إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية
دراسة ميدانية تحليلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب:**عدلات عبدالمعطي الشيخ**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015/60/6

الجامعـــــــة الإســـــــلامية- غـــــــزة
شـــئون البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــــــــــــة الآداب
قســـــــم الصـــــــحافة والإعـــــــلام

دراسة ماجستير بعنوان :

دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية

دراسة تحليلية و ميدانية

إعداد الباحثة :

عدلات عبد المعطي الشيخ

إشراف :

د. طلعت عبد الحميد عيسى

الأستاذ المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة من قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية بغزة

1436هـ- 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....خ س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/05/12م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **عدلات عبدالمعطي محمد الشيخ** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الصحافة**، وموضوعها:

دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية دراسة ميدانية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 23 رجب 1436هـ، الموافق 2015/05/12م الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. طلعت عبد الحميد عيسى	مشرفاً ورئيساً	.....
د. أحمد عرابي/حسين الترك	مناقشاً داخلياً	.....
د. أحمد إبراهيم حماد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم الصحافة.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

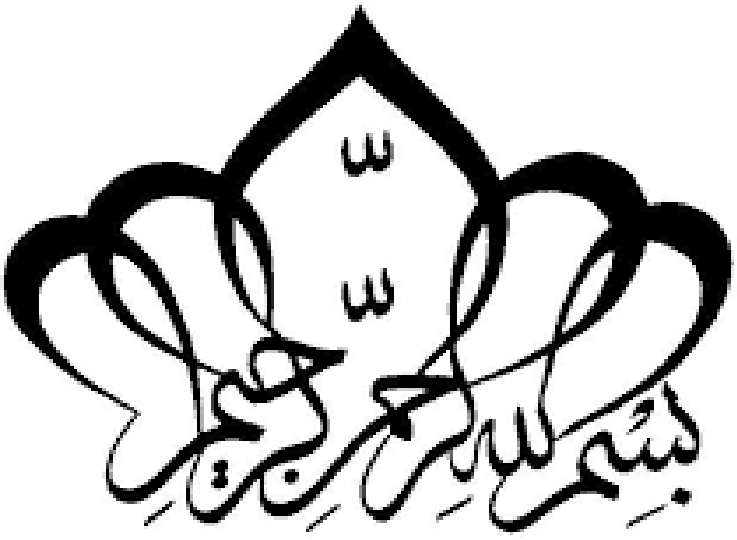
بسم الله الرحمن الرحيم

من وحي آية..

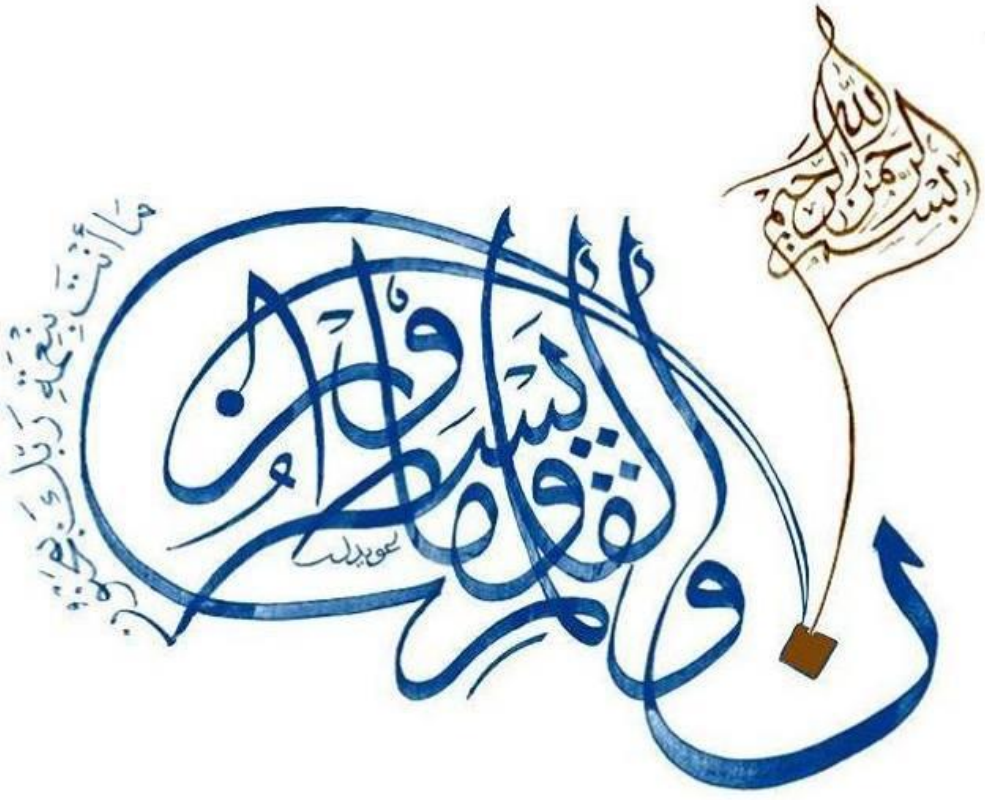

القلم: آية 1

صدق الله العظيم

إهداء

إلى وطني فلسطين ..... أرضا وشعباً

إلى روح والدي ..... الذي فقدته وأنا صغيرة

إلى أمي ..... وفاءً لتعبها وصبرها

إلى أخوتي ..... الذين زرعوا فيّ حب العلم

إلى أختي عبلة ..... وفاءً لرعايتها لي

إلى من وقف بجانبي من صديقاتي

إلى روح كل شهيد ضحى بدمه من أجل هذا الوطن المعطاء . .

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

تتناثرُ الكلمات حبراً وحباً . .على صفائح الأوراق. .لكل من علمني . .ومن أزال غيمة جهل مررتُ بها . . برياح العلم الطيبة . .

وأتقدمُ بجزيل الشكر والامتنان إلى الجامعة الإسلامية لإتاحتها الفرصة لي بإتمام دراستي العليا وتحقيق الطموح الذي كان يراودني طيل سنين خلت ، كما ، أتقدم بالشكر الجزيل إلى **أساتذة قسم الصحافة والإعلام** لما قدموه من جهد ووقت وبدون ملل أو كلل بالتوجيهات طيلة فترة مرحلة الماجستير، ولا يفوتني أن أقدم وافر الشكر والتقدير **للدكتور طلعت عيسى** المشرف على هذه الرسالة لما قدمه من دعم وجهد واهتمام طيلة فترة كتابة الرسالة حيث كان خير عون لي بدءًا من اختيار موضوع البحث وحتى نهاية كتابة الرسالة.

الباحثة

مُلخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية، ودرجة الاهتمام التي توليها الصحف الإلكترونية للقضايا الاقتصادية المحلية، ومدى اهتمام الجمهور الفلسطيني بالقضايا الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين ترتيب الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية وترتيب الجمهور لهذه القضايا من ناحية أخرى.

وتأتي في إطار الدراسات الوصفية، مستندة إلى نظرية ترتيب الأولويات، واستخدمت منهج المسح الاعلامي وفي إطاره مسح وسائل الإعلام ومسح الجمهور وأسلوب المقارنة المنهجية، وتم جمع البيانات باستخدام ثلاث أدوات هما: تحليل المضمون واستمارة الاستقصاء والمقابلة.

واعتمدت الباحثة على المسح الشامل لصحيفتي فلسطين والحياة الجديدة الإلكترونيتين في الفترة الممتدة من 2014/3/1 إلى 2014/3/31، كما وزعت استمارة الاستقصاء على 163 مبحوثاً باستخدام العينة الطبقية من المنتسبين للهيئات الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تفاوت اهتمام صحيفتي الدراسة بالقضايا الاقتصادية المحلية المختلفة، حيث ظهر في التحليل اهتمام صحيفة فلسطين متزايداً بقضايا إغلاق المعابر التجارية، وقضايا الفقر، وقضايا الرواتب عن صحيفة الحياة الجديدة.
2. احتل الخبر المرتبة الأولى من مجموع أشكال المادة الصحفية في الصحف الالكترونية الفلسطينية بنسبة (71.27%) فيما حاز التقرير على نسبة (20.75%)، تلته بقية الفنون الصحفية بنسب صغيرة جدا المقال، ثم الحديث الصحفي، وأخيراً التحقيق الصحفي.
3. أن صحيفة فلسطين كانت أهم الصحف الالكترونية الفلسطينية التي يهتم المبحوثين بمتابعتها بنسبة 40.3%.
4. أن درجة متابعة المبحوثين للقضايا الاقتصادية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية منخفضة.
5. أن درجة الاستفادة من قبل المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (2.67%).
6. أن حجم التغطية التي تخصصها الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية منخفضة من وجهة نظر المبحوثين.

7. عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين ترتيب الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية وترتيبها لدى المبحوثين.

وبناءً على ذلك أوصت الباحثة الصحف الالكترونية الفلسطينية بما يأتي:

1. إبداء مزيد من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية ووضعها كأولوية ضمن أجندة الصحف إلى جانب القضايا السياسية من خلال زيادة المساحات التي تخصصها الصحف الالكترونية الفلسطينية عن القضايا الاقتصادية المحلية.
2. التنويع في استخدام الأشكال الصحفية المختلفة في معالجة الموضوعات الاقتصادية التي تهتم بالمعالجات التفسيرية مثل التحقيقات ومواد الرأي.
3. العمل على إبراز المواد الاقتصادية بالوسائط المتعددة والصور والرسوم البيانية والتوضيحية لتسهيل وصول وفهم المعلومة الاقتصادية.
4. تحسين أساليب معالجة عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية والاهتمام بالقضايا التي أعطاها المبحوثون أولوية في الاهتمام لزيادة نسبة المتابعة.

Abstract

This study aims at identifying the role of the Palestinian electronic newspapers in ordering the priorities towards local economic issues , and the degree of attention given by the electronic newspapers and local economic issues , and the extent of the Palestinian public's interest in domestic economic issues , addition to the study of the relationship between the order of the Palestinian electronic newspapers and local economic issues and the order of the public to this On the other hand issues.

This study is descriptive, and uses the Agenda-setting theory by drawing on media surveys used in the survey under which the media and the public and the technique of systematic comparisons. Data were collected using three tools: content analysis tool, questionnaires, and personal interviews.

The researcher adopts a comprehensive survey of The content analysis of *Felesteen* newspaper and *Al-Hayyat Al-Jadeeda* newspaper in the period between March 1, 2014 and March 31, 2014. The survey questionnaires was distributed to 163 respondents working in the field of economy. Using a stratified sample .

The study arrived at the following results:

1. Interest newspapers disparity study various local economic issues , where he appeared in the analysis interesting Felesteen newspaper increasing closure of commercial crossings issues , and issues of poverty , issues of salaries for Al-Hayyat Al-Jadeeda newspaper.
2. The news story occupied the first rank among the different news forms in the Palestinian electronic newspapers (71.27%), while the news report had (20.75%), followed by the other news forms including the news article, the interview, and the news feature.
3. Felesteen newspaper that was the most important Palestinian electronic newspapers that cares respondents follow-up rate of 40.3% .
4. Following up the economic issues in the Palestinian electronic newspapers scored low by the respondents in this study.
5. The degree of benefit by the respondents from the local economic issues in the study's newspapers had an average mean of (2.67%)
6. The scale of coverage assigned by the Palestinian electronic newspapers to local economic issues was low.

7. There is no statistically significant correlation between the order of local economic issues as presented by the Palestinian online newspapers and that of the respondents .'

Based on these findings, the study reached a number of recommendations and suggestions for the the Palestinian electronic newspapers:

1. There should be more attention paid to the local economic issues put them as a priority within the agenda of the Palestinian newspapers along with political issues. The newspapers can do so by giving more space for covering the local economic issues.
2. To diversify the use of different journalistic templates in addressing the economic topics which take interest in providing explanatory treatment, such as the investigation and opinion articles, and to not only concentrate on news treatment.
3. To highlight the economic materials using multimedia, photos, diagrams and illustrations to facilitate access and understanding of economic information.
4. To improve the methods of presentation of the local economic issues in the electronic newspapers and to pay attention to the issues that the respondents gave priority to for increasing the proportion of coverage and follow-up.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
من وحي القرآن	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
ملخص الدراسة	ث
ABSTRACT	د
فهرس الموضوعات	ر
فهرس الجداول	س
مقدمة	1
الفصل الأول **الإجراءات المنهجية**	
أولاً: أهم الدراسات السابقة	4
ثانياً: الاستدلال على مشكلة الدراسة	24
ثالثاً: مشكلة الدراسة	26
رابعاً: أهمية الدراسة	28
خامساً: أهداف الدراسة	29
سادساً: تساؤلات الدراسة وفروضها	30
سابعاً: الإطار النظري للدراسة.....	32
ثامناً: نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها	36
تاسعاً : مجتمع الدراسة وعينتها.....	46
عاشراً: وحدات التحليل والقياس	51
حادي عشر: إجراءات الصدق والثبات	51
ثاني عشر: مصطلحات الدراسة	56
ثالث عشر: تقسيم الدراسة	58

الفصل الثاني

الصحافة الالكترونية والقضايا الاقتصادية في فلسطين

المبحث الأول: القضايا الاقتصادية المحلية في فلسطين

أولاً: البطالة 60

ثانياً: الفقر 64

ثالثاً: ارتفاع الأسعار 69

رابعاً: الرواتب 71

خامساً: المشاريع الصغيرة 76

المبحث الثاني : الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

أولاً: مفهوم الصحافة الإلكترونية 86

ثانياً: نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها 88

ثالثاً: الصحافة الإلكترونية العربية 90

رابعاً: أنواع الصحف الإلكترونية 94

خامساً: الخصائص الاتصالية للصحف الإلكترونية 95

سادساً: الصحافة الإلكترونية الفلسطينية 98

المبحث الثالث: الإعلام والقضايا الاقتصادية

أولاً: مفهوم الإعلام الاقتصادي 104

ثانياً: نشأة الإعلام الاقتصادي 105

ثالثاً: أهمية الإعلام الاقتصادي 107

رابعاً: سمات الإعلام الاقتصادي 108

خامساً: وظائف الإعلام الاقتصادي 109

سادساً: أنواع الإعلام الاقتصادي 109

سابعاً: مواصفات المحرر الاقتصادي 112

ثامناً: مصادر الإعلام الاقتصادي 113

تاسعاً: محددات الكتابة الصحفية للإعلام الاقتصادي 114

عاشراً: المشكلات التي يعاني منها الإعلام الاقتصادي 115

حادي عشر: الصحافة الاقتصادية في فلسطين 116

الفصل الثالث: نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها

المبحث الأول: مضمون القضايا الاقتصادية المحلية

أولاً: القضايا الاقتصادية المحلية 122

ثانياً: المصادر الصحفية 124

ثالثاً: المصادر الأولية 126

رابعاً: الأساليب المتبعة 128

خامساً: اتجاه المعالجة الصحفية 129

المبحث الثاني: شكل القضايا الاقتصادية المحلية

سادساً: الأشكال الصحفية 138

سابعاً: عناصر الإبراز المستخدمة 140

ثامناً: الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية المستخدمة 143

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: متابعة المواقع الإلكترونية الفلسطينية 141

ثانياً: متابعة الصحف الإلكترونية الفلسطينية 142

ثالثاً: وقت متابعة الصحف الإلكترونية الفلسطينية 143

رابعاً: أسباب متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية 144

خامساً: أهم الصحف الإلكترونية الفلسطينية 145

سادساً: درجة متابعة القضايا الاقتصادية 146

سابعاً: درجة الاهتمام القضايا الاقتصادية المحلية 147

ثامناً: رأي المبحوثين في اهتمام الصحف بالقضايا الاقتصادية المحلية 149

تاسعاً: رأي المبحوثين في كفاية تغطية القضايا الاقتصادية المحلية 150

عاشراً: أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية 152

حادي عشر: درجة استفادة المبحوثين 153

ثاني عشر: جوانب استفادة المبحوثين 154

ثالث عشر: أسباب عدم استفادة المبحوثين 155

رابع عشر: مساهمة الصحف في المعالجة 157
خامس عشر: رضا المبحوثين عن الشكل 157
سادس عشر: رضا المبحوثين عن استخدام الوسائط المتعددة والصور 158
سابع عشر: رأي المبحوثين في مشاكل معالجة القضايا الاقتصادية المحلية 159
ثامن عشر: اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الإلكترونية الفلسطينية 161
المبحث الثاني: اختبار فروض الدراسة
أولاً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية وترتيبها عند المبحوثين 163
ثانياً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعتها 164
ثالثاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية حسب المتغيرات الديموغرافية 165
المبحث الثالث: خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها
أولاً: خلاصة نتائج الدراسة التحليلية 173
ثانياً: خلاصة نتائج الدراسة الميدانية 174
ثالثاً: توصيات الدراسة 176
مراجع الدراسة 178
ملاحق الدراسة 195

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1)	عدد أفراد المجتمع	49
جدول (2)	سمات المبحوثين	50
جدول (3)	مقياس ليكرت الخماسي	55
جدول (4)	القضايا الاقتصادية المحلية	122
جدول (5)	المصادر الصحفية	124
جدول (6)	المصادر الأولية	126
جدول (7)	الأساليب المتبعة	128
جدول (8)	اتجاه المعالجة الصحفية	129
جدول (9)	الأشكال الصحفية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية	132
جدول (10)	العناوين المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية	134
جدول (11)	الصور المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية	135
جدول (12)	العناصر التفاعلية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية	138
جدول (13)	درجة متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية الفلسطينية	141
جدول (14)	درجة متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية	142
جدول (15)	الوقت الذي يقضيه المبحوثون في متابعة الإلكترونية الفلسطينية	143
جدول (16)	أسباب متابعة المبحوثين للصحف الالكترونية الفلسطينية	144
جدول (17)	أهم الصحف الالكترونية الفلسطينية التي يتابعها المبحوثون	145
جدول (18)	درجة متابعة المبحوثين للقضايا الاقتصادية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية	146
جدول (19)	درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية	147
جدول (20)	اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية	149
جدول (21)	رأي المبحوثين بحجم التغطية للقضايا الاقتصادية المحلية	150
جدول (22)	أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية	152
جدول (23)	استفادة المبحوثين من المعلومات التي تعرضها الصحف الالكترونية الفلسطينية حول	153

	القضايا الاقتصادية المحلية	
جدول (24)	جوانب استفادة المبحوثين من المعلومات التي تعرضها الصحف الالكترونية الفلسطينية حول القضايا الاقتصادية المحلية	154
جدول (25)	أسباب عدم استفادة المبحوثين من تناول الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية	155
جدول (26)	مساهمة الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية	157
جدول (27)	درجة رضا المبحوثين عن شكل عرض الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية	157
جدول (28)	درجة رضا المبحوثين عن استخدام الصحف الالكترونية الفلسطينية للوسائط المتعددة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية	158
جدول (29)	مشاكل معالجة الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية	159
جدول (30)	اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية	161
جدول (31)	يوضح العلاقة بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية وترتيبها عند المبحوثين	163
جدول (32)	العلاقة بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعتها	164
جدول (33)	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى العمر	166
جدول (34)	اختبار (T) الفروق المعنوية في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية بين الذكور والإناث	167
جدول (35)	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لبيان معنوية الفروق في اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية يعزى إلى لمؤهل العلمي	168
جدول (36)	اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى المؤهل العلمي	169
جدول (37)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى مكان العمل	170
جدول (38)	اختبار (T) الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمامهم بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص	171

المقدمـــة:

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام 1948، فقد مكوناته الانتاجية، وتعرض لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على عليه التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وعلى إثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران 1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيها لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيداً عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف[1].

ولقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً، وذلك من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية، ومحاربة المنتجات الفلسطينية ومنع إسرائيل المناطق الفلسطينية من الاستيراد إلا من خلال اقتصادها.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية وتقارير التنمية على حدوث تحولات رئيسة في حركة الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الحالية، ترجع أسبابها إلى إجراءات الاحتلال، وطبيعة الانقسام الجغرافي والحكومي الفلسطيني.

ونظراً لأهمية إدراك طبيعة الاقتصاد الفلسطيني، فإنه بات من الأهمية قراءة قضاياه ومقوماته والإشكالات التي يعاني منها، وذلك كمدخل علمي وعملي لرسم استراتيجيات وخطط تتناسب مع هذا الواقع والإمكانات المتاحة، ووضع ملامح البناء الاقتصادي الفلسطيني [2].

---

(1) غازي الصوراني، "الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق "، **دراسة ميدانية** (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006) ص 1

(2) جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط ، **مكونات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالاته وآفاق المستقبل**، 2010، بتاريخ 2010/1/16، http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/view/395 ، تاريخ دخول الموقع 2013/9/15

ويعد الإعلام الاقتصادي أحد أهم فروع الإعلام، كونه يقوم بنقل وتحليل وتفسير التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع من خلال نشر المعلومات الصحيحة والتنبؤ بالأحداث قبل وقوعها بناء على الأرقام والإحصائيات.

ولقد شهد العالم في نهاية القرن الماضي، وبالتحديد في التسعينيات، مرحلة تكنولوجية اتصاليه جديدة أدت إلى ظهور الصحافة الإلكترونية التي أصبحت وسيطاً إعلامياً جماهيرياً فعالاً، وشهدت نمواً مضطرداً وتزايداً سريعاً في إقبال العديد من المؤسسات الصحفية على استخدامه.

ولقد عرفت فلسطين الصحافة الإلكترونية الفلسطينية مبكراً ، مقارنة بالدول العربية الأخرى، ووصلت لمرحلة أصبحت معها الصحافة الالكترونية ضرورة، كما أن القضايا والأحداث الاقتصادية أصبحت من أهم أولويات المواطنين والقائمين على وضع السياسات الاقتصادية بشكل عام ومعالجة القضايا والأزمات المستجدة بشكل خاص في فلسطين، فكان لابد للصحافة الإلكترونية الفلسطينية من المساهمة في تحقيق الوعي لدى القارئ ووضعه ضمن منظومة الاقتصاد الوطني فهو إما مستهلك، أو مستثمر، أو منتج.

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى اهتمام الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية، ودورها في ترتيب أولويات اهتمام الجمهور بالقضايا الاقتصادية المحلية، والكشف عن العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات، و ذلك من خلال الدراسة التحليلية لمضمون هذه الصحف وتوزيع صحيفة الاستقصاء على عينة من المبحثين في الهيئات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الأول
الإجراءات المنهجية للدراسة

أهم الدراسات السابقة

مشكلة الدراسة وأهدافها

الإطار النظري للدراسة

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها

مجتمع الدراسة وعينتها

إجراءات الصدق والثبات

تقسيم الدراسة

أولاً: أهم الدراسات السابقة

تم تقسيم أهم الدراسات السابقة الخاصة بموضوع هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: دراسات استخدمت نظرية ترتيب الأولويات.

المحور الثاني: دراسات استخدمت الصحف الإلكترونية.

المحور الثالث: دراسات استخدمت الصحافة والقضايا الاقتصادية.

المحور الأول: الدراسات التي استخدمت نظرية ترتيب الأولويات :

1. التعرض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات المواضيع السياسية لدى الجمهور السعودي: دراسة تحليلية ميدانية[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة التعرض للصحافة السعودية اليومية بترتيب أولويات مواضيع السياسة لدى الجمهور السعودي، وهي دراسة وصفية تحليلية، استخدمت منهج المسح الإعلامي، واعتمدت على أداة تحليل المضمون لتحليل محتوى الصحف السعودية اليومية الصادرة عن مؤسسات سعودية داخل المملكة (الرياض، الوطن، عكاظ، الجزيرة، اليوم، البلاد) خلال عامي 2009، و2010، واستمارة الاستبيان على عينة من جمهور الأندية الأدبية قوامها "320" مفردة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. احتلت صحيفة "الرياض" المرتبة الأولى في تغطية الأحداث السياسية، من حيث كثافة النشر، تليها صحيفة الوطن، ثم عكاظ ثم الجزيرة، ثم اليوم، ثم الندوة والبلاد.

ب. احتلت القضايا السياسية الداخلية السعودية المرتبة الأولى في الصحف السعودية اليومية، تلتها القضايا السياسية الخارجية، ثم قضايا الشأن العربي .

ج. يرى الجمهور السعودي أن الصحافة السعودية لا تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم تجاه قرارات الحكومة.

د. هناك رضى بنسبة متوسطة من الجمهور السعودي على أداء الصحافة السعودية اليومية تجاه القضايا السياسية.

---

(1) أحمد الزهراني،" التعرض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات المواضيع السياسية لدى الجمهور السعودي: دراسة تحليلية ميدانية "، **رسالة دكتوراه** ، غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة ،2013)

2. دور الصحافة العُمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بقضايا التعليم لدى الجمهور العماني: دراسة تحليلية ميدانية[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة العمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بقضايا التعليم في سلطنة عمان، والتعرف على العلاقة بين أجندة الصحافة العمانية وأجندة الجمهور فيما يتصل بقضايا التعليم، ومعرفة ترتيب أولويات الجمهور العماني لقضايا التعليم وفقا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، التعليم، الحالة الاجتماعية، المستوى الاقتصادي)، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، واستخدمت تحليل المضمون لخمس صحف يومية (الوطن، عمان، الزمن، الرؤية) بواقع (348) عدداً، وصحيفة الاستبيان على عينة من الجمهور العماني قوامها 500 مفردة خلال الفترة 2011/1/1 إلى 2011/21/31.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

أ. احتل الخبر المرتبة الاولي بين الأنماط التحريرية المستخدمة بنسبة 63.3% ، يليه الخبر المركب ثم المقال التحليلي.

ب. وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين ترتيب أولويات قضايا التعليم لدى الجمهور وترتيبها لدى الصحافة العمانية.

ج. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب أولويات الاهتمام لقضايا التعليم لدى الجمهور بالنسبة لمتغيرات النوع والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والسن بينما لا يوجد تأثير للمستوى الاقتصادي .

3. دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا الإصلاح الاجتماعي في مصر [2]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على قائمة أولويات الاهتمام بقضايا الإصلاح الاجتماعي وترتيبها لدى الجمهور المصري خلال فترة زمنية محددة، وهى دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت

---

(1) خالد الغيلاني، " دور الصحافة العُمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بقضايا التعليم لدى الجمهور العماني : دراسة تحليلية وميدانية" ، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة (القاهرة: جامعة عين شمس، 2012)

(2) ندية القاضي، "دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا الإصلاح الاجتماعي في مصر"، **دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات**، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة في مصر، الجزء الأول ،7– 9 يوليو 2009، ص ص 443–498

على منهج الدراسات المسحية ومنهج دراسة العلاقات التبادلية والمنهج المقارن، واستخدمت أداة تحليل المضمون لمسح عينة صحف (الأخبار–الوفد– الدستور) في المدة 2008/11/1 حتى 2008/12/21، واستمارة الاستقصاء لعينة عشوائية طبقية من سكان محافظتي القاهرة والشرقية قوامها 300 مفردة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أن قضية إصلاح التعليم جاءت في مقدمة القضايا الأخرى في أجندة الصحف المصرية بنسبة (19.85%)، ،تلتها قضية محاربة الفساد، ثم إقامة العدل الاجتماعي .

ب. أثرت أنماط الملكية وانتماءات الصحف بشكل كبير على استخدام فنون التحرير الصحفي مما أدى إلى اختلاف ترتيب قضايا الإصلاح الاجتماعي بكل صحيفة على حدة.

ج. وجود ارتباط إيجابي بين أجندة الصحف المصرية من ناحية وأجندة الجمهور من ناحية أخرى.

4. دور الصحافة السعودية في ترتيب أولويات قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي: دراسة تحليلية ميدانية [1]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين أولويات اهتمام الصحف السعودية بقضايا المرأة وبين أولويات اهتمام الجمهور النسائي السعودي بهذه القضايا، ومعرفة المتغيرات الوسيطة التي تؤثر على العلاقة التبادلية بين أجندة قضايا المرأة في الصحف السعودية وجماهيرها النسائية.

وهي دراسة وصفية تحليلية، استخدمت منهج المسح الإعلامي ومنهج دراسة العلاقات التبادلية، واستخدمت أداة تحليل المضمون من خلال الحصر الشامل لأعداد صحف (الرياض والوطن واليوم وعكاظ) خلال الفترة من 2006/7/1 حتى 2007/12/31، والاستقصاء المقنن على عينة من الجمهور النسائي السعودي بالمقابلة الشخصية والملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة لجمع البيانات من الفترة 5–7 يناير 2007.

(1) عزة عثمان ، "دور الصحافة السعودية في ترتيب أولويات قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي: دراسة تحليلية ميدانية" ، **في كتاب المؤتمر العلمي الأول الأسرة والإعلام وتحديات العصر**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 15–17 فبراير 2009، ص ص 275–351

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. جاءت قضية اقتصار عمل المرأة السعودية على مجالات معينة كأول وأهم القضايا المطروحة في صحف الدراسة.

ب. اختلاف أجندة قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي عن أجندة الصحف السعودية، مما يعكس اهتمام المرأة بحقوقها الشخصية، عكس تصورات الصحافة السعودية.

ج. وجود فجوة بين ما تقدمه الصحف السعودية عن قضايا المرأة وبين الاحتياجات الفعلية للمرأة السعودية، فقد أفرزت أجندة الجمهور مجموعة من القضايا لم تنل حظاً في تغطية صحف الدراسة رغم أهميتها للمرأة.

5. دور الصحف المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على قائمة أولويات الاهتمام بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة بالصحف المصرية خلال فترة زمنية معينة، وتحديد مدى التشابه أو الاختلاف بين هذه القضايا على مستوى كل الصحف والتعرف على تقييم الجمهور استناداً إلى نظرية الغرس الثقافي ونظرية ترتيب الأولويات، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن ومنهج العلاقات التبادلية باستخدام استمارة تحليل مضمون لعينة من صحف (الأهرام – الوفد – المصري) التي صدرت خلال عام 2009، واستمارة استقصاء لعينة عشوائية طبقية قوامها (400) مفردة من محافظة القاهرة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين أجندة الصحف وأجندة الجمهور بالنسبة لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب. تأثير المتغيرات الديموغرافية للجمهور النوع والسن والمستوى التعليمي في قوة العلاقة بين أجندة صحف الدراسة لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية وبين أجندة الجمهور حول هذه القضايا من ناحية أخرى.

---

(1) سماح محمد، " دور الصحف المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع والثلاثون، يوليو– أكتوبر2009، ص ص 533– 630

ج. اهتمام صحف الدراسة بقضية التأهيل والتوظيف والتدريب المهني لذوي الاحتياجات الخاصة في الترتيب الأول بنسبة (14.5%)، وتقديم صورة إيجابية عنهم بنسبة(44.7%).

6. دور الصحف النسائية المصرية في تحديد وترتيب أولويات اهتمام المرأة نحو القضايا المختلفة [1]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين أولويات الصحف النسائية المصرية وأولويات جمهور المرأة، والعوامل المؤثرة فيها، وهي دراسة وصفية تطبيقية مقارنة، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي ومسح الجمهور والمنهج المقارن، باستخدام المقابلة المقننة وغير المقننة مع المبحوثات وأداة تحليل المضمون لمجلتي(حواء ونصف الدنيا)، وصحيفة الاستقصاء لعينة عشوائية من نساء محافظة طنطا بواقع 300 مفردة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. اهتمام مجلتي الدراسة بالقضايا التقليدية للمرأة بدرجة ملحوظة مقابل تجاهل لبعض القضايا الملموسة الأخرى، مع اختلافهما في تناولهما لمختلف المضامين النسائية.

ب. ضعف العلاقة بين ترتيب أولويات الصحف النسائية وأولويات المرأة، حيث جاء اهتمام المجلتين بالقضايا الاقتصادية في الترتيب الأول، في حين جاءت القضايا الاقتصادية من أولويات اهتمام المرأة بالقضايا المختلفة.

ج. يعتبر العمر الزمني والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي وكثافة التعرض كعوامل مستقلة وعمالة المرأة كعوامل وسيطة من أهم العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات نحو قضايا معينة.

7. دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات القضايا الخاصة بالرأي العام الريفي[2]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة المصرية (القومية – الحزبية– الخاصة) في ترتيب الاهتمامات بقضايا الرأي العام الريفي، وإدراك الجمهور من الريفيين لبروز هذه القضايا من

---

(1) غادة اليماني، "دور الصحف النسائية في تحديد وترتيب أولويات اهتمام المرأة نحو القضايا المختلفة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، جامعة القاهرة، العدد الثاني والثلاثون ، أكتوبر– ديسمبر2008، ص ص 223– 312

(2) عبد الجواد ربيع، "دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات القضايا الخاصة بالرأي العام الريفي"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثالث والعشرون، العدد واحد وثلاثون ، يوليه – سبتمبر2008، ص ص 343– 393

ناحية أخرى، وهى دراسة وصفية تحليلية، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، باستخدام أداة تحليل المضمون لصحف (الأهرام– الأحرار– المصري اليوم)، وصحيفة الاستقصاء لعينة من جمهور الريف المصري في محافظتي المنوفية وأسيوط بواقع 300 مفردة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. استخدمت صحف الدراسة المواد الاخبارية في معالجة قضايا المجتمع الريفي بنسبة 77.5% من إجمالي الأنماط التحريرية.

ب. وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين ترتيب القضايا الخاصة بالمجتمع الريفي وبين ترتيبها عند المبحوثين في محافظتي المنوفية وأسيوط.

ج. يتعرض 15.7% من المبحوثين للصحف بشكل دائم، وما نسبته 81.6% منهم يتعرضون للصحف بشكل غير منتظم، و2.8% منهم لا يقرأون الصحف.

8. المجلات المصرية وترتيب اهتمام القراء بمشكلات المجتمع المصري [(1)]:

هدفت الدراسة إلى ترتيب أولويات الاهتمام بقضايا المجتمع المصري في المجلات العامة، ومعرفة مدى الاتفاق فيما بينها وبين ترتيب أولويات القضايا العامة في المجلات العامة، استناداً إلى نظرية ترتيب الأولويات ونظرية التأطير الإعلامي، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج الدراسات المسحية للوسائل والجمهور ، واستخدمت أداة تحليل المضمون لمجلات (المصور، روز اليوسف، صبح الخير، أكتوبر) بواقع 35 عدداً، وصحيفة الاستقصاء على عينة من جمهور المجلات العامة بلغ قوامها 250 مفردة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب أجندة اهتمام المجلات الأربع بالقضايا في المجتمع المصري؛ لأنها تصدر من مؤسسات صحفية تتشابه في نمط الملكية.

ب. تفاوت معدل اتفاق قراء المجلة العامة بين ما طرحته المجلة من أسباب وحلول للقضايا في المجتمع المصري تبعا للمتغيرات البحثية (النوع – مستوى التعليم).

---

(1) لمياء البحيري، "المجلات المصرية وترتيب اهتمام القراء بمشكلات المجتمع المصري"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير – يونيو2008، ص ص 1259– 1295

ج. عدم وجود فروق استخدام الأنماط التحريرية (تحقيق– حديث– تقرير– خبر) مع القضايا العامة في المجتمع المصري.

المحور الثاني: الدراسات التي استخدمت الصحافة الإلكترونية:

9. التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الفلسطينية: دراسة تحليلية [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقق التفاعلية في مواقع الصحف اليومية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، ومدى استفادتها من الخيارات الحديثة استناداً إلى نظرية انتشار وتبني المبتكرات، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، واستخدمت أداة تحليل المضمون لمواقع الصحف اليومية الفلسطينية الأربعة (القدس، الأيام، الحياة الجديدة، فلسطين) لمدة ثلاثة شهور خلال الفترة 2013/6/1 إلى 2013/8/31.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. استخدام مواقع الصحف اليومية الفلسطينية للوسائط الفائقة كان متوسطاً بنسبة 46.6% .

ب. استخدام صحف الدراسة لأدوات التفاعلية كان ضعيفاً بنسبة 34.1%

ج. لا يوجد حرص واضح لدى مواقع الصحف اليومية الفلسطينية على استغلال كامل للإمكانات المتاحة على شبكة الإنترنت.

10. إخراج مواقع الصحف الفلسطينية اليومية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية مقارنة [2]:

هدفت الدراسة إلى رصد ووصف واقع إخراج مواقع الصحف الفلسطينية اليومية على شبكة الإنترنت من حيث البناء العام للموقع، استناداً إلى نظرية انتشار وتبني المبتكرات ونموج المدخل المنهجي، وهي دراسة وصفية الوصفية، اعتمدت على منهج الدراسات المسحية ومنهج العلاقات المتبادلة، واستخدمت أداة المقابلة غير المقننة وأداة تحليل المضمون لمواقع الصحف الفلسطينية اليومية الأربع (فلسطين والقدس والأيام والحياة الجديدة)، خلال شهر يوليو 2014.

---

(1) ماجد حبيب، "التفاعلية في المواقع الالكترونية للصحف اليومية الفلسطينية: دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014)

(2) عبير لبد،" إخراج مواقع الصحف الفلسطينية اليومية على شبكة الإنترنت : دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014)

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. اعتماد أغلب مواقع الصحف الفلسطينية على أسلوب البوابة في إخراج موضوعاتها على الصفحة الرئيسة ما عدا صحيفة فلسطين أسلوب الوحدات الالكترونية

ب. حرصت مواقع الدراسة على توفير بريد الكتروني خاص بالموقع وإدارته، وكذلك بريد الكتروني لأقسام الموقع.

ج. محدودية استخدام الوسائط المتعددة في مواقع الصحف الفلسطينية اليومية .

11. دور الصحافة الالكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية: دراسة تطبيقية على وكالة معا الإخبارية 2010-2012 [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة الإلكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية ، ومعرفة أنواع وآليات تسويق الصحافة الإلكترونية للقضية الفلسطينية والأثر الناتج عن عملية التسويق، ومدى ارتباط التسويق للقضية الفلسطينية بالمتغيرات والخصائص الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الجنس، المهنة)،استناداً على نظرية التسويق الاجتماعي والسياسي، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، واستخدمت صحيفة الاستبيان على عينة عشوائية منتظمة بلغ قوامها 150 موظفاً وموظفةً في المؤسسات الأهلية والرسمية في قطاع غزة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التسويق للقضية الفلسطينية الذي تقوم به الصحافة الإلكترونية العربية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، والمهنة).

ب. أن نسبة (92.7%) من المبحوثين يستخدمون الإنترنت باستمرار، ومنهم نسبة (39.1%) يتصفحون مواقع الصحافة الإلكترونية العربية لمتابعة الأخبار المحلية والدولية.

---

(1) حاتم العسولي، "دور الصحافة الالكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية: دراسة تطبيقية على وكالة معا الإخبارية 2010-2012 "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013)

12. دور الصحافة الإلكترونية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة الإلكترونية في تدعيم قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعات بمحافظات قطاع غزة، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة استجابات أفراد العينة في تقدير دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت منهج المسح الإعلامي، واستخدمت صحيفة الاستبيان في جمع البيانات على عينة عشوائية قوامها (980) طالباً وطالبة ما يمثل (2.11%) من طلبة جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أن الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لها دور إيجابي في تدعيم قيم المواطنة بدرجة جيدة بنسبة(65.5%) من تقدير أفراد العينة.

ب. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات الطلاب والطالبات تبعاً لمتغير الجنس، كانت الفروق لصالح مجموعة الطالبات.

ج. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تبعاً لمتغير الجامعة، لصالح مجموعة جامعة الأقصى.

13. أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية في فلسطين/ الضفة الغربية وقطاع غزة، من عام 1996 إلى 2007[2]:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الصحافة الإلكترونية الفلسطينية على التنمية السياسية في فلسطين، وكذلك إلى معرفة المجالات التي يمكن للصحافة الإلكترونية أن تؤثر فيها فيما يخص التنشئة السياسية وتشكيل الرأي العام، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي لجمهور وسائل الإعلام، واعتمدت على استمارة استقصاء، وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية حجمها 100 طالب وطالبة من طلبة جامعة النجاح الوطنية.

---

(1) يحيى المدهون، "دور الصحافة الإلكترونية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، 2012)

(2) خالد معالي، "أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية في فلسطين/ الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1996 إلى 2007"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008)

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. حصلت القضية الفلسطينية على ما نسبته 61% من متابعة الطلبة.

ب. انتشار الصحافة الإلكترونية قاد إلى رفع هامش الحريات في المجتمع الفلسطيني، كما ساهم بنقد ومراقبة أداء السلطة السياسية أكثر من وسائل الإعلام الأخرى.

ج. أدت الصحافة الإلكترونية الفلسطينية دوراً كبيراً في عملية التنشئة السياسية لكلا الحزبين الكبيرين حماس وفتح.

14. الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة مسحية [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، ومدى استغلالها للإمكانات التكنولوجية المتاحة عبر الإنترنت، ومدى التزامها بالسمات الاتصالية للصحافة الإلكترونية، استناداً إلى مدخل نشر الأفكار المستحدثة، وهي دراسة وصفية مقارنة، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي، باستخدام أسلوب مسح وسائل الإعلام وأساليب الممارسة وتحليل المضمون، إضافة إلى المنهج المقارن، واستخدمت أداة تحليل المضمون، واستمارة الاستبيان، والمقابلة المقننة وغير المقننة، وشمل مجتمع الدراسة عينة من المواقع الإلكترونية.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

أ. تأخذ (82%) من الصحف الإلكترونية الفلسطينية شكل النسخ الإلكترونية للصحف المطبوعة، كما تتيح الصحف عينة الدراسة أرشيفًا سنويًّا وأكثر للمواد التي تنشرها.

ب. (87%) من النصوص المنشورة في الصحف الإلكترونية الفلسطينية هي عبارة عن صور نصوص مزودة بصور فوتوغرافية، ونصوص مصورة فقط بنسبة 13%.

15. استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة منها[2]:

هدفت الدراسة إلى معرفة استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية في متابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة، ومعرفة دوافع استخدامهم لها والمتغيرات الوسيطة التي تؤثر

---

(1) ماجد تربان، "الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة مسحية"، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)

(2) محمود خلوف، "استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة منها"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006)

على هذه الاستخدام، استناداً إلى نظرية الاستخدامات والإشباعات، وهي دراسة وصفية، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي في إطاره مسح الجمهور، وذلك بالاعتماد على عينة بلغت 120 مفردة من الإعلاميين والسياسيين والأكاديميين.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. ارتفاع ثقة الصفوة الفلسطينية في الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى اعتمادهم عليها بشكل أساسي كمصدر للمعلومات، وذلك بنسبة 58%.

ب. أن أبرز دوافع استخدام أفراد العينة للصحافة الإلكترونية هي السرعة، وهذا ما يفتقر إليه الكثير من وسائل الإعلام التقليدية.

ج. يفضل 61% من الصفوة استخدام الصحافة الالكترونية على الصحافة الورقية ، و يستخدمونها استخداماً مخططاً من أجل الحصول على المعلومات.

16. الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على قراءة الصحافة المطبوعة في فلسطين [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة الصحافة الإلكترونية في فلسطين وإمكاناتها الفنية والبشرية، واحتمالات تأثيرها على الصحافة المطبوعة وبالتحديد في محافظات غزة.

وهي دراسة وصفية اعتمدت على المنهج التاريخي ومنهج المسح الإعلامي لجمهور وسائل الاعلام، واستخدمت صحيفة الاستقصاء المقننة و المقابلة غير المقننة، على عينة عشوائية من مستخدمي الانترنت قوامها 100 مشترك.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. عرفت فلسطين الصحافة الإلكترونية مبكراً مقارنة بالدول العربية الأخرى، إذ صدرت جريدة "القدس" في حزيران (يونيو) 1996 .

ب. يؤيد 64.28% من أفراد عينة الدراسة بشكل قراءة الصحف المطبوعة بعد الاشتراك في شبكة الإنترنت.

---

(1) جواد الدلو، "الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على قراءة الصحافة المطبوعة في فلسطين"، **مجلة اللغة العربية**، جامعة الأزهر في القاهرة ، العدد 20، 2003 ، ص ص1– 41

المحور الثالث: الدراسات التي استخدمت الصحافة والقضايا الاقتصادية:

17. المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدى– نموذجاً– للفترة من 2011/2/2 إلى 2011/2/28 [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مضمون ما يقدم في الصفحات الاقتصادية المتخصصة ومدى ملائمتها لاحتياجات القارئ، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على المنهج المسح الإعلامي لمحتوى وسائل الاعلام، واستخدمت أداة تحليل المضمون باختيار عينة عمدية وتحديداً الخير والتقرير الاخباري كفنون صحفية تناولت موضوعات قضايا التنمية الاقتصادية في الصفحات الاقتصادية من جريدة المدى بواقع (21) عدداً من الفترة 2011/2/2إلى 2011/2/28.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أن الصفحات الاقتصادية تناولت قضايا التنمية الاقتصادية بواقعية وشفافية وبث التوعية لدى شرائح المجتمع بكافة فئاته.

ب. أن التقرير الإخباري احتل المرتبة الأولى في معالجة قضايا التنمية الاقتصادية.

ج. ضعف الصحافة الاقتصادية في الصحف اليومية؛ مما يحول بينها وبين القيام بدورها ومسئولياتها تجاه المجتمع.

18. معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية [2] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغطية الصحفية والأحداث الاقتصادية وقضاياها في الصحف اليومية الصادرة في المملكة العربية السعودية، وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة تلك التغطية وحجمها وطرق معالجتها للشأن الاقتصادي، بناء على ثلاث نظريات وهي: نظرية ترتيب الأولويات والاعتماد على وسائل الإعلام والمسئولية الاجتماعية، وهي دراسة وصفية تحليلية، واعتمدت على المنهج المسحي الاعلامي للمحتوى، مستخدمة أداة تحليل المضمون على عينة من

---

(1) بتول رشيد، فاتن مراد،" المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدى– نموذجاً– للفترة من 2011/2/2 إلى 2011/2/28 "، **مجلة كلية الآداب**، كلية الآداب، جامعة بغداد ، العدد التاسع والتسعون ،2011، ص ص 878–927

(2) محمد الحروب، "معالجة الصحافة السعودية اليومية لشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية "**رسالة ماجستير**، غير منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009)

الصفحات الاقتصادية في الصحف السعودية ممثلة (عكاظ– الرياض – اليوم) خلال الفترة من 2010 /9/1 إلى 2011/3/30 بواقع 24 عدداً لكل صحيفة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أولت الصفحات الاقتصادية في الصحف السعودية الجانب الإخباري الأهمية الكبرى ولم تهتم بنفس الدرجة بالتفسير والتحليل.

ب. ترتب مؤسسات القطاع الخاص مضمون الصفحات الاقتصادية في الصحافة السعودية اليومية وفق ما تمتع به من تأثير قوي على محتوى المضمون.

ج. ضعف الصحافة الاقتصادية في الصحف اليومية مما يحول بينها وبين القيام بدورها ومسئولياتها تجاه المجتمع.

19. الصحافة الاقتصادية الإماراتية بين الضغوط المهنية والتنظيمية وتحديات التنمية المستدامة[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات الصحافة الاقتصادية والضغوط المهنية والتنظيمية للصحافة الاقتصادية الإماراتية في جريدة البيان والاتحاد والإمارات اليوم، استناداً إلى نظرية حارس البوابة ، وهي دراسة وصفية تحليلية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاعلامي، واستخدمت أداة صحيفة الاستبيان لاستطلاع آراء المحررين الاقتصاديين البالغ عددهم (30) محرراً في صحف الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. يؤمن ثلثي المحررين الاقتصاديين بأن مستوى الصحافة الاقتصادية في دولة الإمارات جيد أو جيد جدًا، وهذا مؤشر إيجابي .

ب. يغلب على الصحافة الاقتصادية الإماراتية الطابع الاستعراضي، الترويجي، الدعائي والإعلاني ، إضافة إلى ضعف الصحافة الاستقصائية فيها.

ج. يعد إبراز الوجه الحضاري والاقتصادي للدولة والمساهمة في تنشيط القطاع الاقتصادي من أهم وظائف الصحافة الاقتصادية من وجهة نظر المحررين.

---

(1) محمد قيراط، " الصحافة الاقتصادية الإماراتية بين الضغوط المهنية والتنظيمية وتحديات التنمية المستدامة "، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الشارقة ، الجزء السادس، العدد الحادي عشر، فبراير 2009، ص ص 1– 23

20. اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية: دراسة ميدانية [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معالجة الصحف السعودية على شبكة الانترنت للأزمة المالية العالمية الاقتصادية، للوقوف على مواقفها من الأزمة بهدف تقييم وتقويم أدائها، والكشف عما إذا كانت قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، استناداً إلى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، واستخدمت صحيفة استقصاء لعينة عمدية من رجال الأعمال كشريحة من النخبة الاقتصادية بلغ عددها (100 مفردة).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أصبح الإعلام الرقمي وأحد روافده الصحافة الإلكترونية أمراً أساسياً في استقاء المعلومات لدى النخب الاقتصادية، لتسهيل انسياب المعلومات الاقتصادية إلى رجال الأعمال.

ب. أن الصحف الإلكترونية المتخصصة أكثر تميزاً في مادتها الاقتصادية لما حازت عليه من نسبة كبيرة نسبياً من التفضيل عند المبحوثين.

ج. أن المواقع الصحفية الإلكترونية تقدم دوراً إعلاميا يتميز بدرجة جيدة من الشمول والفورية بالإضافة إلى تعضيد البعد النفسي الإيجابي خاصة في وقت الأزمات.

21. معالجة الصحافة الأردنية للجانب الاقتصادي: دراسة تحليلية[2]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات معالجة الصحافة الأردنية الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى مواءمتها مع مستوى الكتابة الصحفية الاقتصادية ومتطلبات الجمهور، وذلك استناداً لنظريات الاعتماد على وسائل الإعلام وترتيب الأولويات والاستخدامات والإشباعات، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي، واستخدمت أداة تحليل المضمون لتحليل مضمون عينة من الصحف اليومية الأردنية (الدستور– الرأي – الغد) في الفترة من 2007/4/1 لغاية 2008/3/30 بواقع 52 عدداً ، وأداة صحيفة الاستبيان التي تم توزيعها

---

(1) أسامه المدني،" اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية "، دراسة ميدانية، **كتاب الاعلام الاقتصادي** ، ص 238–310

(2) منى أبو جامع، "معالجة الصحافة الأردنية للجانب الاقتصادي: دراسة تحليلية " ، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009)

على عينة طبقية من مجتمع مدينة عمان قوامها 145 فرداً، والمقابلة غير المقننة كأداة جمع البيانات مع بعض الصحفيين القائمين على إنتاج المواد الإعلامية الاقتصادية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. الصحافة الاقتصادية اليومية ترتب أولوياتها وأولويات القارئ وجزء من أولويات الاقتصاد القومي وفق إمكانياتها وأهدافها.

ب. ضرورة زيادة الاهتمام بماهية المجالات والقطاعات المعالجة والكادر القائم على إنتاج المعلومة الاقتصادية والاهتمام بتطوير وتحسين أداء الصحفيين.

ج. تحقق الصحف اليومية الأردنية الإشباع بشكل نسبي لقرائها الذين يعتمدون عليها إضافة إلى مصادر أخرى في الحصول على المعلومات الاقتصادية.

22. التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القضايا التي تطرحها الصحافة الإماراتية اليومية حول مشكلة تضخم الأسعار في الصفحات الاقتصادية في صحيفتي الخليج والبيان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقييم واقع أدائها وتأثيرها على المواطن من خلال تحليل وتفسير الفنون التحريرية المستخدمة في معالجتها، استناداً إلى نظرية ترتيب الأولويات وحارس البوابة، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي باستخدام أداة تحليل المضمون على عينة مكونة من 48 عددًا من الصحيفتين في الفترة من 2006/6/1 إلى 2007/6/1.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. غلب الطابع الخبري على المواد الإعلامية المتعلقة بارتفاع الأسعار وحصل على المرتبة الأولي بنسبة (43%) .

ب. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مضامين المواد الإعلامية في كل من صحيفتي البيان والخليج فيما يتعلق بتضخم الأسعار.

ج. أن المواد الإعلامية المتعلقة بتضخم الأسعار في الإمارات حصلت على المرتبة الأولى في مختلف المواد الإعلامية التي تم قياسها.

---

(1) محمد أجبتي،"التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009)

23. التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات: دراسة تحليلية[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام الصحافة الإماراتية المحلية اليومية بإبراز القضايا المتعلقة بالعمالة الوافدة ومشاكلها، وتقييم آثارها السلبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني للدولة، استناداً إلى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، والاستخدامات والإشباعات، وحارس البوابة، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي ، واستخدمت أداة تحليل المضمون، على عينة مكونة من 73عددًا من صحف (الاتحاد والبيان والخليج) في الفترة من أول يناير 2004 حتى نهاية ديسمبر 2004.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. قلة المساحة التي تحتلها أخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية، ويغلب على المواد المنشورة الطابع الخبري.

ب. أن الصحافة الإماراتية تعتمد على المصادر الذاتية وآراء الجمهور في نشر أخبار العمالة الوافدة

ج. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين نوع الصحيفة التي نقلته.

24. معالجة الصحف المصرية للأزمة المالية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور بهذه الأزمة واتجاهاته نحوها [2]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن كيفية معالجة الصحف المصرية للأزمة المالية من خلال رصد وتحليل مكونات الخطاب الصحفي إزاء الأزمة واتجاهات الجمهور نحوها، استناداً إلى نظرية تحليل الإطار الإعلامي، وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، واستخدمت أسلوب تحليل الخطاب الصحفي باستخدام أداة تحليل البرهنة لمحتوى عينة من ثلاث صحف (الأهرام ممثلة للصحف القومية، والوفد ممثلة للصحف الحزبية، والأسبوع ممثلة

---

(1) صالح العامري، "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009)

(2) سماح محمد، "معالجة الصحف المصرية للازمة المالية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور بهذه الأزمة واتجاهاته نحوها"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والثلاثون، أكتوبر– ديسمبر2008، ص ص 65 – 113

للصحف الخاصة) للفترة من 2008/9/15 حتى 31 /2008/12 ، وأداة وصحيفة الاستبيان على عينة عشوائية طبقية من محافظة القاهرة بواقع (400) مفردة .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. تشابهت المحاور الموضوعية التي ركزت عليها صحف الدراسة في معالجتها للأزمة المالية العالمية، فلم يعكس خطاب الصحف الثلاث مفهوم الأزمة وأسبابها والحلول والمقترحات بشأن كيفية مواجهة الأزمة بدرجة كافية.

ب. تنوعت الأطر التي استخدمتها الصحف في عرض الأزمة، واعتمدت على إطار المسئولية الاجتماعية بشكل أساسي.

ج. وجود علاقة ارتباطية طردية بين معدل التعرض للصحف المصرية، واتجاه الجمهور نحو الأزمة.

25. العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية : دراسة تحليلية ميدانية [1]:

تناولت هذه الدراسة العلاقات المتداخلة بين عناصر النظام الاجتماعي "القطاع العام والخاص والجمهور والصحف"، من خلال ترتيب كل مفردة في ضوء نظامها الشامل، وعلاقتها بأجزاء ذلك النظام لأولويات القضايا الاقتصادية، استناداً إلى ثلاث نظريات وهى: نظرية ترتيب الأولويات ونظرية المسئولية الاجتماعية والنظرية البنائية الوظيفية، وهي دراسة وصفية تحليلية ميدانية، اعتمدت على المنهج المقارن ومنهج مسح الإعلامي، واستخدمت أداة تحليل المضمون للصفحات الاقتصادية في صحف "الرياض وعكاظ والاقتصادية"، وصحيفة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة عشوائية في مدينة الرياض وفي مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والقائم بالاتصال لتحقيق أهداف الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. قسمت القضايا الاقتصادية الى ست عشرة قضية اقتصادية، منحت كل قضية ترتيباً خاصاً عند كل مكون من مكونات البناء الاجتماعي في فترتين زمنيتين استمرت ستة أشهر .

---

(1) عبد الله آل تويم، " العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية"، **سلسلة الرسائل الجامعية** ، ط1 (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2007)

ب. بينت المقارنة بين ترتيب كل طرف أن القطاع العام" و"الجمهور لم يؤثرا في الصحف ولم يرتبا أولوياته وأن "القطاع الخاص هو الطرف المؤثر في عملية ترتيب الأولويات.

ج. أن تدفق المعلومات بين مفردات البناء التنظيمي للمجتمع السعودي غير متناسق والترابط بين أجزائه غير متوازن.

د. اختلاف كبير بين أولويات صحيفتي الرياض والاقتصادية وأولويات القطاع الخاص والقطاع العام ، بينما استطاعت صحيفة عكاظ ترتيب اولويات القطاع العام .

26. الخطاب التنموي في الصحافة الإقليمية الخاصة إزاء قضايا المجتمع [1]:

هدفت الدراسة إلى استطلاع ورصد وتحليل مكونات الخطاب الصحفي للصحف الاقتصادية الخاصة إزاء قضايا المجتمع بهدف استخلاص اتجاهات هذه الصحف نحو هذه القضايا، ومدى ملائمة نمط خطابها الصحفي للمرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع في ظل وضعيتها ونمط ملكيتها الخاصة، استناداً إلى نظريتي الإطار الإعلامي والمسئولية الاجتماعية، وهي دراسة وصفية، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، واستخدمت أسلوب تحليل الخطاب، معتمدة على أداة القوى الفاعلة و تحليل مسار البرهنة لمضمون صحيفتيّ (عالم المال – الاقتصادية) خلال الفترة من أول مايو حتى نهاية يوليو 2007 وأداة المقابلة المقننة في دراسة عينة من القائمين .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

أ. ضعف اهتمام كلا الصحيفتين بالمشكلات الاقتصادية والتركيز فقط على قضايا البورصة والبنوك مما يعكس قصور في رؤيتها وعدم ارتباطها بأجندة تنمية المجتمع.

ب. تنوعت آليات المعالجة التي اعتمدت عليها صحيفتي الدراسة، حيث غلب الطابع الشخصي على معالجة المشكلات والقضايا الاقتصادية.

ج. اعتمد خطاب الصحيفتين على استراتيجية التوصيف بعيداً عن مناقشة الأسباب وبلورة الحلول وطرح الرؤى المستقبلية.

---

(1) أمل دراز، "الخطاب التنموي في الصحافة الإقليمية الخاصة إزاء قضايا المجتمع" ، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، المجلد الثامن ،العدد الرابع، ديسمبر 2007، ص ص 157– 219

27. التحيز الحزبي في أخبار الاقتصاد: و تأثيره على وضع الأجندة في الصحف الأمريكية [1] :

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم التغطية للقضايا الاقتصادية في الصحف الأمريكية خلال الفترة 1996–2005 بناء على الأوضاع الاقتصادية والانتماء السياسي للرئيس، من خلال التركيز على قضايا البطالة، والتضخم، والميزانية العامة، والعجز التجاري، ومدى العلاقة بين الانتماء السياسي للصحيفة وتغطية القضايا الاقتصادية، استناداً إلى نظرية ترتيب الأولويات، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت منهج المسح الإعلامي، واستخدمت أداة تحليل المضمون للمقالات المنشورة في صحيفتي لوس أنجلوس – نيويورك تايمز بواقع 389 مادة صحفية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية ما بين التأييد الحزبي للصحيفة وكيفية تغطية القضايا الاقتصادية فيما إذا كان الحكم ديمقراطيا أم جمهوريا.

ب. أن الأخبار التي تقدمها وسائل الإعلام هي أهم مصدر للمعلومات عن الشؤون العامة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لدى الجمهور.

ج. وجود تحيز حزبي في تغطية قضايا البطالة وفقاً لسياسية تأييد الصحيفة، أقل من التحيز مع قضايا على التضخم والعجز في الميزانية.

28. تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور[2]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وبنية الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمينية وتوجهاته، ومدى تأثيره في تشكيل رأي عام باتجاه دعم أو معارضة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، استناداً إلى نظرية ترتيب الأولويات، وهي دراسة وصفية تحليلية مقارنة، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، باستخدام اسلوب تحليل الخطاب في اطاره أداة تحليل الاطروحات والقوى الفاعلة لعينة من صحف (الثوري، الصحوة، الوحدوي، الثورة) خلال الفترة من (1995– 2002)، وصحيفة الاستبيان التي وزعت على عينة قوامها 400 مبحوثاً من كافة

---

(1) Larcenies, Valentino & Puglisi, Riccardo & Snyder Jr., James M., "Partisan Bias in Economic News: Evidence on the Agenda-Setting Behavior of U.S. Newspapers", *Journal of Public Economics*, Elsevier, Vol. 95,No 9, October 2007, pp 1178-1189

(2) سامية الأغبري،" تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور للفترة 2002/1995"، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة ،(القاهرة: جامعة القاهرة، 2005)

المستويات التعليمية والوظيفية ومختلف الانتماءات الحزبية وكذلك على عينة عمدية من القائمين بالاتصال في الصحف اليمنية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أ. أن الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية اتسم بالطابع الإنشائي والمبالغة بعمومية الطرح وغلب عليه الأسلوب الإنشائي.

ب. أن الصحف اليمنية الحكومية اختلفت عن الصحف الحزبية في ترتيبها لأولويات القضايا الاقتصادية .

ج. أن الصحافة اليمنية الحكومية تقوم بدور ضعيف في بناء أجندة القضايا الاقتصادية لدى الجمهور بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية أو الوظيفية أو المهنية وانتماءاتهم الحزبية.

29. أسلوب تغطية أخبار الاقتصاد [1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسلوب التغطية الإخبارية لشؤون الاقتصاد والمعايير والإجراءات الصحفية المعتمدة في إنتاج الأخبار الاقتصادية، والكشف عن العوامل التي تؤثر في تغطية الأخبار الاقتصادية، استناداً إلى نظرية ترتيب الأولويات، وهي دراسة وصفية تحليلية، اعتمدت على المنهج المقارن ومنهج المسح الإعلامي من خلال استخدام أسلوب تحليل المضمون لعينة من صحيفة نيويورك تايم.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. أن كمية ونوعية الأخبار الاقتصادية تزداد في فترة الانتخابات فقط.

ب. أن وسائل الإعلام تبالغ في نقل الأخبار الاقتصادية السلبية والإيجابية ولا تعرض الأخبار الاقتصادية بالصورة الحقيقية.

ج. أن وسائل الإعلام تسهم في وضع أجندة لنوعية الأخبار الاقتصادية التي تصل المواطنين.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة مجموعة من السمات العامة، وعدد من الفروق بينها وبين هذه الدراسة، وهي:

---

(1) Fogarty, Brian J., "Determining Economic News Coverage." Carolina at Chapel, International, *Journal of Public Opinion* , Vol. 17, No. 2 ,2005, pp 1-33

1. تُصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية وهي تتسق في ذلك مع معظم الدراسات السابقة المصنفة أيضاً بالوصفية، باستثناء عدد من الدراسات ودراسات أخرى مزجت بين الوصف والتاريخ مثل دراسة جواد الدلو (2002)
2. استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الإعلامي؛ وفي إطاره مسح وسائل الإعلام ومسح الجمهور باستخدام أداتي تحليل المضمون واستمارة الاستقصاء وهو ما يتشابه مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مثل دراسة الزهراني(2013)، والغيلاني(2012) وأبو جامع(2009)، وعثمان (2009) ، وآل تويم (2007) ، فيما اكتفت بعض الدراسات باستخدام أداة تحليل المضمون فقط مثل: دراسة القاضي(2009) وحبيب(2014) ولبد (2014) .
3. استخدمت هذه الدراسة أسلوب المقارنة المنهجية وهو ما يتفق مع دراسات مثل: دراسة اليماني (2208) ، وآل تويم (2007)، ودراز (2007) .
4. يتمثَّل مجتمع هذه الدراسة في الصحف الالكترونية الفلسطينية، وهو ما يختلف مع معظم الدراسات السابقة، باستثناء دراسة حبيب (2014) ، ولبد (2014) ، فيما أَخضعت دارسات أخرى مواقع إلكترونية فلسطينية للدراسة مثل: دراسة العسولي (2013) والمدهون(2012) ودراسة معالى(2007).
5. معظم دراسات الصحافة الإلكترونية اهتمت بمفهوم وسمات الصحافة الإلكترونية الفلسطينية والجوانب الفنية وطرق عرض المحتوى ومدى استخدام الجمهور لها ولميزاتها التفاعلية، وتأثيرها على الصحف الورقية، وبعضها تناولت دور الصحافة الإلكترونية في القضايا السياسية، في حين تهتم هذه الدراسة بدور الصحافة تجاه القضايا الاقتصادية المحلية وترتيبها لدي المبحوثين.
6. اعتمدت معظم الدراسات السابقة على عينة عشوائية من الجمهور أو القراء مثل دراسة محمد (2008)، ودراسة آل تويم (2007) وغيرها، في حين كانت دراسة المدني (2009م) على عينة من النخبة الاقتصادية السعودية ، بينما اعتمدت هذه الدراسة على العينة الحصيصة لفئة محددة من فئات المجتمع في الهيئات الاقتصادية المختلفة.
7. اقتصرت دراسات الصحافة والقضايا الاقتصادية على الصحافة المطبوعة، كما في دراسة الحروب (2012) ودراسة أبو جامع (2009) ودراسة محمد (2009) ودراسة أجبتي (2009)، في حين كانت الدراسة الوحيدة التي تناولت الصحافة الالكترونية هي دراسة المدني (2009م) والتي ركزت على معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية، بينما

تركز هذه الدراسة على الصحافة الالكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية.

8. تركزت معظم الدراسات السابقة حول الإعلام والقضايا الاقتصادية في الدول العربية في مصر، والسعودية والأردن والإمارات وفي الدول الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وليست هناك أي دراسة في فلسطين حسب علم الباحثة، وتكون بذلك هذه الدراسة هي الأولى في فلسطين التي تناولت القضايا الاقتصادية المحلية في الصحافة الإلكترونية الفلسطينية.
9. معظم الدراسات العربية تناولت قضايا اقتصادية محددة مثل الأزمة المالية كما في دراسة المدني (2009) ودراسة محمد (2009)، فيما تناولت دراسة أجبتى (2009) قضية تضخم الأسعار، وتناولت دراسة العامري قضية العمالة الوافدة (2008م)، فيما تناولت دراسة كل من الحروب(2012) ودراسة أبو جامع (2009) المعالجة الصحفية للشأن الاقتصادي عامة للتعرف على حجم التغطية للأحداث والقضايا الاقتصادية بصفة عامة، وطرق معالجتها بناء على نظرية ترتيب الأولويات، بينما تناولت الباحثة في هذه الدراسة أهم القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية المتمثلة في (البطالة، والفقر، وارتفاع الأسعار، والرواتب، وإغلاق المعابر التجارية، والمشاريع الصغيرة).
10. خرجت الدراسات السابقة التي أجريت في الدول العربية بنتائج متشابهة في معظمها، حيث أكدت معظم دراسات نتائج دراسات تحليل المضمون على وجود قصور وضعف في التناول الإعلامي للقضايا الاقتصادية كما في دراسة محمد الحروب(2012)، أبو جامع (2009)، دراز (2007).
11. أن معظم الدراسات التي عالجت القضايا الاقتصادية أولت الجانب الإخباري الأهمية الكبرى ولم تهتم بنفس الدرجة بالتفسير والتحليل كما في دراسة محمد الحروب(2012) و أجبتي (2009) العامري(2008).
12. أغفلت الدراسات السابقة قياس دور الصحافة الالكترونية في تعريف الجمهور بالقضايا الاقتصادية، حيث لم تتطرق سوى دراسة واحدة لدور الصحافة الالكترونية كما في دراسة المدني (2009)، وتتناول هذه الدراسة الصحف الإلكترونية الفلسطينية في تعريف الجمهور بالقضايا الاقتصادية المحلية.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

استطاعت الباحثة الاستفادة من الدراسات السابقة في المجالات الآتية:

1. التعرف على أهم المناهج والأساليب المستخدمة في الدراسات السابقة، وبالذات الأساليب التي يستخدمها الباحث، وهي تحليل المضمون، ومسح جمهور وسائل الإعلام.
2. الاطلاع على فئات تحليل المضمون لمختلف وسائل الإعلام، والاستفادة منها بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وإضافة ما يتعلق بخصوصية الموضوع والمكان.
3. تحديد العينة الزمنية والمكانية المحددة التي تحتاجها الصحف الإلكترونية الفلسطينية لترتيب أولويات الجمهور.
4. معرفة أهم القضايا الاقتصادية المحلية التي تهم الدول العربية والأجنبية، والاستفادة منها في تحديد القضايا الاقتصادية المحلية في فلسطين، والتي تشبه مثيلاتها في الدول الأخرى، مع إضافة القضايا التي تنفرد بها فلسطين نتيجة للاحتلال وممارساته .
5. الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في صياغة المشكلة، وتحديد الأهداف، والتساؤلات، والفروض العلمية، بالإضافة إلى مقارنة هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومناقشتها على ضوء نتائج الدراسات السابقة.

ثانياً: الاستدلال على مشكلة الدراسة:

تحظى القضايا الاقتصادية المحلية بأهمية كبرى في المجتمع الفلسطيني كونها على ارتباط وثيق بالمواطن الفلسطيني، ونظراً للتغييرات الاقتصادية المستمرة بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتأثره سلباً بالأحداث السياسية والحصار المفروض، الأمر الذي يؤثر على اختلاف اهتمام الصحف الإلكترونية الفلسطينية في القضايا الاقتصادية المحلية .

وللتعرف على مدى اهتمام الصحف الإلكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية وكيفية معالجتها، أجرت الباحثة دراسة استكشافية على عينة من الصحف الإلكترونية اليومية وهي (الأيام – الحياة الجديدة – فلسطين– القدس) خلال الفترة الواقعة ما بين 2013/10/1 حتى 2013/10/28، حيث عثرت على "57" مادة في جميع الصحف موزعة كالتالي: (19 مادة في صحفية الحياة الجديدة، 15 مادة في صحيفة فلسطين، و12 في صحيفة القدس ، 11 في صحيفة الأيام) ، ولقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1. ظهر اختلاف في اهتمام الصحف بالقضايا الاقتصادية المحلية حيث إن قضية البطالة حازت على المرتبة الأولى بنسبة (29.8%) من مجموع القضايا، تليها قضية إغلاق المعابر التجارية بنسبة (22.8%)، ثم الرواتب بنسبة(19.3%)، ثم قضية المشاريع الصغيرة بنسبة(12.3%)، وقضية ارتفاع الأسعار بنسبة (10.5%)، وفي المرتبة الأخيرة قضية الفقر بنسبة (5.3%).
2. على صعيد المصادر الصحفية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية حصل مجهول المصدر على المرتبة الأولي بنسبة (42.1%)، ثم المندوب بنسبة (28.1%)، ثم الوكالات بنسبة (17.6 %)، فيما حاز المراسل على المرتبة الأخيرة بنسبة (12.3%).
3. احتل الخبر على المرتبة الأولى في الموضوعات الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة بنسبة (64.9%)، تلاه التقرير بنسبة (31.6%)، ثم الحديث الصحفي والمقال الصحفي بنسبة (1.8%) لكل منهما ، بينما لم يحظ فن التحقيق الصحفي بأي اهتمام.
4. وفيما يتعلق بالأساليب المتبعة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية، احتل عرض معلومات فقط المرتبة الأولى بنسبة (69.1%)، يليها آراء واقتراحات بنسبة(20.6%)، وبالمرتبة الثالثة تحديد الأسباب بنسبة (7.4%)، وبالمرتبة الرابعة الحلول المقترحة بنسبة (2.9%).
5. تبين غياب استخدام الوسائط المتعددة في الموضوعات الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة، فيما اعتمدت فقط على بعض العناصر التفاعلية لإتاحة المجال للتواصل بين الصحيفة والمستخدم .

كما أجرت الباحثة دراسة استكشافية أخرى، استخدمت بها أداة المقابلة المفتوحة مع عينة من نخبة الخبراء الاقتصاديين، حيث أجرت مقابلة علمية مع خمسة منهم، وخرجت بالنتائج الآتية[1]:

(1) أجرت الباحثة مقابلات مفتوحة مع مجموعة من الخبراء والأكاديميين لاقتصاديين في غزة والضفة الغربية وهم:

- محمد مقداد، **أستاذ مشارك في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية**، الجامعة الإسلامية، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/25
- نائل موسى، **محلل اقتصادي و وعضو هيئة تدريسية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة النجاح الوطنية، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/26
- محسن أبو رمضان، **محلل اقتصادي**، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/15.
- د. معين رجب، **الخبير الاقتصادي**، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/11/12
- حامد جاد، **محلل اقتصادي و مراسل صحيفة الأيام الاقتصادي**، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/26

1. اتفق الخبراء الاقتصاديون على أن أهم القضايا الاقتصادية المحلية التي تحظى باهتمام الجمهور تتمثل في (البطالة– الفقر– الرواتب – ارتفاع الأسعار– إغلاق المعابر التجارية– المشاريع الصغيرة)، موصين بضرورة أن تتعامل الصحف الفلسطينية مع هذه القضايا بشكل موضوعي وإيجابي للمساهمة في توعية المواطن بها وإيجاد حلول لها.
2. اتفق الخبراء الاقتصاديون على أن الصحف الالكترونية الفلسطينية أعطت اهتماماً للقضايا الاقتصادية، لكن ليس بالمستوى المطلوب، وينبغي لها أن تفرد لها مساحات أوسع.
3. أجمع الخبراء الاقتصاديون على أن اهتمام الإعلام الفلسطيني بالإعلام الاقتصادي محدود، ولا يواجه حقيقة المشكلة الاقتصادية وأهميتها؛ كمثال مشكلتي البطالة والفقر التي يعاني منهما الاقتصاد الفلسطيني، ومع ذلك فإن الإعلام الفلسطيني لم يتناول هاتين المشكلتين بغض النظر عن أسبابهما، بشكل إعلامي واضح وإيجاد حلول لها، رغم أنهما مسألتان تهمان الكل الفلسطيني، في حين نجد الإعلام يسلط الضوء على قضايا أقل أهمية من ذلك.
4. يرى الخبراء الاقتصاديون أن على الصحف الالكترونية الفلسطينية التعامل مع القضايا الاقتصادية بشكل أكثر تخصصاً ووضوحاً بما يلبي احتياجات الجمهور الفلسطيني.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة الاستكشافية، التي أظهرت اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية بنسب متفاوتة، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التعرف على دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية، ودرجة الاهتمام التي توليها الصحف الإلكترونية للقضايا الاقتصادية المحلية، ومدى اهتمام الجمهور الفلسطيني بالقضايا الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين ترتيب الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية وترتيب الجمهور لهذه القضايا من ناحية أخرى.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، منها:

أ. قلة الدراسات العربية التي تناقش دور الصحافة في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية وعدم وجود دراسات فلسطينية تناولت دور الصحافة في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية (حسب علم الباحثة).

ب. أهمية القضايا الاقتصادية المحلية لدى المبحوثين التي أجريت عليهم الدراسة.

ج. تقدم الدراسة تقييماً موضوعياً لأداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية .

د. التعرف على ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية لدى الصحف الالكترونية الفلسطينية

خامساً: أهداف الدراسة:

1. أهداف الدراسة التحليلية:

أ. التعرف على أهم الموضوعات التي طرحتها الصحف الالكترونية الفلسطينية بشأن القضايا الاقتصادية المحلية

ب. التعرف على مدى اهتمام الصحف الإلكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية.

ج. التعرف على ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

د. التعرف على المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف الإلكترونية الفلسطينية في موضوعاتها عن القضايا الاقتصادية المحلية.

هـ. التعرف على المصادر الأولية التي اعتمدت عليها الصحف الإلكترونية الفلسطينية في موضوعاتها عن القضايا الاقتصادية المحلية.

و. الكشف عن الأساليب المتبعة في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ز. معرفة اتجاه معالجة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ح. التعرف على الأشكال الصحفية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ط. التعرف على عناصر إبراز القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ي. التعرف على الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ك. التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية.

2. أهداف الدراسة الميدانية:

أ. التعرف على مدى متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ب. التعرف على مدى اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

ج. التعرف على ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية المحلية لدى المبحوثين.

د. الكشف عن مدى استفادة المبحوثين من معالجة الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية.

هـ. التعرف على تقييم المبحوثين لدور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في طرح القضايا الاقتصادية المحلية.

و. معرفة أهم اقتراحات المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية لتطوير دورها في عرض القضايا الاقتصادية المحلية.

ز. قياس مدى الارتباط بين كل من ترتيب أولويات الصحف الالكترونية الفلسطينية وأولويات الجمهور الفلسطيني نحو القضايا الاقتصادية المحلية.

ح. معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين الصحف الالكترونية الفلسطينية في عرض القضايا الاقتصادية المحلية .

سادساً: تساؤلات الدراسة وفروضها:

1. تساؤلات الدراسة التحليلية:

أ. ما أهم الموضوعات التي طرحتها الصحف الالكترونية الفلسطينية بشأن القضايا الاقتصادية المحلية؟

ب. ما مدى اهتمام الصحف الإلكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية ؟

ج. ما ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

د. ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف الالكترونية الفلسطينية في موضوعاتها عن القضايا الاقتصادية المحلية؟

هـ. ما المصادر الأولية التي اعتمدت عليها الصحف الالكترونية الفلسطينية في موضوعاتها عن القضايا الاقتصادية المحلية؟

و. ما الأساليب التي اتبعتها الصحف الالكترونية الفلسطينية في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية؟

ز. ما اتجاه معالجة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

ح. ما الأشكال الصحفية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

ط. ما عناصر الإبراز المستخدمة مع القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

ي. ما الوسائط المتعددة و العناصر التفاعلية التي استخدمتها الصحف الالكترونية الفلسطينية في عرض القضايا الاقتصادية المحلية ؟

ك. ما أوجه الشبه والاختلافي بين الصحف الالكترونية الفلسطينية في عرض القضايا الاقتصادية المحلية ؟

2. تساؤلات الدراسة الميدانية:

أ. ما مدى متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية؟

ب. ما أسباب متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية؟

ج. ما مدى اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية؟

د. ما أسباب متابعة المبحوثين القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية؟

هـ. ما ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية المحلية لدى المبحوثين؟

و. ما تقييم المبحوثين لدور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية؟

ز. ما مدى كفاية حجم معالجة الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية من وجهة نظر المبحوثين؟

ح. ما مدى استفادة المبحوثين من معالجة الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية؟

ط. ما أسباب عدم استفادة المبحوثين من المعلومات التي تعرضها الصحف عن القضايا الاقتصادية المحلية؟

ي. ما مدى مساهمة الصحافة الالكترونية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية ؟

ك. ما مدى رضا المبحوثين عن شكل العرض واستخدام الوسائط المتعددة والصور في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الفلسطينية المحلية؟

ل. ما مشاكل معالجة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية

م. ما اقتراحات المبحوثين لتطوير دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في عرض القضايا الاقتصادية المحلية؟

3. فروض الدراسة:

أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية وترتيب هذه القضايا عند المبحوثين.

ب. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، ومدى استفادتهم من متابعة هذه القضايا.

ج. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية حسب المتغيرات الديموغرافية المختلفة مثل (العمر– النوع – المؤهل العلمي– مكان العمل – التخصص)

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نظرية ترتيب الأولويات، من منطلق أن وسائل الإعلام قادرة من خلال الإلحاح على مواضيع بعينها أن تجعلها في موقع الصدارة من اهتمام الجمهور، فالجمهور لا يتعلم القضايا والموضوعات العامة فقط من وسائل الإعلام، ولكنه يتعلم مقدار الأهمية التي يمنحها لقضية أو لموضوع معين من خلال التركيز الذي يحظى به في وسائل الإعلام[1]، وهذا هو المقصود بدور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات اهتمام المجتمع.

(1) بسيوني حمادة، **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات**، بدون طبعة (القاهرة: دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع ،1996) ص 227

ووفقًا لهذه النظرية تستطيع وسائل الإعلام أن تؤثر على التغيير المعرفي للأفراد، حيث تقوم وسائل الإعلام بتنظيم عرض المواد الإخبارية والقضايا والموضوعات في ترتيب يشير إلى أهمية هذه المواد حسب سياستها أو اتجاهها، وبالتالي ترتيب أولويات الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة بنفس الترتيب الذي تعطيه الوسائل من الأهمية لهذه القضايا والموضوعات.

ويتفق الباحثون والخبراء على أن وسائل الإعلام لا تخبرنا بما نعتقد ولكنها تقترح علينا ما يمكن أن نوافق عليه جميعاً لمناقشته أو تمثله في السلوك الاجتماعي، ويقول برنارد كوهين "أن الصحافة يمكن أن لا تنجح كثيراً في أن تقول للناس بماذا يفكرون، ولكنها تنجح إلى حد كبير في أن تحدد للقراء الأشياء التي يفكرون فيها[1]".

1. تصنيف الأولويات التي ترتبها وسائل الإعلام في الرأي العام على شكلين[2]:

أ. **الأولويات الملحة:** وهي المواضيع التي يراد لها أن تشغل الرأي العام؛ لتمهد أو تدعم توجهاً محدداً في سياسة الدولة.

ب. **الأولويات الدائمة:** وهي الأمور التي تشغل الرأي العام بشكل دائم ومتواصل حول القضايا الحيوية التي يعيشها المجتمع، لكنه يتعايش مع هذا الانشغال، ولا يلمس إمكانية حسمها على المدى المنظور من الزمن.

ومن هنا يتضح إن وظيفة ترتيب الأولويات تتمثل في مقدرة وسائل الإعلام على التأثير على تغيير المعرفة عند الأفراد وتقوم ببناء تفكيرهم، وبالتالي يؤدي الإعلاميون دوراً مهماً في تشكيل حياتنا الاجتماعية، حينما يمارسون دورهم في اختيار وعرض الأخبار علينا وترتيب الأولويات فيها، و تحديد المسائل الهامة لنا.

2. أهداف نظرية ترتيب الأولويات:

إن استخدام الجمهور لوسائل الإعلام يؤثر في طريقة تناوله لتلك القضايا المختلفة في تلك الوسائل، ومن ثم تؤثر وسائل الإعلام بشكل مباشر وقوي على جمهورها، وفي ضوء ذلك تسعى

---

(1) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3 (القاهرة: عالم الكتب، 2004) ص ص341-345

(2) يوسف لبد، **حول الرأي العام** ، ط1 (غزة، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، 2002)، ص 90

النظرية لتحقيق عدة أهداف منها[1]:

أ. التعرف على الطرق التي تختار بها وسائل الإعلام الأخبار والموضوعات، وهو ما يعرف بحارس البوابة.

ب. التعرف على تأثير أولويات القضايا التي تختارها وسائل الإعلام على أولويات الجمهور.

ج. التعرف على اختلاف قائمة أولويات كل من الصحف حيال القضايا المختلفة.

د. التعرف على علاقة الأفراد بالبيئة المحيطة وطريقة تفاعلهم معها، وهى بذلك تقترب بشكل آخر من نظرية الغرس الثقافي.

3. العوامل المؤثرة في وضع الأجندة:

تتأثر عملية ترتيب أولويات الجمهور من طرف وسائل الاعلام بعدة عوامل ومتغيرات منها [2]:

أ. **طبيعة القضايا ونوعها:** ويقصد بها إذا كانت القضايا ملموسة خاصة وأن تأثيرات وسائل الإعلام تزداد في حالة القضايا الملموسة ويتم إدراكها بصورة أكبر مقابل القضايا المجردة التي لا يتم إدراكها بسهولة

ب. **الاتصال الشخصي:** أوضحت الدارسات أن المعلومات التي تنتقل عبر قنوات الاتصال الشخصي، تستند على التغطية الأجندة الإخبارية للأفراد الذين يشاركون في محادثات مع الآخرين حول أجندة القضايا التي تثيرها أجهزة الإعلام بدرجة كبيرة من الذين لا يمارسون الاتصال الشخصي وبهذه الطريقة يقوم الاتصال الشخصي بهمزة الوصل بين الإدراك الذاتي لأهمية القضايا على المستوى الشخصي وبين إدراك أهمية القضايا على المستوى العام.

ج. **نوع الوسيلة:** يؤثر نوع الوسيلة المستخدمة على كفاءتها في التأثير على ترتيب أولويات الجمهور انصب تركيز الباحثين حول ماهية الوسائل الأكثر فعالية في أحداث تأثيرات في وضع الأجندة خاصة بين التلفزيون والصحف

---

(1) عاطف العبد، نهى عاطف العبد، **نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي،2008) ص341

(2) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، **مرجع سابق**، ص ص 266 – 298

د. **المدى الزمني للأجندة:** ترى نظرية الأجندة أن تأثير وسائل الإعلام يتوقف على تحديد الموضوعات، وكيفية إدراكها لدى الجمهور في فترة زمنية محددة لهذا الفاصل الزمني الذي تحقق فيه وسائل الإعلام التأثير التراكمي على أجندة الجمهور باهتمام كبير، حتى أن بعض الباحثين قالوا إن فترة ثلاثة أسابيع هي مدى زمني كافٍ لوضع الأجندة .

هـ. **الخصائص الديموغرافية:** ويقصد بها مراعاة المتغيرات الديموغرافية الخاصة بالجمهور، بعدما أشارت بعض الدراسات الخاصة بوضع الأجندة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين هذه المتغيرات وبين أجندة القضايا المثارة في وسائل الإعلام ، وذلك باعتبار أن المتغيرات الديموغرافية تقوم بدور أساسي في تشكيل خبرات الفرد واتجاهاته نحو الأشياء المختلفة، وبالتالي تتحكم في اختياراته للقضايا التي يتعرض لها إعلامياً[1].

4. توظيف النظرية في الدراسة:

وقد اختارت الباحثة نظرية ترتيب الأولويات لهذه الدراسة للأسباب الآتية:

أ. الاستفادة من أهداف النظرية في التعرف على الطرق التي تختار بها وسائل الإعلام الأخبار والموضوعات، والمقارنة بين أولويات القضايا التي تختارها وسائل الإعلام وأولويات الجمهور.

ب. التعرف على مدى اختلاف قائمة أولويات كل من الصحف الإلكترونية الفلسطينية وأولويات الجمهور نحو القضايا الاقتصادية المحلية.

ج. تحديد القضايا الاقتصادية المحلية الملحة كون النظرية توضح أن القضايا الملموسة الملحة يتم إدراكها بصورة أكبر مقابل القضايا المجردة التي لا يمكن إدراكها بسهولة.

د. تحديد نوع الوسيلة بناء على أن النظرية أوضحت أن الصحف تحقق تأثيرات في ترتيب الأولويات على المدى الطويل.

هـ. تحديد العينة الزمنية للدراسة بناء على أن تأثير وسائل الإعلام يتوقف على تحديد الموضوعات، وكيفية إدراكها لدى الجمهور في فترة زمنية محددة خاصة ثلاثة شهور.

و. الاستفادة من النظرية من خلال توظيف العوامل المؤثرة في وضع الأجندة مثل الخصائص الديمغرافية وطبيعة القضايا ونوعها في صياغة أهداف وتساؤلات وفروض الدراسة.

---

(1) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، **مرجع سابق**، ص 299

ز. دراسة المضمون الاتصالي بعد نشره في الصحف الإلكترونية الفلسطينية من خلال استخدام أداة تحديد المضمون لمعرفة أسلوب المعالجة الإعلامية للقضايا الاقتصادية المحلية من حيث تحديد المصادر، وعناصر الإبراز والأدوات التفاعلية والوسائط المتعددة.

ح. توجيه انتباه الجمهور ومعرفة أثر المعالجة الصحفية على اهتماماته بالقضايا الاقتصادية المحلية.

ط. تحديد أجندة المبحوثين حيث إن النظرية تتخذ من أولويات المبحوثين متغيراً تابعاً، والصحف الإلكترونية الفلسطينية المتغير المستقل لتحديد أولويات الصحف .

ثامناً: نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها:

1. نوع الدراسة:

تصنف هذه الدراسة ضمن نوعية البحوث الوصفية التي أهم أوصافها وصف الظواهر والتعرف على عناصرها ومكوناتها؛ عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها بما يتيح تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن الظاهرة [1]، واختارت الباحثة البحوث الوصفية؛ لأنها الأقدر على تقديم وصف دقيق لدور الصحف الإلكترونية الفلسطينية نحو القضايا الاقتصادية المحلية، والتعرف على ترتيب هذه القضايا فيها.

2. المناهج المستخدمة في الدراسة:

أ. منهج الدراسات المسحية:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي وهو يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها، وينقسم المنهج المسحي إلى شقين هما: الشق الوصفي الذي يحاول وصف الظاهرة محل الدراسة فيما يعرف بالبحوث الوصفية، والثاني هو الشق التحليلي الذي يحاول شرح وتحليل الظاهرة محل الدراسة وأسبابها فيما يعرف بالبحوث التحليلية [2].

---

(1) السيد عمر، **البحث الإعلامي: مفهومه إجراءاته ومناهجه**، ط1(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994) ص211

(2) محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، ط1 (القاهرة، عالم الكتب، 1992) ص93

وفي إطاره استخدمت الباحثة:

أ/1 أسلوب تحليل المضمون:

استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون ضمن منهج المسح الاعلامي، بقصد تحليلها وتفسيرها وتحديد ما تتضمنه من معلومات وما يترتب على ذلك من تأثيرات إعلامية وفق الخطوات العلمية المتبعة في هذا المجال[1]؛ للكشف عما تريد الصحف الإلكترونية الفلسطينية أن تبلغه لجمهورها حول القضايا الاقتصادية المحلية وتوضيح ترتيبها لها وعلى أساس استمارة تحليل المضمون للخروج بأفضل النتائج والاستنتاجات.

أ/2 مسح جمهور وسائل الإعلام:

يفيد في التعرف على الخصائص الأساسية للمبحوثين؛ حتى تتمكن الوسيلة من تقديم المادة الإعلامية التي تتناسب معهم[2]، وتركز الباحثة ضمن هذا الأسلوب على فئة معنية من جمهور وسائل الإعلام وهم الخبراء الاقتصاديون، والمنتسبون للغرف التجارية والنقابات والاتحادات العمالية، للتعرف على رأيهم في أولويات القضايا الاقتصادية لديهم.

ب. منهج دراسة العلاقات المتبادلة:

يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات بين الحقائق التي تم الحصول عليها بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة والوصول إلى خلاصات لما يمكن عمله لتغيير الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الإيجابي[3].

وفي إطار هذا المنهج استخدم أسلوب المقارنة المنهجية، وهي أداة من أدوات الاستقراء في الدراسات التحليلية، أو الميدانية والمقارنة بين المجموعات، أو الجماعات داخل المجتمع الواحد، مثل المقارنة بين نتائج تحليل المحتوى سواء عبر الزمن أو عبر الفئات المختلفة لأوعية التحليل: صحف، أو قنوات، وغيرها، أو ضرورة المقارنة للاستدلال على الاتفاق أو الاختلاف في أنماط السلوك أو التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها[4].

---

(1) سمير حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الاعلام**، ط2 (القاهرة عالم الكتب، 2003) ص153

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص 155

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص 160

(4) محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2 (القاهرة :عالم الكتب، 2004) ص178

وتخدم المقارنة المنهجية الباحثة في الاستدلال على أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين صحيفة فلسطين وصحيفة الحياة الجديدة

3.أدوات الدراسة :

أ.استمارة تحليل المضمون:

استخدمت الباحثة في دراستها التحليلية أداة تحليل المضمون، من خلال استخدام استمارة تحليل المضمون، التي أعدتها ووضعت فئاتها التي تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحتها الدراسة، بهدف تحليل مضامين القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية واستخراج النتائج بأعلى نسبة من الموضوعية والشمول.

وتُعرف فئات تحليل المضمون:

أنها: "التصنيفات التي يضعها الباحث استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني، وكلما كانت الفئات محدودة بصورة واضحة، كلما كانت نتائج البحث أيضا واضحة ومحددة [1] ".

وتنقسم فئات تحليل المضمون في هذه الدراسة إلى الفئات الفرعية الآتية:

أ/1 فئات الموضوع: وتنقسم إلى :

أ/1/1 فئة الموضوع: هي الفئة الأكثر استخداماً في دراسات تحليل المضمون، واستخدمتها الباحثة في تحديد الموضوعات والقضايا الاقتصادية التي تناولتها صحف الدراسة والتي شملت عدة قضايا وهي:

أ/1/1/1 البطالة: ويقصد بها المضامين التي تهتم بطرح موضوعات عن قضية البطالة وأسبابها وآثارها على الفرد والحلول المقترحة.

أ/1/1/2 الفقر: ويشمل القضايا التي تتحدث عن الفقر وتأثيره من جوانب اقتصادية على الفرد والمجتمع والحلول المقترحة والدور المطلوب من الجهات الرسمية.

أ/1/1/3 ارتفاع الأسعار: ويشمل المضامين التي تتحدث عن ارتفاع الأسعار وتأثيره والحلول المقترحة.

أ/1/1/4 الرواتب: ويشمل المضامين التي تتحدث عن الرواتب ومواعيد صرفها، ودورها في المجتمع ومشاكل تأخر صرفها وأسبابه.

---

(1) السيد عمر، **مرجع سابق**، ص238

أ/1/1/5 **المشاريع الصغيرة:** وتشمل المضامين التي تتحدث عن المشاريع الصغيرة في المجالات المختلفة تجارية أو صناعية أو خدماتية أو استثمارية.

أ/1/1/6 **إغلاق المعابر التجارية:** تشمل المضامين التي تتحدث عن إغلاق المعابر و تأثيرها ودور الجهات الرسمية.

أ/1/2 **فئة المصادر الصحفية:** هي الجهة التي حصلت منها صحف الدراسة على المعلومة أو المادة المطروحة : وتنقسم إلى :

أ/1/2/1 **المراسل:** هو مندوب الصحيفة بصفة عامة خارج المدينة التي تصدر الصحفية أو تعمل فيها الصحيفة، فالواقع أنه يقوم بإرسال الأخبار التي يحصل عليها أو يبعث برسائله الإخبارية إلى الصحيفة أو المؤسسة التي ينتمي إليها[1].

أ/1/2/2 **المندوب:** الصحفي الذي تعينه الصحيفة أو تخصصه لمتابعة الأحداث في قطاع معين، أو هيئة أو مؤسسة أو وزارة داخل المدينة التي تصدر منها الصحيفة[2].

أ/1/2/3 **وكالات أنباء:** هي الجهاز الذي يتولى استقاء الأخبار من مصادرها الأساسية من مناطق متفرقة من العالم، وتوزيعها على الصحف والإذاعات المرئية والمسموعة بأجهزتها الخاصة[3].

أ/1/2/4 **متعدد المصادر:** هي المصادر المتعددة للمعلومة، أي حصول المعلومة من أكثر من مصدر.

أ/1/2/5 **بدون مصدر:** أي تقديم المادة الإعلامية في صحف الدراسة دون أن يذكر مصادرها.

أ/1/2/6 **كاتب مقال:** وهو الشخص الذي يزود الصحف بمقالات حول القضايا الاقتصادية المحلية.

---

(1) كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الاسلامية**،ط2(القاهرة: دار الشروق، 1988) ص97

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص71

(3) شفيق عبد اللطيف، **وكالات الأنباء رؤية جديدة** ، ط 1 (القاهرة : دار المعارف، 1978) ص 10

أ/3/1 فئة المصادر الأولية:

وتشمل المصادر التي حصل المراسل الصحفي منها على المعلومة حول القضايا الاقتصادية المحلية ويندرج تحتها الفئات الفرعية التالية:

أ/1/3/1 مسئولون حكوميون: مثل وزراء المجموعة الاقتصادية وهي التخطيط والاقتصاد والمالية والسياحة والعمل وكبار المسئولين فيها.

أ/2/3/1 مسئولون في جمعيات أهلية وقطاع خاص: تشمل مسئولين في الغرف التجارية واتحاد الصناعات واتحاد المقاولين واتحاد نقابات العمال وجمعية أصحاب رجال الأعمال وغيرها من التجمعات المهنية.

أ/3/3/1 خبراء ومتخصصون: وتشمل أستاذة التجارة والاقتصاد والأكاديميين ومكاتب الخبراء الاقتصاديين والمحللين الاقتصاديين.

أ/4/3/1 أفراد عاديون: وهى تشمل شاهد العيان وجماهير المستهلكين والمتعاملين في مختلف الدوائر الاقتصادية .

أ/5/3/1 تقارير ودراسات ومؤتمرات وبيانات: المؤتمرات الاقتصادية في الداخل والخارج والتقارير والدراسات التي تصدر عن المؤسسات الاقتصادية.

أ/6/3/1 أخرى: وهى عبارة عن فئات غير مذكورة سابقاً مثل مصادر مطلعة ومصادر وثائقية وغيرها.

أ/4/1 فئة الأساليب المتبعة:

وهي الفئة التي تتعامل مع الطرق والوسائل التي اتبعت لتحقيق هذه النهايات والنتائج، و تنقسم إلى الفئات الفرعية الآتية:

أ/1/4/1 عرض المعلومات فقط: وتشمل عرض معلومات عن القضية فقط.

أ/2/4/1 تحديد الأسباب: وتشمل تحديد أسباب حدوث القضية من وجهة نظر المختصين والدراسات والتقارير.

أ/3/4/1 عرض النتائج والآثار: وتشمل عرض النتائج التي ترتبت نتيجة حدوث القضية سواء على الفرد أو على المجتمع أو على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام .

أ/4/4/1 وضع الحلول: وتشمل الحلول التي تم تنفيذها للحد من القضية وتأثيرها على المجتمع وكذلك الحلول المقترحة .

أ/5/4/1 تحديد الدور المطلوب من الجمهور: وتشمل الدور الذي يتوجب على الجمهور القيام به؛ للحد من القضية في المجتمع والمساهمة في علاجها.

أ/6/4/1 تحديد الدور المطلوب من الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص: وتشمل الدور الذي يتوجب على الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية القيام به للحد من هذه القضايا الاقتصادية المحلية .

أ/7/4/1 أخرى: وهى عبارة عن فئات غير مذكورة سابقاً مثل عرض رأي عن القضية فكرة فقط.

أ/5/1 فئة اتجاه المعالجة الصحفية:

وهي الفئة التي توضح التأييد أو الرفض أو الحياد في مضمون موضوع التحليل بالنسبة للقضايا الاقتصادية المحلية، وتنقسم إلى :

أ/1/5/1 إيجابي: ونعني به التركيز على الجوانب الإيجابية للقضية الاقتصادية المحلية، من المطالبة بحل القضية، والمناداة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مطالبة الجهات ذات العلاقة باتخاذ الخطوات اللازمة للحد من القضية.

أ/2/5/1 سلبي : ويقصد به التركيز على الجوانب السلبية في الموضوع مثل: التهويل من حجم القضية الاقتصادية وإظهار الصورة السلبية لها، أو عدم القدرة على حلها أو اليأس من الأوضاع الاقتصادية.

أ/3/5/1 اتجاه غير محدد: ما يتم تناوله من مواضيع على موقعي الدراسة بشكل متوازن يحمل سلبياته وإيجابياته دون إبداء موقف أو رأي إيجابي أو سلبي.

ب/1 فئات الشكل:

أي الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية (كيف قيل؟) و تنقسم إلى:

ب/1/1 فئة الأشكال الصحفية للمادة: تستخدم للتفريق بين الأشكال الصحفية المختلفة المستخدمة في عرض المادة الإعلامية، وتنقسم إلى الفئات الفرعية الآتية:

ب/1/1/1 الخبر: أبسط الأشكال الصحفية وهو عبارة عن تقرير يضفي دقة و موضوعية على حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس أكبر عدد من القراء [1]

(1) فاروق أبو زيد ، **فن الخبر الصحفي** ، ط 2 (القاهرة : عالم الكتب ، 1984) ص56

ب/1/1/2 التقرير: الفن الذي يقوم على المعلومات و المعارف حول الوقائع في سيرها و حركتها الديناميكية، و يقع ما بين الخبر و التحقيق، ولا يستوعب جميع الجوانب الرئيسية في الحدث، و يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والظروف المرتبطة بالحدث ويسمح بإبراز الآراء الشخصية للمحرر[1].

ب/1/1/3 الحديث الصحفي: فن يقوم على الحوار بين الصحفي والشخصية أو عدة شخصيات، بهدف الحصول على أخبار أو معلومات جديدة، أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير مواقف طريفة أو مسلية في حياة الشخصية [2].

ب/1/1/4 التحقيق: يقوم على خبر أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات و معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع، ثم يزاوج بينها للوصول إلى الحل الذي يراه صالحًا لعلاج القضية التي يطرحها التحقيق الصحفي[3].

ب/1/1/5 المقال: الأداة الصحفية التي تعبر عن آراء كاتبها حول الأحداث اليومية الجارية في القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي أو الدولي[4].

ب/1/1/6 أخرى: وهى عبارة عن فئات غير مذكورة سابقاً مثل بريد القراء والكاريكاتير.

ب/1/2 فئة عناصر الإبراز: تهدف هذه الفئة إلى التعرف على عناصر الإبراز التي استخدمتها مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية في عرض القضايا الاقتصادية المحلية وتضم:

ب/1/2/1 : العناوين : وهى السطر أو مجموعة الأسطر التي تسبق الموضوع ، و تدل على محتواه، أو يعرف بإخبار القارئ بمضمون الموضوع ويثير فضوله ويدفعه لقراءة الموضوع و ينقسم إلى :

ب/1/2/1/1 رئيسي: هو الذي يتقدم الموضوع و يرتفع فوقه و يمثل الموضوع الصحفي تمثيلًا صحيحًا ، فهو يعكس مضمون الخبر.

---

(1) فاروق أبو زيد ، **فن الكتابة الصحفية** ، ط 5(القاهرة : عالم الكتب ،1990) ص135

(2) **المرجع السابق نفسه،** ص 13

(3) فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية ، **مرجع سابق،** ص 93

(4) المرجع السابق نفسه، ص 180

ب/2/1/2/1 ثانوي: هو سطر أو عدة سطور تلحق بالعنوان الرئيسي وتحتوي على تفاصيل أكثر للموضوع المصاحب، وقد يتبع العنوان الرئيسي عنوان ثانوي واحد كما يمكن أن يتبعه عنوانان ثانويان أو أكثر.

ب/2/2/1 فئة الصور:

وهي الصور التي تكون مرافقة للموضوعات الصحفية المكونة لجسم الصفحة الرئيسة، وتتضمن الفئات الآتية[1]:

ب/1/2/2/1 الصور الإخبارية: هي تلك الصور التي تجسد الأحداث وتكون مرتبطة بالموضوع الصحفي.

ب/2/2/2/1 الصور الشخصية: هي تلك الصور التي تحتوي على صورة الشخصيات المرتبطة بالمواد التحريرية، وعادةً تكون لكتاب المقالات الصحفية.

ب/3/2/2/1 الصور الموضوعية: هي صور تهدف إلى نقل تفاصيل عن أحداث أقل سرعة للنشاط الإنساني مثل الصور المصاحبة للتحقيقات الصحفية.

ب/4/2/2/1 الكاريكاتير: هي رسوم لشخصيات معروفة مع تشويه ملامحها بشكل مبالغ فيه ومن خلال التعليقات.

ب/5/2/2/1 صور أخرى: ويقصد بها الصور التي يحتويها الموقع باستثناء الصور الاخبارية والموضوعية والصور الشخصية، وقد تكون رسومًا توضيحية، أو صورًا جمالية وغيرها من الصور.

ب/3/2/1 فئة الوسائط المتعددة: تشير إلى مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بإدماج الكثير من المعطيات من مصادر مختلفة (نصوص، صور، أصوات، فيديو ..)، فهي أكثر من تجميع لوسائل إعلامية متعددة، حيث إنه يحيل بالأحرى إلى اندماجها بفضل المعلومات[2]،

---

(1) فهد العسكر، **الإخراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة**، ط1(الرياض، مطبعة العبيكان، 1998) ، ص ص34- 36

(2) ميشال إنولا، **الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام والثقافة والتربية**، ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رابح، ط1 (العين: دار الكتاب الجامعي، 2004) ص 19

وتنقسم إلى:

ب/1/3/2/1 الرسوم المتحركة: وهي عبارة عن رسوم تعرض وراء بعضها بشكل متتابع منطقي؛ لتعطي في النهاية إحساس بالحركة على الشاشة[1]، وتستخدم في الرسوم البيانية التوضيحية، والخرائط والإعلانات وغيرها لتوضيح المعلومات.

ب/2/3/2/1 الصوت: احتواء الموقع على ملفات صوتية التي قد تكون مرفقة مع المواد التحريرية، أو كمؤثرات صوتية لتضفي على الموقع لمسة جمالية، أو استخدامها كملف موسيقي[2].

ب/3/3/2/1 الفيديو: وهو عبارة عن مقاطع تجسد الأحداث وتجعل المشاهد يتعايش مع الحدث، وقد تكون مرافقة للمواد التحريرية، أو تكون مستقلة عنها[3].

ب/4/2/1 فئة العناصر التفاعلية: ويقصد بها العناصر التي تسمح للمتلقي بأكبر قدر من المشاركة في عملية الاتصال والاختيار الحر من الخدمات المتاحة على موقع الصحف الإلكترونية بقدر حاجاته واهتماماته ، وتنقسم إلى[4]:

ب/1/4/2/1 خدمات المساعدة: وهي عبارة عن خدمات برمجية يقدمها الموقع الإلكتروني؛ لتساعد المستخدم في حفظ المادة الإعلامية أو طباعتها أو إرسالها لصديق في حال رغب المستخدم في إرسالها، أو تعميمها لمن يريد عرضها عليهم.

ب/2/4/2/1 صفحات ذات صلة: وهي تعني اقتراح الموقع لصفحات ذات صلة تكون لها علاقة بالموضوع الذي يقرأه المستخدم أو يطلع عليه، فيُقدم الموقع له خدمة اقتراح مواضيع مشابهة.

ب/3/4/2/1 المشاركة في المحتوى المنشور: وتقصد بهذه الفئة، إتاحة مواقع الصحف اليومية الفلسطينية إمكانية مشاركة المستخدمين في المحتوى المنشور على مواقع شبكات التواصل

---

(1) حسنين شفيق، **التصميم الجرافيكي في وسائل الإعلام والإنترنت**، ط1 (القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)ص 231

(2) حلمي محسب، **اخراج الصحف الالكترونية على شبكة الانترنت : دراسة تطبيقية مقارنة بين الصحافتين المصرية والأمريكية**، ط1 (القاهرة: دار الاعلام للنشر والتوزيع ،2007) ص 123

(3) ماجد تربان ، **الانترنت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية** ، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص 268

(4) محمد عبد الحميد ، **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت** ، ط1(القاهرة : مكتبة المدينة ، 2010) ص ص 65 -78

الاجتماعي، التي تستخدمها وترتبط معها، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل مع المستخدم.

ب/4/4/2/1 التعليق : تعد أداة بين المستخدم والوسيلة لأنها تمكنه من إبداء رأيه فورا سواء بالرفض أو القبول أو التحفظ، وهي أيضا واحدة من حلقات العملية الاتصالية والتي تسمى Feed back، وقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة على الحصول على رد الفعل بشكل آني وسريع.

ب/5/4/2/1 البريد الالكتروني: وسيلة اتصال بين المتلقي والمحرر يتم من خلالها إرسال التعليمات والإرشادات وبعض نصوص المحتوي والآراء .

ب.استمارة الاستقصاء:

وهى إحدى الأساليب التي تستخدم في جمع بيانات أولية من العينة المختارة أو جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مقدمًا، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة[1]، واستخدمت الباحثة هذا الأسلوب للوصول لمعرفة مدى اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية وأولوياتها لديهم ودور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في إثارتها.

وتم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاث وحدات على النحو الآتي:

الوحدة الأولى متابعة الصحف الإلكترونية.

الوحدة الثانية الصحف الإلكترونية والقضايا الاقتصادية المحلية.

الوحدة الثالثة السمات العامة.

وقد اتبعت الباحثة الخطوات الآتية في إعداد أداة الدراسة:

أ. إعداد الاستمارة بصورتها الأولية.

ب. عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين، حيث تم جمع الآراء والاقتراحات واختيار ما أجمع عليه المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم، وتم ترتيب صحيفة الاستقصاء بناءً على ذلك.

---

(1) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص206

ج. تم تحديد أفراد عينة الدراسة (الهيئات الاقتصادية: الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات العام واتحاد المقاولين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قطاع غزة والباحثين والمحللين الاقتصاديين).

د. توزيع استمارة الاستقصاء على جميع أفراد العينة (الهيئات الاقتصادية: الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات العام واتحاد المقاولين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قطاع غزة والباحثين والمحللين الاقتصاديين).

ج.المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها أسلوب يعتمد على الاتصال اللفظي مع المبحوثين والحصول على المعلومات والبيانات في فترة هذا الاتصال[1]، واستخدمت الباحثة المقابلة غير المقننة للحصول على بعض المعلومات، ومناقشة وتفسير بعض النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة.

تاسعاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

1. مجتمع الدراسة التحليلية وعينتها:

أ. **مجتمع الدراسة التحليلية:** يتمثل في جميع الصحف الإلكترونية الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية التي تصدر عنها نسخة ورقية يومية، ولها موقع إلكتروني وهي صحف "القدس"، "الحياة الجديدة"،" الأيام"، وصحيفة "فلسطين" .

ب. عينة الدراسة التحليلية :

بناء على نتائج مسح الصحف الإلكترونية الفلسطينية اليومية؛ اختارت الباحثة صحيفتي "الحياة الجديدة" و "فلسطين"، وذلك للأسباب الآتية :

ب/1 كل صحيفة منهم تمثل توجها أيديولوجياً وفكرياً مختلفاً؛ الأولى قريبة من فتح والثانية قريبة من حماس.

ب/2 دورية صدور الصحيفتين، حيث إنهما تصدران يومياً بانتظام.

ب/3 كل منهما تصدر ملحقًا اقتصاديًّا بشكل دوري؛ مما يعكس اهتمامها بالقضايا الاقتصادية.

ب/4 توفر أرشيف الكتروني سهل الحصول عليه.

---

(1) محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت ، **مرجع سابق**، ص 119

والصحف التي تم اختيارها:

ب/1 موقع صحيفة فلسطين[1]:

تصدر صحيفة فلسطين، اليومية السياسية الشاملة، في مدينة غزة عن شركة الوسط للإعلام والنشر المساهمة المحدودة الربحية، وحصلت الصفقة على ترخيص اصدار من وزارة الإعلام بتاريخ 9/16/ 2006 م ، تحت رقم 81 –9– ج، وقد صدر العدد الأول منها يوم الثالث من مايو آيار 2007 م، وهدفت صحيفة فلسطين الي توفير الخدمات الصحفية، ورفع مستوى التفكير، والمعرفة لدى أبناء الشعب الفلسطيني من خلال دراسة الوضع الفلسطيني بصورة علمية وواعية، والتعمق في معرفة توجهاته للقضايا التي تشكل له محو رًا، وموقعها على الإنترنت: .www.felesteen.ps.

ب/2 موقع صحيفة الحياة الجديدة[2]:

وهي جريدة يومية سياسية شاملة تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية ، صدرت في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) 1994 ، مقرها الرئيسي رام الله، مديرها العام نبيل عمرو (وزير الإعلام حالياً) ورئيس تحريرها حافظ البرغوثي، وتعد "الحياة الجديدة" الصحيفة الرسمية الوحيدة في فلسطين ، إذ تتعامل مع الصحفيين كموظفين رسميين يتقاضون رواتبهم من ديوان الموظفين منذ مطلع حزيران (يونيو) 1997، وبدأت أسبوعية ثم تحولت يومية، أما بالنسبة للنسخة الإلكترونية فقد ظهرت صحيفة الحياة الجديدة في يونيو (حزيران) 1996 م، وموقعها على الإنترنت: www.alhayat-j.com.

ج.العينة الزمنية للدراسة التحليلية:

اختارت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لجميع المواد الصحفية الخاصة بالقضايا الاقتصادية المحلية والمنشورة في صحيفتي الدارسة، خلال الفترة الزمنية التي تمتد من تاريخ 2014/1/1م وحتى 2014/4/31م أي لمدة ثلاثة شهور.

وتم الحصر من خلال البحث في أرشيف صحيفتي الدراسة في هذه المدة الزمنية باستخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية والدالة، وهي: (البطالة– التشغيل– فرص العمل– المشاريع–

(1) موقع صحيفة فلسطين ، http://www.felesteen.ps/، تاريخ دخول الموقع 2014/10/10

(2) موقع صحيفة الحياة الجديدة، http://www.alhayat-j.com ، تاريخ دخول الموقع 2014/10/10

المعابر – الرواتب– ارتفاع الأسعار– غلاء الأسعار – ارتفاع المعيشة – الفقر– المساعدة – وزارة العمل – وزارة الشئون الاجتماعية).

وتم العثور على (275) موضوعاً حول القضايا الاقتصادية في صحيفتي الدراسة بواقع (146) موضوعاً في صحيفة الحياة الجديدة و(129) موضوعاً في صحيفة فلسطين.

يرجع اختيار هذه الفترة إلى الأسباب الآتية:

ج/1 أشارت غالبية دراسات ترتيب الأولويات إلى أن الوضع الزمني الأمثل لوضع الأجندة من خلال وسائل الإعلام يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أسابيع من التغطية التراكمية للأحداث والقضايا في وسائل الإعلام وذلك قبل إجراء الدراسة الميدانية على الجمهور؛ للتعرف على أولويات هذه القضايا لديه[1].

ج/2 أنها ارتبطت بتوقف صرف رواتب موظفي غزة وتشديد الإغلاق والحصار على قطاع غزة بالأخص؛ مما أسفر عن تزايد قضايا البطالة والفقر وارتفاع الاسعار.

2. مجتمع الدراسة الميدانية وعينتها:

أ. مجتمع الدراسة الميدانية:

اختارت الباحثة جميع المنتسبين إلى الجمعيات والاتحادات الاقتصادية وهي (الهيئات الاقتصادية: الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات العام واتحاد المقاولين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قطاع غزة والباحثين والمحللين الاقتصاديين) والبالغ عددهم "13370" شخصًا[2] في قطاع غزة ، وذلك لأنهم الفئة الأكثر ارتباطاً بالقضايا الاقتصادية.

ب. عينة الدراسة الميدانية:

تم اختيار العينة الطبقية: "وهي التي يتم فيها تحديد العينة المطلوبة لإجراء الدراسة وتقسيمها إلى طبقات متجانسة في داخلها ومختلفة فيما بينها طبقاً لخصائص المجتمع، ثم تستخدم هذه

---

(1) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص206

(2) وزارة العمل، الإدارة العامة لعلاقات العمل، "**إحصائية أسماء النقابات المهنية العاملة والمسجلة في قطاع غزة للعام 2014** "، **غزة: 2014**

موقع اتحاد الصناعات الفلسطينية ، http://www.pfi.ps/ar-sa/Statistics ، تاريخ الدخول 2015/5/20

موقع الغرفة التجارية ، http://www.pal-chambers.org/ar-sa/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

موقع اتحاد المقاولين الفلطسينين، http://www.pcu.ps/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

جمعية رجال الأعمال الفلسطينين، http://www.pba-gaza.ps/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

التقديرات المتعددة في حساب تقدير متوسط المجتمع بأكمله"[1]، وحددت الباحثة حجم العينة من خلال استخدام الحاسبة الخاصة لتحديد حجم العينة (Sample Size Calculator) ، وذلك من خلال أحد المواقع التي تقدم مثل هذه الخدمة[2]، وبذلك تبلغ عينة الدراسة (373) مبحوثاً، ولكن تم تخفيض العدد لتكرار المبحوثين في الهيئات الاقتصادية واشتمالها على عدد كبير من المبحوثين دون مؤهل علمي، حيث تم توزيع (180) استبانة على أفراد العينة، وتم استرداد (165) استبانة منها، وبعد تفحصها تم استبعاد استبانتين لوجود تناقض في إجابات المبحوثين، ولذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (163) استبانة.

ولتحديد حصة كل هيئة اقتصادية كان لابد من عينة طبقية وتم احتساب ذلك من خلال القانون الآتي:

$$\frac{\text{عدد أفراد عينة الطبقة}}{\text{عدد أفراد المجتمع}} \times \text{عدد أفراد العينة المطلوبة}$$[3]

حيث تم توزيع الحصة بعدد يتناسب مع عدد المنتسبين لكل هيئة اقتصادية وفقاً للتوزيع الآتي:

جدول رقم (1)

يوضح عدد أفراد المجتمع

م	المؤسسة	عدد المنتسبين	أعضاء مجلس الادارة	عدد الاستبانات
1	الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	3678	121	50
2	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية	2650	75	36
3	اتحاد المقاولين الفلسطينيين – قطاع غزة	250	13	3
4	جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين – قطاع غزة	292	9	4
5	الغرفة التجارية في قطاع غزة	6500	16	87
	المجموع	13370	234	180

(1) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص 298

(2) موقع الحاسب الآلي لحساب العينة ، http://www.surveysystem.com/sscalc.htm ، تاريخ دخول الموقع 2015/5/20

(3) أحمد طبيه، **مبادئ الإحصاء**، ط1(عمان: دار البداية، 2008) ص 17

وفيما يأتي السمات العامة للمبحوثين:

جدول رقم (2)

يوضح السمات العامة للمبحوثين

السمة	النوع	ك	%	المجموع	
				ك	%
النوع	ذكر	132	81	163	100
	أنثى	31	19		
العمر	أقل من 30 عاماً	53	32.5	163	100
	من 30 عاماً إلى أقل من 40 عاما	38	23.3		
	من 40 عاماً إلى أقل من 50 عاماً	52	31.9		
	من 50 عاماً فأكثر	20	12.3		
المحافظة	شمال غزة	23	14.1	163	100
	غزة	102	62.6		
	الوسطى	16	9.8		
	خان يونس	15	9.2		
	رفح	7	4.3		
التخصص	دراسات إنسانية	91	55.8	163	100
	دراسات علمية	72	44.2		
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأقل	33	20.2	163	100
	بكالوريوس	68	41.7		
	دراسات عليا	62	38.0		
مكان العمل	قطاع عام	48	29.4	163	100
	قطاع خاص	98	60.1		
	المؤسسات الأهلية	17	10.4		
مجال العمل	محلل اقتصادي	10	6.1	163	100
	باحث اقتصادي	26	16.0		
	إداري	50	30.7		
	محاسب	20	12.3		
	رجل أعمال	32	19.6		
	أخرى	25	15.3		

عاشراً: وحدات التحليل والقياس:

1. وحدات التحليل:

أ. **وحدة الموضوع أو الفكرة:** هي عبارة عن جملة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل [1]، وهي هنا تمثل الجملة أو العبارة التي تعبر عن القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية.

ب. **الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية:** يقصد بها الوحدة الإعلامية المتكاملة التي يقوم الباحث بتحليلها[2]، والمتمثلة بكافة الفنون الصحفية (الخبر، الحديث الصحفي ، التقرير، التحقيق، المقال) التي شملت القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الإلكترونية.

2. وحدات القياس:

وحدة العد والتسجيل: هو نظام التسجيل الكمي المنتظم لوحدات المحتوى وفئاته ومتغيراته ويمكم من خلاله إعادة بناء المحتوى في شكل أرقام وأعداد تساعد على الوصول إلى نتائج كمية تسهم في التفسير وتحقيق أهداف الدراسة[3]، واستخدمت الباحثة التكرار كأسلوب للعد والقياس، وبالتالي يمكن معرفة عدد القضايا الاقتصادية المحلية التي اهتمت بها الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

حادي عشر: إجراءات الصدق والثبات:

1. الدراسة التحليلية:

أ. **إجراءات الصدق:**

ويقصد بالصدق في التحليل صلاحية الأسلوب، أو التأكد من أنَّ الأداة تقيس فعلاً ما هو مُراد قياسه، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة بالنتائج، بحيث يمكن الانتقال منها إلى التعميم[4]، وقد حاولت الباحثة الوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ودرجة عالية من الصدق في تحليل صحيفتي

---

(1) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص260

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص262

(3) محمد عبد الحميد ، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام** ، ط1 (جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1983) ص 181

(4) عاطف العبد، زكي عزمي ، **الأسلوب الاحصائي واستخداماته في بحوث الراي العام**، ط1(القاهرة: السحاب للنشر والتوزيع، 2004) ص 86

فلسطين والحياة الجديدة الإلكترونيتين، من خلال عدد من الخطوات التي تتحرى الصدق والدقة في النتائج، ومنها:

أ/1 تعريف فئات التحليل بدقة، عبر الرجوع للتعريفات والمفاهيم المختلفة لكل فئة من الكتب المختلفة والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة .

أ/2 اختيار الحصر الشامل في تحليل جميع مفردات عينة الدراسة خلال المدة المحددة للدراسة وهي ثلاثة شهور، وهو ما يضمن الخروج بنتائج دقيقة يمكن تعميمها.

أ/3 أخضعت الباحثة استمارة تحليل المضمون بعد تصميمها، للتجربة من خلال إجراء دراسة لمدة أسبوع على صحف الدراسة، قبل الدخول في العينة التي تم اعتمادها للدراسة، حيث تم تعديل بعض الفئات، وإضافة فئات لم تكن موجودة.

أ/4 عرضت الباحثة استمارة تحليل المضمون على عدد من الأكاديميين في مجال الإعلام لتحكيمها، حيث تم تسجيل بعض الملاحظات، التي كان لها أثر كبير في تصحيح استمارة تحليل المضمون وخروجها بالشكل النهائي الذي تم تطبيق الدراسة عليه[1].

ب. إجراءات الثبات:

ولحساب درجة الثبات تم إعادة التحليل على عينة فرعية قوامها 55 مادة صحفية، تمثل نسبة 20% تقريباً من إجمالي عينة الدراسة البالغة (275) مادة صحفية، مقسمة على النحو التالي: 35 مادة من صحيفة الحياة الجديدة و25 مادة من صحيفة فلسطين، وبتطبيق معادلة هولستي [2]

جاءت النتيجة على النحو الآتي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد الوحدات المتفق عليها}}{\text{مجموع وحدات الترميز}} \times 2$$

(1) محكمو استمارة تحليل المضمون:

- أ.د. جواد الدلو، استاذ الصحافة في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أحمد الترك، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أمين وافي، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أيمن أبو نقيرة، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د. نعيم المصري، أستاذ الإعلام المساعد بكلية فلسطين التقنية

(2) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، **مرجع سابق**، ص 219

ب/1 صحيفة فلسطين:

نسبة التوافق في فئة الموضوعات (90.9%)
نسبة التوافق في فئة المصادر الصحفية (87.8%)
نسبة التوافق في فئة المصادر الأولية (89.9%)
نسبة التوافق في نسبة التوافق في فئة الأساليب المتبعة(89.8%)
نسبة التوافق في فئة اتجاه المعالجة الصحفية (88.7%)
نسبة التوافق في فئة الاشكال الصحفية (.909%)
نسبة التوافق في فئة عناصر الابراز (92.7%)

وهذا يعني أن معامل الثبات في صحيفة فلسطين هو:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{مجموع نسب الثبات في الفئات}}{\text{عددها}}$$

$$\textbf{معامل الثبات} = \frac{92.7+90.9+88.7+89.8+89.9+87.8+90,9}{7}$$

ويساوي 90.1%، وتعد هذه النسبة من الثبات معقولة جداً في دراسات تحليل المضمون.

ب/2 صحيفة الحياة الجديدة:

نسبة التوافق في فئة الموضوعات (95.8%)
نسبة التوافق في فئة المصادر الصحفية (95.8%)
نسبة التوافق في فئة المصادر الأولية (100%)
نسبة التوافق في فئة الأساليب المتبعة (85.8%)
نسبة التوافق في فئة اتجاه المعالجة الصحفية (90.9%)
نسبة التوافق في فئة الاشكال الصحفية (88.3%)
نسبة التوافق في فئة عناصر الابراز(88.6)

وهذا يعني أن معامل الثبات في صحيفة القدس هو:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{مجموع نسب الثبات في الفئات}}{\text{عددها}}$$

$$\textbf{معامل الثبات} = \frac{88.6+88.32+90.9+85.8+100+95.8+95,77}{7}$$

ويساوي 92.17%، وتعد هذه النسبة من الثبات معقولة جداً في دراسات تحليل المضمون.

2. الدراسة الميدانية:

أ. إجراءات الصدق:

صدق الاستبانة يعني: "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها [1]"، وقد استخدمت الباحثة للتأكد من صدق الاستبيان **الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) :**
قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) من المختصين للاستفادة من آرائهم [2]، وقامت في ضوء ذلك بتعديل صياغة بعض الفقرات.

ب. إجراءات الثبات:

وقد قامت الباحثة باحتساب معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباج حيث بلغت قيمته (0.781)، وباستخدام طريقة التجزئة النصفية وبلغت قيمته (0.724).

ج. المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for

---

(1) ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الخال، **البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه** ، ط4 (عمان: دار الفكر،2001)، ص 179

(2) محكمو استمارة الاستقصاء:

- أ.د. جواد الدلو، أستاذ الصحافة في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أحمد الترك، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أمين وافي، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د.أيمن أبو نقيرة، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الاسلامية- بغزة
- د. نعيم المصري، أستاذ الإعلام المساعد بكلية فلسطين التقنية
- د. سمير أبو مدللة، أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الأزهر – بغزة
- د. نافذ بركات، أستاذ الإحصاء المساعد بالجامعة الإسلامية – بغزة

Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

ج/1 تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، وقد اتبعت بعض الفقرات مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمس للحصول على طول الفقرة أي (4/5=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول رقم (2) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (3)

مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.0
درجة المتابعة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
الوزن	1	2	3	4	5

ج/2 التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

ج/3 المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي [1].

ج/4 المتوسط الحسابي النسبي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

ج/5 معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقات بين المتغيرات.

ج/6 اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في أحد متغيرات الفئة.

ج/7 اختبار T.Test لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابين لمجموعتين من المبحوثين في أحد متغيرات الفئة

---

(1) محمد كشك، **مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**، ط1 (الإسكندرية ، دار الطباعة الحرة، 1996) ص89

ج/8 اختبار شيفيه لقياس الفروق بناء على نتائج تحليل التباين(اختبار F).

ثاني عشر: مصطلحات الدراسة:

1. الدور:

يعرف بأنه:" مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة [1].

وتعرف الباحثة الدور إجرائياً بأنه المهام والمسؤوليات التي تقوم بها وسيلة الاتصال تجاه قضية أو فكرة أو موقف معين؛ لإيصال المعلومات السليمة، التي تستطيع من خلالها إيجاد اتجاهات وسلوك مؤيد وداعم لتلك القضية.

2. الصحف الإلكترونية:

وهي تلك الإصدارات التي تصدر عن الصحيفة الورقية المطبوعة حرصاً منها على توصيل أخبارها على شبكة الإنترنت[2]،

التعريف الإجرائي للدراسة: هي الصحف اليومية الفلسطينية عبر شبكة الإنترنت في هذه الدراسة والتي لها نسخ ورقية مطبوعة.

3. القضايا الاقتصادية:

هي موضوعات ذات بعد اقتصادي تهم شريحة كبيرة في المجتمع و تثير الرأي العام[3]، وتشكل هذه الموضوعات الاقتصادية التي طرحتها وتناولتها بالتحليل والنقاش الصحف الإلكترونية الفلسطينية.

---

(1) صلاح الدين جوهر، **علم الاتصال: مفاهيمه ونظرياته ومجالاته**، ط 1 (القاهرة : مكتبة عين الشمس،1977) ص 89

(2) منار محمد، **تصميم مواقع الصحف الالكترونية** ، ط1 (القاهرة: دار العالم العربي، 2011) ص24

(3) معين رجب، **مرجع سابق**

4. البطالة:

عرفت البطالة كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة أنها : "تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيًا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص[1] " .

التعريف الإجرائي للدراسة: هي عدم توفر فرصة عمل للشخص مع قدرته على العمل .

5. الفقر:

هو " الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة" [2].

التعريف الإجرائي للدراسة: هو عدم قدرة الفرد على توفير قوت يومه واحتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد.

6.ارتفاع الاسعار:

يُطلق عليه التضخم في المصطلحات الاقتصادية، وهو ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على السلع مع توفر سيولة في النقد وندرة المعروض منها، وعرفه الاقتصاديون على أنه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها [3].

7.الرواتب:

وهي "ما يتقاضاه الإنسان من جهة ما مقابل قيامه بعمل ما ويأخذ صفة الديمومة في الغالب [4].

---

(1) منظمة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2004**، ص269

(2) عبد القادر عطية **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط1(الإسكندرية: الدار الجامعية لمنشر والتوزيع، 2005) ص 78

(3) مصطفى الكفري التضخم كظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار، **دراسة على موقع الحوار المتمدن**، العدد: 905، 2004/7/25، http://www.ahewar.org، تاريخ دخول الموقع 2013/9/11

(4)عبد الله ربايعة، "زكاة الرواتب فقهية تطبيقية" ، **بحث مقدم إلى مؤتمر الزكاة الأول : زكاة دخول الموظفين والمهن الحرة**، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، 2011، ص 5

8.المشاريع الصغيرة:

وتعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) :"بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 – 100 عامل بالمشروعات المتوسطة [1].

9.إغلاق المعابر التجارية:

ويقصد بها إحكام القيوم على المنافذ الحدودية التجارية التي يسمح من خلالها دخول البضائع أو تصديرها وتشديد الإجراءات مما يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني[2].

ثالث عشر: تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول يشتمل على الإجراءات المنهجية للدراسة والفصل الثاني بعنوان الصحافة الإلكترونية والقضايا الاقتصادية في فلسطين ويضم ثلاثة مباحث: الأول يناقش القضايا الاقتصادية في فلسطين، والثاني يتحدث عن الصحافة الالكترونية الفلسطينية، والثالث يتطرق إلى الإعلام والقضايا الاقتصادية، أما الفصل الثالث يضم مبحثين الأول يناقش مضمون القضايا الاقتصادية، والثاني يعرض شكل القضايا الاقتصادية، أما الفصل الرابع فيشمل ثلاثة مباحث الأول يناقش نتائج الدراسة الميدانية، والثاني اختبار فروض الدراسة الميدانية، والثالث خلاصة نتائج الدارسة وتوصياتها ، ويليه مراجع الدراسة وملاحقها.

---

(1) أيمن عامر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، ط1(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006) ص 32

(2) عدنان الحجار، **مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان**، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/12/1

الفصل الثاني

الصحافة الإلكترونية والقضايا الاقتصادية في فلسطين

المبحث الأول: القضايا الاقتصادية المحلية في فلسطين

المبحث الثاني: الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

المبحث الثالث: الإعلام والقضايا الاقتصادية

المبحث الأول
القضايا الاقتصادية المحلية في فلسطين

تعد القضايا الاقتصادية المحلية في الوقت الحاضر ذات أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي، ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث أصبح العامل الاقتصادي أبرز العوامل في قِيام الحكومات أو سقوطها، ونجاح السياسات أو إخفاقها، وكثيرٌ من حروب العصر الدائرة في قارَّات العالم الآن تكون ذات طابع اقتصادي.

ولكلِّ دولة مشاكلها وقضاياها الاقتصاديَّة المحلية الخاصَّة بها، وتعتبر القضايا الاقتصادية المحلية في فلسطين ذات أهمية خاصة، نظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي الأمر الذي أوجد الكثير من القضايا والإشكاليات الاقتصادية والتي أهمها البطالة والفقر وارتفاع الأسعار، الرواتب، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إغلاق المعابر التجارية .

أولاً: البطالة:

1. تعريف البطالة:

هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه[1]، وفي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[2] .

2.البطالة في فلسطين :

تعد البطالة في فلسطين ظاهرة مزمنة، نجمت عن سياسات الاحتلال منذ زمن، حيث سعت إسرائيل إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة، وتحويل عدد

---

(1) زيد الرماني، **كيف عالج الإسلام البطالة**، ط1(القاهرة: الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، 1999) ص11

(2) خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربية: المشكلة و الحل**، ط1(القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2004) ص 19

كبير منها في أسواق العمل الخارجية[1].

أ. تطور البطالة في فلسطين:

تأثرت البطالة في فلسطين بشكل مباشر بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وبداية ممارساتها لصلاحيتها بالقدر الذي أتاحته اتفاقيات السلام مع إسرائيل نتج عن ذلك استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية وانخفاض معدل البطالة إلى "11.8% " في عام 1999[2].

ولكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000 وصلت نسبة البطالة في فلسطين إلى أعلى معدلاتها لتصل إلى 31.2% عام 2002 بسبب شدة الحصار الإسرائيلي وسياسة العقاب الجماعي وتأثر الأوضاع الاقتصادية بالأوضاع السياسية [3]، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003 حتى وصلت إلى 21.7% في عام 2007، وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام2008 بأكثر من الضعفين نتيجة الحصار الإسرائيلي لتصل إلى 26.6% حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 40.6% مقابل 19.7 في الصفة الغربية، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم[4].

فيما أظهرت الإحصائيات أن معدل البطالة انخفض قليلاً في عام 2009 و2010 لتصل الى 20.9% في عام 2011، نتيجة فتح المعابر بشكل متقطع وادخال مواد البناء ووجود الاتفاق ودخول المساعدات.

وفي عامي 2012 و2013 ارتفع معدل البطالة مرة أخرى لتصل إلى 23.4% خلال عام 2013 منها 32.6% في قطاع غزة مقابل 18.6% في الضفة الغربية نتيجة استمرار فرض الحصار وإغلاق المعابر التجارية؛ وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم ، مما يدلل على

---

(1) وفيق الآغا ، سمير أبو مدللة، "ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها" ، **مجلة جامعة الأزهر** ، جامعة الأزهر غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية 2011 ، المجلد الثالث عشر، العدد واحد (B)، ص 856

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة نيسان – حزيران 2004** ، رام الله: 2004، ص 5

(3) **المرجع السابق نفسه** ، ص 5

(4) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، **المراقب الاقتصادي** ، العدد الثامن عشر ، رام الله:2009، ص 6

حجم المعاناة التي تعاني منها الطبقة العاملة الفلسطينية، والتي تتطلب تكثيف الجهود الرسمية والشعبية للحد منها .

ويعد عام 2014 هو العام الأشد في ارتفاع معدل البطالة حيث بلغ 26.9% منها 17.7% في الضفة الغربية و43.9% في قطاع غزة بسبب الحصار الخانق واستمرار إغلاق المعابر والحرب الاخيرة التي تعرض لها القطاع[1].

ب أسباب البطالة في فلسطين:

تختلف أسباب البطالة من دولة إلى أخرى إلا أنها تتقارب في نهاية الأمر، لذا تتشابه فلسطين مع غيرها من الدول ببعض الأسباب مثل: النمو المطرد في الكثافة السكانية، التضخم، الاعتماد بشكل أساسي على القطاع العام في التوظيف وانحصار دور القطاع الخاص في نطاق ضيق إذ لا يشمل مختلف التخصصات[2]، وتضيف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عدة أسباب منها:

ب/1 تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي انعكست على مجمل الأنشطة الاقتصادية في فلسطين[3].

ب/2 صغر ومحدودية سوق العمل الفلسطيني وعجزه عن استيعاب الخريجين وقصور المعلومات عنه [4].

ب/3 ممارسات الاحتلال التعسفية ضد العمالة الفلسطينية والكامنة في فرض الحصار والإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، والأطواق الأمنية الشاملة والجزئية ولفترات متفاوتة في الطول والقصر[5].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة التقرير السنوى 2014**، نيسان 2015، رام الله: 2014، ص 77

(2) خضر تيسير، "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها و دورها في حل مشكلة البطالة" ، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2006) ص 41

(3) خالد عبد الحق، "دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005) ص 79

(4) خالد الزواوي، **مرجع سابق**، ص16

(5) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، **البطالة في فلسطين**، بدون تاريخ، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9177 ، تاريخ الدخول للموقع 2014/12/12

ب/4 عدم قدرة القطاع الخاص على إيجاد فرص عمل نتيجة تدهور الاقتصاد الفلسطيني وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية[1].

ب/5 تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني وغياب سياسة تنموية وخطط وبرامج لإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بعد التشوهات التي لحقت به على مدار العقود الماضية من السياسات الإسرائيلية[2].

ب/6 غياب الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة مع سيادة القانون واستقلال القضاء، وهذا العامل لم يمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستغلال الأمثل للموارد[3].

وترى الباحثة أن أهم اسباب البطالة تتمثل في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي ، والحصار وإغلاق المعابر ومنع المواد الخام الأمر الذي أدى إلى ضعف القطاع العام وتدمير القطاع الخاص

ج الحلول المستقبلية لمعالجة مشكلة البطالة في فلسطين:

ج/1 وضع استراتيجية تشغيل مناسبة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الفلسطيني من جانب، ومحدودية الخيارات المتاحة، لإعادة إنعاشه في ظل استمرار الاحتلال وسيطرته على مقدراته و إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل[4].

ج/2 إصلاح سوق العمل والحفاظ على مرونته للمساهمة في رفع معدلات العمالة والاستثمارات الخاصة، على أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الزيادة في عدد السكان[5].

ج/3 تعزيز مناخ الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة لهم خالية من الحواجز التي تعرقل دخولهم الأسواق مثل العمليات المعقدة للحصول على الرخص وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج[6].

---

(1) وفيق الأغا ، سمير أبو مدللة، **مرجع سابق** ، ص 862

(2) فيصل الزعنون، عماد اشتيه ، البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية، **مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي**، جامعة المنصورة، العدد الأول، 2011 ، ص 6،
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/imadShtaieh/unemployment.pdf

(3) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، **المراقب الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 80

(4) وفيق الأغا ، سمير أبو مدللة، **مرجع سابق**، 863

(5) **المرجع السابق نفسه** ، ص 862

(6) تيسير خضير، **مرجع سابق**، ص 30

ج/4 ضرورة معالجة مسألة الانتهاك غير القانوني للسوق الفلسطيني من خلال الممارسات الإسرائيلية المتمثلة بإغراقه بالسلع المستوردة والإسرائيلية الرخيصة وذات النوعية الرديئة، والتي تؤثر على الإنتاج المحلي بشكل سلبي[1].

وتري الباحثة أن حلول مشكلة البطالة في فلسطين يتطلب استقرار سياسي، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي وفتح سوق العمل وتوفير العديد من فرص العمل وفتح اسواق العمل الخارجية أمام العاطلين عن العمل

ثانياً: الفقر:

تعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة، مما لفت أنظار العالم وخاصة دول العالم الثالث إلى خطورة هذه الظاهرة، وضرورة الحد من آثارها ومحاولة القضاء عليها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية تتناسب مع قدرات وإمكانيات هذه الدول.

1. تعريف الفقر:

الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعًا، وُتعرف المنظمات الدولية الفقر" أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة" [2].

فيما يعرفه د.عبد الرزاق الفارس اصطلاحاً بأنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة من المعيشة المادية في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة " [3].

---

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)،" **البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها**"، أوراق عمل ووقائع المؤتمر السنوي ، رام الله : 2006، ص 231

(2) عبد القادر عطية، **مرجع سابق** ، ص 78

(3) عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص19

3. الفقر في فلسطين:

يعد مستوى الفقر العالي في فلسطين أحد النتائج الاقتصادية الباعثة للقلق للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994، وهذا ناتج عن الأوضاع السيئة في سوق العمل الفلسطيني [1].

أ. تطور الفقر في فلسطين:

أ/1 ترجع المحددات الأساسية للفقر في فلسطين إلى بدايات ومنتصف هذا القرن، حيث تعرضت البلاد لعدة أنواع من الاحتلال وسوء الاستغلال لمواردها الطبيعية والبشرية على حساب السكان الأصليين، وازدادت وتيرة هذا الإهدار للموارد والإفقار المستمر بالنكبة عام 1948 ، مما أدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين إلى شتى بقاع العالم ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق فكان ذلك محوراً رئيسياً في مسلسل الفقر في الأراضي الفلسطينية[2].

أ/2 وفي العام1967 سيطرت قوات الاحتلال على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وعلى الموارد الطبيعية، وحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، تزامن ذلك مع عملية منظمة هدفت للقضاء على نواة الاقتصاد الفلسطيني والحاقة بالاقتصاد الإسرائيلي، وحالت ممارسات الاحتلال المختلفة دون عملية تنمية في المستقبل وهو ما تم التعارف عليه فلسطينياً ب " استلاب التنمية " مما يؤدى إلى ازدياد الفقر الدائم [3].

أ/3 وبعد أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ابتكرت إسرائيل العديد من الوسائل للسيطرة والتحكم في مقدرات الشعب الفلسطيني وطرق إذلالهم[4]، وارتفعت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 1999 لتصل إلى 23.2%، أما خلال الفترة (2000-2002)، فقد شهدت تلك الفترة ارتفاع نسبة الفقر بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى الأوضاع السياسية المتأزمة على الساحة الفلسطينية بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000[5]، وفرض الحصار الإسرائيلي الذي

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، **الفقر في قطاع غزة** ، غزة : 2006 ، ص 3

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 4

(3) دائرة السياسات الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ، **الفقر في الأراضي الفلسطينية** ، رام الله: 2007، ص 2

(4) المركز الفلسطيني، الفقر في قطاع غزة ، **مرجع سابق** ، ص 4

(5) رائد حلس ، **الفقر في الأراضي الفلسطينية** ، موقع إيليا بيت المقدس، بتاريخ 2014/10/1 ، س 10 مساءً، http://aelyanews.net/mobile/permalink/114776.html، تاريخ دخول الموقع 2015/2/2

أدى إلى توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002[1].

أ/**4** وخلال الفترة 2003-2006 شهدت الأراضي الفلسطينية انخفاض نسبة الفقر، إذ بلغت نسبة الفقر 35.5% عام 2003، لتصل إلى 24.5% عام 2006، ويعزى ذلك الانخفاض إلى حالة الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة، وزيادة التوظيف في القطاعين المدني والأمني الأمر الذي انعكس على مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الفقر، ومن ثم ارتفعت نسبة الفقر في العام 2007، إذ بلغت 31.2%، وذلك بسبب حالة الانقسام وانتشار الفوضى والفلتان الأمني في ذلك العام[2].

أ/**5** أما خلال الفترة (2008-2011)، فقد ارتفعت نسبة الفقر حتى وصلت إلى 25.8% عام 2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8%في قطاع غزة، نتيجة الحرب الإسرائيلية [3].

أ/**6** وتشير نتائج مسح إحصائي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال العام 2011 إلى أن ربع السكان الفلسطينيين يعانون من الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين 25.8% بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة [4] .

أ/**7** وفي النصف الثاني من عام 2012 وعام 2013 تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نتيجة الحصار الخانق الذي يتعرض له القطاع من قبل إسرائيل، إضافة إلى تدمير وإغلاق الأنفاق بشكل كامل من الجانب المصري والتي بلغت أوجها بعد سيطرة الجيش على السلطة وإقالة الرئيس محمد مرسي في 2013/7/3، مما أدى إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي بسبب تراجع أداء معظم القطاعات وزيادة الفقر[5].

ا/8 وفي عام 2014 بلغ مجمل معدل الفقر في فلسطين 25% ، منها 39% في قطاع غزة، 16 % في الضفة الغربية[6].

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، الفقر في قطاع غزة ، **مرجع سابق** ، 4

(2) رائد حلس ، **مرجع سابق**

(3) **المرجع السابق نفسه**

(4) الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني ، **مستويات المعيشية في الأراضي الفلسطينية 2012** ، رام الله:2012، ص 30

(5) محسن صالح، **قطاع غزة التنمية والاعمار في مواجهة الحصار والدمار**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت : 2014، ص 5

(6) البنك الدولي، **تقرير المتابعة الاقتصادية المقدم الى لجنة الارتباط الخاصة**، 27 أيار 2015 ، ص 2

ب. أسباب الفقر في فلسطين:

ب/1 التهجير والاحتلال الإسرائيلي عام 1948م مما أدى إلى ظهور انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية، أهمها زيادة البطالة وارتفاع نسبة الفقر [1]

ب/2 التبعية الاقتصادية حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات الاحتلال إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي كتابع له، وقد حالت سياسة الاحتلال دون قيام قاعدة صناعية متقدمة في الأراضي الفلسطينية [2].

ب/3 غياب استراتيجية تنموية فلسطينية نتيجة لعدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على وضع سياسة اقتصادية تنموية مستقلة بحكم الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وما زالت خطط التنمية الفلسطينية تعتمد في تنفيذها على المساعدات الخارجية من الدول المانحة، الأمر الذي انعكس سلباً على مدى الالتزام بتنفيذ خطط التنمية الفلسطينية [3].

ب/4 سياسة إغلاق المعابر التجارية على الفلسطينيين **و**فرض الحصار الإسرائيلي، الذي أدى إلى توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل، فضلاً عن الحروب والعدوان المتكرر على قطاع غزة وما يخلفه من خسائر مادية وبشرية [4].

ب/5 الفساد المالي على الصعيد الداخلي للسلطة، مما أدى التدهور الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض حجم المعونات الدولية [5].

ج. **حلول وسياسات لمكافحة الفقر :**

إن القضاء على الفقر في فلسطين مرتبط بشكل كبير بحق الفلسطينيين في ملكية وإدارة مصادرهم الطبيعية وحقهم في التنمية، ففي ظل تبعية اقتصادية محكمة للاقتصاد الإسرائيلي،

---

(1)**الفقر وآثاره على امن المجتمع الفلسطيني** ، موقع المجد الأمني، بدون تاريخ ، p://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=29، تاريخ دخول الموقع 2014/10/1

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقرير حول الفقر في قطاع غزة مايو2001**، رام الله:2001 ، ص 19

(3) خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي" ، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر ، 2012) ، ص 56

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الفقر في قطاع غزة ، **مرجع سابق**، ص 19

(5) غازي الصوراني، الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين، **دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن**، بتاريخ 2007/2/10 ، http://www.ahewar.org/debat/files/88328.doc ، تاريخ دخول الموقع 2014/5/12

إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي واستمرار الاحتلال تبقى إمكانيات الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم ومكافحة الفقر محدودة، وعليه فإن أية استراتيجية لمكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة لابد وأن تكون جزءاً من استراتيجية تنموية شاملة تتطلب:

ج/1 تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني مستقل ومتطور وإعادة تقييم ومراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع متطلبات المجتمع الفلسطيني ومصالحه[1].

ج/2 استثمار رأس المال البشري وتعزيز مصادر الدخل و برامج الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة و دعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة [2].

ج/3 تشجيع القطاع الخاص بما يحقق خلق فرص عمل قادرة على استيعاب العمالة الفلسطينية

ج/4 التنسيق بين المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات للفقراء بهدف الوصول إلى التكاملية في الخدمات وإنشاء بنك إسلامي خاص بالإقراض الحسن للفقراء والخريجين[3].

ج/5 إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي والتحلل من القيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني والضغط على إسرائيل لإجبارها على رفع الحصار الجائر عن الأراضي الفلسطينية[4].

ج/6 دعم صناديق التنمية الاجتماعية وتوفير نظام ضمان اجتماعي ملائم وتحديد الحد الأدنى للأجور لضمان مستويات معيشة تتجاوز خط الفقر الوطني[5].

ج/7 هيكلة السياسة الضريبية بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورًا أساسيًا في النمو وتراكم رأس المال.

ج/8 الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي بحيث يشمل السلع والخدمات الكمالية وليست الأساسية التي يحتاجها الفقراء [6].

---

(1) عمر عبد الرزاق ، نائل موسى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، **تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات من زاوية مكافحة الفقر** ، رام الله: 2001 ، ص 134

(2) عبلة أصرف ، دور القطاع الخاص في الحد من البطالة والفقر، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب على قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية بغزة ، 23-24 مايو 2010، ص22

(3)عبد الله حسن، الفقر في فلسطين، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، (نابلس : جامعة النجاح، 2005) ص 101

(4) غازي الصوراني، **مرجع سابق** ، ص 35

(5)عمر عبد الرزاق ، نائل موسى ،**مرجع سابق**، ص 136

(6) صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق ، الجزء الخامس والعشرون ،العدد واحد ،2009،ص 578

ثالثاً: ارتفاع الأسعار:

إن ظاهرة التغيرات في مستويات الأسعار، والتي غالباً ما يشار إليها بالتضخم تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، والتي تعتبر معيار للقيمة قد يتفاوت من دولة لأخرى [1].

1.تعريف ارتفاع الأسعار:

يُطلق عليه التضخم في المصطلحات الاقتصادية وهو زيادة في المستوى العام للأسعار تستمر لفترة معينة في أحد الاقتصاديات نتيجة لزيادة الطلب على السلع مع توفر سيولة في النقد وندرة المعروض منها [2].

فيما عرفه د.أحمد الوزني وخالد الرفاعي على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما" [3].

6.ارتفاع الأسعار في فلسطين:

أصبحت ظاهرَة ارتفاع الأسعار الهمَّ الرئيس الذي يؤرِّق كافَّة السكان في الأراضي الفلسطينية، وتُشير مؤشِّرات ارتِفاع الأسعار إلى كارثةٍ إنسانيَّة خطيرة، حيث تمَس كافَّة شرائح المواطنين، خاصَّة في ظلِّ الارتِفاع غير المسبوق لمعدَّلات الفقر والبطالة.

أ.أسباب ارتفاع الأسعار في فلسطين:

ويعود ارتفاع الأسعار في فلسطين إلى ارتفاعها على الصعيد العالمي؛ غير أنَّ الارتفاع الكبير الذي طرأ على تلك الأسعار على المستوى العالمي رافقَه نقص خطير في تدفُّق الواردات من السِّلع والبضائع إلى أسواق الأراضي الفلسطينية، نجم عن عدة أسباب خاصة بطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي في قطاع غزة أهمها:

أ/1 ارتباط الاقتصاد الفلسطيني ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد الإسرائيلي، خصوصاً في مجال التبادل التجاري، لذا استطاعت إسرائيل نقل أعباء ارتفاع الأسعار في اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، بغض النظر عن الطلب المحلي[4].

---

(1) غازي عناية، **التضخم المالي**، بدون طبعة (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1985) ص5

(2) محمد أجبتي ، **مرجع سابق** ، ص 56

(3) أحمد الوزني، خالد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط 3(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000) ص249

(4) محمد رجب، "أثر السياسة الاتفاقية على التضخم في فلسطين"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، 2011) ص 91

أ/2 الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة بشكل خاص الذي يؤدي إلى ضعف بنية الناتج المحلي، وبالتالي شح في المواد الأساسية وارتفاع أسعارها.

أ/3 ضعف آليات الرقابة الحكومية لحماية المستهلك، التي تكفُل حماية السكَّان من الاحتكار والاستغلال، مما أدى إلى تهافُت المواطنين على شراء المواد التموينية وتخزينها نتيجة منع دخول البضائع وبقائها على المعابر لفترة طويلة [1].

أ/4 اشتراط اتفاقية باريس الاقتصادية على التعامل بالشيقل الإسرائيلي، مما عكس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تحملت الأراضي الفلسطينية أعباء التضخم في إسرائيل.

أ/5 زيادة النقود المتداولة بسبب المنح والمساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني من العديد من الدول حيث أصبح الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الناتج المحلي[2].

أ/6 غياب العملة الوطنية واستخدام العملة الإسرائيلية والانخفاض المتكرر لقيمتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المنتج أو المستهلك الفلسطيني، وتنعكس أيضاً على ارتفاع أسعار السلع المصدرة بحكم ارتفاع عناصر الإنتاج، مما تؤثر في القدرة التنافسية معها وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات [3].

ب سياسات الحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار:

تضع مواجهة أزمة ارتِفاع الأسعار التي يكابدُها المواطن في فلسطين كافَّة الأطراف، أمام ضرورة إعادة النَّظر في السياسات الخاصَّة بمعالجة هذه الظاهرة، واتِّخاذ الإجراءات التي ينبغي عليها القيام بها بما يكفُل حماية السكَّان وحقَّهم في الحصول على كافَّة السلع والخدمات، وبما يشمل قدرتهم على الوصول إليها من الناحية الاقتصادية، ويتطلَّب ذلك عدة سياسات أهمها:

ب/1 الضغْط الدَّولي الفوري والفاعل على سلُطات الاحتلال الإسرائيلي، لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلَّة، وخاصَّة قطاع غزَّة، وذلك من أجل تسهيل حركة التجَّار الفلسطينيين مع العالم الخارجي، وحرية حركة وتنقل الأفراد[4].

---

(1)المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة** ، غزة: 2008 ، ص3

(2) أسامة نوفل،"القطاع الصناعي الفلسطيني، تحليل المؤشرات الصناعية لعامي1994– 2000 ، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، السنة الأولى، العدد الأول غزة: 2001 B، ص 27

(3) محمد مقداد، سامي مقداد،"إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة " ، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، العدد الخامس والتسعون ، الجزء الواحد والثلاثون ، 2009 ، ص 196

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار ، **مرجع سابق** ، ص 18

ب/2 تخفيض حجم الإنفاق الحكومي على المشروعات الخدمية مقابل رفع سقف الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنتاجية وتحسين السياسة الضريبية والقيام بسن قانون ضريبي فعال بكافة أنواعه، كضرائب الدخل والرسوم الجمركية على الواردات من السلع والمواد الكمالية والرفاهية [1].

ب/3 العمل على استقرار الأمن لتحقيق الاطمئنان في السوق المحلية وسهولة تدفق السلع من المنافذ الحدودية [2].

ب/4 رفْع رواتب موظَّفي القطاع الحكومي، وبنسبة تتلاءم مع نسبة ارتِفاع الأسعار، من خلال العمل على وضْع آليَّة دائمة وواضحة لربْط الرَّواتب بجدول غلاء المعيشة [3].

ب/5 انتهاج سياسات اقتصاديَّة ذات أبعاد اجتماعية وإنسانيَّة، من خلال دعم بعض السلع الأساسية (الطحين، السكر، الزيوت) للمواطن، وخاصَّة أفقر الفقراء ، ومنع الاحتكار في الاقتصاد وحرية العمل من أجل رفع حجم الإنتاج المحلي لدعم الدخل القومي الإجمالي والرقابة على الأجور [4]

ب/6 تفعيل دور المجلس التشريعي الرِّقابي حوْل ارتفاع الأسعار ورِقابة أداء الحكومة تجاه هذه القضايا الأساسية و تفعيل القانون الفلسطيني الخاص بحماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005، وإصدار اللوائح التنفيذية لإعماله بما يكفُل حماية حقوق المستهلكين والبائعين على حد سواء [5].

وتري الباحثة أن حلول ظاهرة ارتفاع الاسعار يتطلب فتح المعابر وتسهيل مرور السلع وتفعيل الدور الرقابي من قبل الجهات المعنية وتفعيل القوانين التي تكفل حماية المستهلك .

رابعاً: الرواتب:

مما لاشك فيه أن الظروف الاقتصادية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، أوجدت الكثير من المشاكل الصعبة في المجتمع الفلسطيني ومنها مشكلة الرواتب، التي تحتل المركز الأول في

---

(1) آزاد شقلاوي، **ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي :أسبابها ، آثارها والحلول المقترحة لها** ، جريدة الاتحاد ، بدون تاريخ ، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=69683، تاريخ دخول الموقع 2014/11/12

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار، **مرجع سابق**، ص 18

(3) **المرجع السابق نفسه** ، ص 18

(4) آزاد شقلاوي، **مرجع سابق**

(5) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار ، **مرجع سابق**، ص 18

أولويات السلطة الوطنية، خاصة عندما فقدت القدرة على صرفها وبدأت آثارها تتفشى بشكل مؤلم على الأفراد والمجتمع.

1. تعريف الرواتب:

هو"ما يتقاضاه الإنسان من جهة ما مقابل قيامه بعمل ما ويأخذ صفة الديمومة في الغالب [1].

ويقصد به " هو الراتب الأساسي الشهري الذي يستحقه الموظف و يتقاضاه مقابل قيامه بمهامه الوظيفية التي يشغلها و لا يشمل العلاوات أو البدلات من أي نوع كانت وفقًا المحددة بقانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 المعدل بالقانون رقم 4 لسنة 2005 [2].

2. نشأة الرواتب في السلطة الفلسطينية :

تتسم فاتورة الرواتب بالازدياد المتواصل منذ قدوم السلطة الفلسطينية مع بعض الانخفاضات البسيطة [3]، نتيجة خصوصية نشأة القطاع الحكومي بجهازي الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث استحوذ بند الرواتب والأجور على النصيب الأكبر من النفقات الجارية للسلطة الوطنية خلال الفترة 1995- 1999 بمعدل حوالي 58%، كما زادت حصتها على 40% من مجمل النفقات العامة خلال الفترة نفسها، إلا أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق على الرواتب والأجور كان في العام 1996 حيث زاد بمعدل 39% بسبب الزيادة في التوظيف العام وهو ما يشكل ظاهرة عادية ارتبطت ببداية تأسيس العديد من المؤسسات، أما في السنوات التالية للعام 1996 وحتى العام 1999 فقد كان معدل نمول الإنفاق على الأجور والرواتب في حدود 10% [4]

وخلال الفترة الممتدة من العام 2000-2005 تراجعت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية متأثرة بالظروف السياسية والحصار الاقتصادي خلال سنوات الانتفاضة الثانية، مما أدى إلى استيعاب جزء كبير من فائض العمالة والعاطلين عن العمل في القطاع

---

(1) عبد الله ربايعة، **مرجع سابق** ، ص 5

(2) **دليل الموظف**، ديوان الموظفين العام ، رام الله : 2005 ، ص 32

(3) الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان) ، **تحليل مشروع الموازنة** 2013، ص11

(4) محمود الجعفري وناصر العارضة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، **السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة** ، رام الله : تشرين أول 2002 ، ص 20

الحكومي والمدني والعسكري، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مستوى الرواتب مع تراجع في جانب الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تأخير صرف الرواتب [1].

وتفاقمت مشكلة الرواتب في مرحلة الانقسام والحصار عام 2006- 2007 بسبب توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة، إضافة إلى توقف العديد من الدول المانحة عن تقديم مساعدات مالية للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس[2]

ومنذ تولي حكومة حماس الحكم في قطاع غزة ارتفعت فاتورة الرواتب بسبب تعيين حكومة غزة 42 ألف موظف يمثلون إجمالي الجهاز البيروقراطي لها لتعويض النقص في الكادر البشري بعد استنكاف الموظفين، فيما واصلت السلطة الفلسطينية دفع مرتبات موظفيها المستنكفين عن العمل في قطاع غزة البالغ عددهم 55 ألف موظفاً، وبلغت فاتورة الرواتب الشهرية التي تتحملها السلطة الفلسطينية لموظفيها في الضفة الغربية وغزة والبالغ عددهم 160 ألف موظف حوالي 205 مليون دولار في حين تبلغ فاتورة الرواتب الشهرية لموظفي حكومة حماس في غزة البالغ عددهم 42 ألف موظف حوالي 37 مليون دولار شهريا[3].

لا يزال بند الرواتب يتجاوز نصف النفقات الجارية في معظم سنين الموازنة العامة الفلسطينية و يشكل حوالي 52.2% من النفقات الجارية للعام 2014 [4].

1. أسباب عدم قدرة السلطة على صرف الرواتب :

أ. الزيادة المستمرة في التعيينات الحكومية، حيث عملت السلطة الوطنية على توظيف دائم في مؤسساتها المدنية والعسكرية، للتخفيف من وطأة الإغلاق الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية حتى وصلت إلى أعداد كبيرة أدت إلى اختلال ميزان المدفوعات [5].

---

(1) أحمد قباجة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، **الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية، رام الله: 2012** ، ص12

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص13

(3)عمر شعبان، **أزمة رواتب موظفي السلطة تداعيات خطيرة على المشروع السياسي الفلسطيني** وكالة معا ، بتاريخ 2013/02/05، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=562398، تاريخ الدخول للموقع 2014/12/20

(4) الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان) ، **تحليل مشروع الموازنة 2014** ، ص11

(5) محمد عسلية وعبد الرءوف الطلاع ،"الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن عدم صرف الرواتب للموظفين بمحافظات غزة" ، **مجلة النجاح للأبحاث** ، جامعة النجاح ، العدد الثالث، المجلد الواحد والعشرون ، 2007 ، ص 665

ب. العجز في السيولة، وبخاصة أن تمويل الخزينة الفلسطينية طوال عمر السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات، وعلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات التي تقوم إسرائيل حسب برتوكول باريس الاقتصادي بجبايتها لصالح السلطة، والتي في أحيان كثيرة تخضع للموقف السياسي الآني والمماطلة في تحويلها، فضلا عن تحويلها بعملة الشيكل [1].

ج. الوضع الاقتصادي العام لدى السلطة الوطنية وذلك نتيجة لما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من بنية تحتية غاية في السوء والقسوة ، كما أنها لم تملك أي مقوم من مقومات الحياة الاقتصادية الناجحة، ومما زاد ذلك سوء تغير الوضع السياسي وفوز حماس عام 2006 ووقف الدعم الذي كانت تحصل عليه السلطة [2].

د. تسرب المال العام وانتشار ظاهرة الفساد، مما حدا ببعض الأطراف المانحة إلى اتخاذها حجة لوقف المساعدات والقروض إلى الخزينة الفلسطينية [3].

هـ. فرض الحصار على المناطق الحدودية لمنع إيصال الأموال لمناطق السلطة الوطنية وكذلك الحصار الذي تفرضه أمريكا على البنوك العربية والإسلامية وبالتهديد العلني لمن يحاول إدخال أموال إلى الفلسطينيين.

و. تضخم قطاع الخدمات غير الإنتاجية وتسارع النمو في القطاع الحكومي بما لا يتناسب مع حاجة المجتمع في ظل عدم مقدرة الاقتصاد المحلي على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو، مما أدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الدولية [4].

2. آثار مشكلة عدم صرف رواتب الموظفين :

يؤدي عجز السلطة عن دفع رواتب الموظفين في ظل الارتفاع الهائل للأسعار التي لم يرافقها زيادة في الأجور تهديد للوضع الاقتصادي بشكل عام، إلى ظهور آثار سلبية على الفرد والمجتمع نذكر منها:

---

(1) نضال صبري، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، **الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية**، رام الله: 2000، ص 35

(2) محمد عسلية وعبد الرءوف الطلاع، **مرجع سابق** ، ص 665

(3) مركز الدراسات العالمية، تقرير "**الأزمة المالية للسلطة: اتفاقيات مجحفة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة**"، بتاريخ 2013/2/6، http://aelyanews.net/permalink/103421.html، تاريخ دخول الموقع 2014/11/12

(4) محمد عسلية وعبد الرءوف الطلاع ، **مرجع سابق** ، ص 664

أ. أن عدم قدرة السلطة على صرف الرواتب سيدفع الحكومة إلى الاقتراض، وهذا يعني سحب الأموال والموارد التي كان يمكن أن تستخدم لزيادة الاستثمار الخاص [1].

ب. خلق حالة توتر من عدم الاستقرار والاتزان تؤثر في توجيه سلوك الموظفين وينعكس إلى بعض المشاكل النفسية كالإحباط واليأس والاغتراب وظهور بعض المشاكل الاجتماعية [2].

ج. زيادة مستويات الفقر ونسب الإعالة حيث دفعت أزمة الرواتب بعشرات آلاف من موظفي الدرجات الإدارية الدنيا إلى حفرة الفقر و حولتهم من معيلين لأسرهم إلى معالين

د. ضعف الجهاز البيروقراطي الفلسطيني وتضاؤل الشعور بالانتماء حيث تسبب أزمة الرواتب شعوراً لدى موظفي القطاع العام بعدم الجدوى، وتحد من قدرتهم على القيام بوظائفهم [3].

3. الحلول المستقبلية لمشكلة عدم صرف الرواتب:

أ. تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف والحد من التوسع الوظيفي في القطاع العام [4].

ب. الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد الفلسطيني والعمل دولياً على التخلص من كافة الاتفاقيات المجحفة في حق الاقتصاد الفلسطيني، وإصدار عملة فلسطينية[5].

ج. الاعتماد على الهبات العربية والإسلامية غير المشروطة ومحاولة التحرر من هيمنة وسيطرة الدول المانحة [6].

د. إعادة النظر في الأنظمة الضريبية لعدم مرونتها وفعاليتها وما تتضمنه من كثرة الإعفاءات الضريبية والحد من محاولات التهرب الضريبي [7]

---

(1) حسين ريان، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، ط1(الأردن: دار النفائس ،1999) ص 103

(2) إسماعيل الهلول ، "دراسة لبعض الآثار النفسية والاجتماعية والقيمية الناتجة عن تأخر صرف رواتب معلمي الحكومة مقارنة بمعلمي الوكالة "، **مجلة الجامعة الإسلامية** ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيه 2007 ، ص 1169

(3) عمر شعبان، **مرجع سابق**

(4) إيمان شحرور، عجز الموازنة العامة وآثاره الاقتصادية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 64/63، 2013 ص98

(5) محمد أبو مصطفى،" دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة : الجامعة الاسلامية، 2009) ص 141

(6) مركز الدراسات العالمية ، **مرجع سابق**

(7) ناصر العارضة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **السياسات التجارية والمالية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة** ، 2002 ، ص 88

هـ. اتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانات المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية [1].

و. تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات في توليد الإيرادات لتمويل الخزينة، وبالتالي تقليل العجز في الموازنة [2].

خامساً : المشاريع الصغيرة :

تعد المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، وازدادت أهميتها في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية.

1. تعريف المشروعات الصغيرة:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 – 100 عامل بالمشروعات المتوسطة [3].

وعرفتها ماجدة العطية:" بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية" [4].

2. المشاريع الصغيرة في فلسطين:

لا يوجد مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، وبالتالي فإن تحديد الحجم بغض النظر عن طبيعة المعيار المستخدم يعتبر مقياسًا نسبيًا يختلف باختلاف الدولة والنشاط

---

(1) إيمان شحرور ، **مرجع سابق**، ص 4

(2) ناصر العارضة ، **مرجع سابق**، ص88

(3) أيمن عامر،**إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، ط1(الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2006) ص 32

(4) ماجدة العطية، **إدارة المشروعات**، ط2 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2004) ص 15

الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المنشآت، بهدف توجيه سياسات وبرامج الدول لتنمية المشروعات الصغيرة.

وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في فلسطين حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية وهي تختلف من مؤسسة لأخرى.

أ. أهمية المشروعات الصغيرة في فلسطين:

ازدادت أهمية المشاريع الصغيرة في فلسطين لمساهمتها في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية [1]، وترجع أهمية هذه المشاريع إلى [2]:

ب/1 المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني.

ب/2 زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.

ب/3 توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، وتحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

ب/4 تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة – يغلب عليها التمويل الذاتي – من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج.

ب/5 القدرة على تشكيل نواة مغذية للصناعات الكبيرة – سواء محلية أو خارجية – من خلال التعاقد من الباطن أو تكوين عنقود صناعي وتطوير الإنتاجية البشرية والاجتماعية من خلال المسؤولية الفردية بما يساهم في تحقيق التنمية القطاعية والاقتصادية.

---

(1) فوزي أبو جزر، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها في الحد من البطالة في فلسطين" ، **ورقة عمل لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي** ، الجامعة الإسلامية من 13-15 /2/2006، ص 131

(2)غازي الصوراني و عبد الفتاح نصر الله، "المشاريع الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية" ، **دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن**، بتاريخ 29/ 6 /2005 ، http://www.ahewar.org/debat/files/40243.doc ، ص9 ، **تاريخ دخول الموقع 2014/10/20**

ب/6 المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.

ب. معوقات المشاريع الصغيرة في فلسطين:

لا تختلف المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في المجتمع الفلسطيني عنها في الدول النامية [1]، ولخصوصية الوضع الفلسطيني هناك معوقات إضافية يمكن إيجازها في :

ج/1 الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي وضعف الخبرات الإدارية التي تقوم بإدارة هذه المشاريع مما يحول دون تلبية المستويات المعقولة من الجودة والمواصفات الدولية للتصدير [2].

ج/2 عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لتنظيم المشاريع الصغيرة، إضافة إلى ارتفاع الضرائب [3].

ج/2 تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وعدم توفر عملة وطنية فلسطينية مما أدى إلى ضعف البينة الأساسية من الموارد الخام وضعف السوق المحلي [4].

ج/3 وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للمفاهيم وآليات العمل مما أدى إلى غلبة الطابع السياسي للتمويل الاقتراضي[5]

ج/4 زيادة مخاطر الاستثمار نتيجة الكساد التجاري، وحدوث تغيرات غير ملائمة في سوق العمل [6].

---

(1) حنين الدماغ، " أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة "دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، 2010)، ص23

(2) ماجدة العطية ، **مرجع سابق** ، ص ص 19، 20

(3) أحمد العساف وحسين سمحان ، **الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة**، ط1 (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص 76

(4) فوزي أبو جزر، مرجع **سابق** ، ص 133

(5) حنين الدماغ، **مرجع سابق**،ص 24

(6) خليل النمروطي وأحمد صيدم، بطالة الخريجين ودور المشاريع في علاجها ، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين** ، الجامعة الإسلامية في غزة ، 24-2012/4/25 ، ص 15

ج/5 ارتفاع تكاليف التمويل ومشكلة الضمانات المتعلقة بمحدودية التمويل وتعقيداته الاجرائية والوثائقية والمشروطية [1].

ج.وسائل تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة في فلسطين:

تحتاج المشاريع إلى عدد من الوسائل الفعالة لتطويرها بما يزيد من قدرتها الاستيعابية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل الوسائل الداعمة للمشاريع الصغيرة في:

د/1 إنشاء إدارة لدعم المشروعات الصغيرة: تتبع وزارة الاقتصاد الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة، وتكون جسمًا تنسيقيًّا بين مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة والقطاع الخاص، إضافة للمؤسسات الأهلية [2].

د/2 إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة: لتسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل من جهات التمويل والاستثمار المختلفة وتقديم الدعم الفني لها [3].

د/3 إنشاء صندوق تمويل موحد: يتولى إيجاد قنوات تمويلية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة بشكل يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها، لدعمها على أسس تنافسية ، وكذلك إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة [4].

د/4 تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية [5].

د/5 إنشاء شركة لتسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة تساهم في ترويج وتحسين القدرة التسويقية لمنتجات وخدمات المنشآت الصغيرة. [6].

---

(1) صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغير والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير** ، جامعة سطيف بالجزائر، العدد الثالث، 2004 ، ص 40

(2) نصر عبد الكريم، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، **نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية** ، رام الله: 2010، ص58

(3) غازي الصوراني ، وعبد الفتاح نصر، **مرجع سابق** ، ص 25

(4) نصر عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 5

(5) عودة الفليت ، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، **مجلة الجامعة الإسلامية** ،سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، ص 1125

(6)غازي الصوراني ، وعبد الفتاح نصر ، **مرجع سابق**، 29

د/6 تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية [1].

سادساً: إغلاق المعابر التجارية:

انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة إغلاق المعابر التجارية بشكل منتظم وذلك منذ عام 1996، كوسيلة ضغط علي الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية وتأزم وضع المعابر إلي أقصى درجاته بعد نجاح حماس في الانتخابات التشريعية حيث بدأت سلطات الاحتلال بتضييق الخناق علي سكان غزة عن طريق إغلاق جميع المعابر بشكل منظم ومستمر لفترات طويلة تحت مزاعم أمنية باطلة، وصار حصاراً بعد أحداث يونيو 2007م [2].

1. تعريف إغلاق المعابر التجارية:

تعتبر المعابر منافذ تقع على الحدود بين الدول، فهي همزة الوصل بين الدول المتلاصقة، فالمعبر منفذ بين دولتين متلاصقتين، لا يثير أية أزمات إلا في حالة تعكير العلاقات بين الدولتين الجارتين [3] أو ويقصد بها إحكام القيود على المنافذ الحدودية التجارية التي يسمح من خلالها دخول البضائع أو تصديرها وتشديد الإجراءات مما يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني[4].

2. أهم المعابر الفلسطينية التجارية:

يوجد عدة معابر حدودية على الحدود مع الأراضي الفلسطينية، وتستخدم هذه النقاط في حركة البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة، والمعابر الفلسطينية هي:

---

(1) عودة الفليت ، **مرجع سابق** ، ص 1125

(2) السيد أبو الخير، "المعابر الفلسطينية رؤية قانونية"، **دراسة منشورة على موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان**، بتاريخ 2005/5/20 ، http://www.achr.eu/art370.htm ، تاريخ الدخول 2015/2/1، ص 1

(3) **المرجع السابق نفسه** ، ص7

(4) نبهان أبو جاموس ، المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة (الدنمارك: الأكاديمية العربية، 2014) ص 156

أ. **معبر المنطار:** يقع شرق قطاع غزة ويعرف إسرائيليا باسم (كارني)، أسس بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ليصبح المعبر الرئيسي الذي يربط غزة بالاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً في حركة التبادل التجاري بين غزة والاحتلال الإسرائيلي[1].

ب. **معبر بيت حانون:** ويعرف باسم (إيرز) يقع شمالي قطاع غزة إلى الشرق من بيت حانون وبعد تحويل معظم النشاطات التجارية بين غزة والاحتلال الإسرائيلي إلى معبر المنطار أصبح معبراً مدنياً فقط، وتسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة، ولا يوجد أي تواجد فلسطيني على هذا المعبر، ولكن تتم عملية التنسيق عن طريق وزارة الشؤون المدنية والوزارات الأخرى [2].

ج. **معبر الشجاعية:** يعرف إسرائيلياً باسم (ناحال عوز)، ويقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي عليه سيطرة كاملة، وهو معبر حساس يمر منه الوقود لغزة، ويقع تحت إشراف شركة إسرائيلية يناط بها توريد الوقود لغزة، وقد استخدم الاحتلال هذا المعبر كوسيلة ضغط على المدنيين، وذلك بتقويض إمدادات الوقوع إلى قطاع غزة.[3]

د. **معبر رفح:** يقع معبر رفح جنوب قطاع غزة على الحدود المصرية الفلسطينية، وهو المعبر الوحيد الذي يربط بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، وهو مخصص لحركة البضائع والأشخاص بين مصر وقطاع غزة، ويستخدم وفقاً لاتفاقية المعابر الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 2005/11/15، لتصدير البضائع الفلسطينية خاصة المنتجات الزراعية، إلا أن مساحة القسم التجاري من المعبر لا تسمح بممارسة الأنشطة التجارية، بالإضافة إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة لعرقلة الحركة التجارية الفلسطينية العربية ومحاولة التضييق على المواطنين [4].

هـ. **معبر العودة:** يعرف باسم (صوفا) يقع شرق مدينة رفح ويسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة، وهو مخصص للحركة التجارية، وأغلبها مواد البناء كالحصمة والاسمنت، والتي تعبر باتجاه قطاع غزة فقط، ولا يتم إدخال أية بضائع أخرى من خلال هذا المعبر إلا في ظل

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية**، للفترة 15يونيو 2007 إلى 15يونيو2008، غزة :2008 ص6

(2) محمد الراعي، وزارة الاقتصاد الوطني، **تقييم أداء المعابر في قطاع غزة** ، ابريل 2005، ص3

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص13

(4) السيد أبو الخير، **مرجع سابق**، ص7

الظروف الاستثنائية، التي يتم فيها إغلاق معبر المنطار (كارني)، وأيام الفتح الجزئي تدخله بعض المساعدات الإنسانية[1].

و. **معبر كرم أبو سالم** (كيرم شالوم): يصنف حسب اتفاقية المعابر والحدود 2005/11/25 كممر تجاري مؤقت يستخدم لمرور الواردات من/ أو من خلال مصر إلى قطاع غزة، حيث استخدم لأول مرة في تاريخ 2006/3/22، وبعد تشديد الحصار منذ منتصف يونيو 2007 تم استخدام هذا المعبر كبديل لمعبر المنطار (كارني) لنقل واستيراد المواد الغذائية[2].

ز. **معبر الكرامة:** يقع هذا المعبر على نهر الأردن في منطقة أريحا ليسهل انتقال المسافرين بين فلسطين والعالم عبر المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى حركة التبادل التجاري من وإلى فلسطين من خلال المعبر التجاري الفلسطيني، ويستخدم في تصدير واستيراد السلع الغذائية و إدخال المعونات الطبية والغذائية مقابل رسوم[3].

ح. **جسر الملك حسين:** المعبر الدولي الوحيد في الضفة الغربية، قرب مدينة أريحا وهو المعبر الوحيد المخصص حالياً المخصص لعبور دخول الفلسطينيين القانطين في الضفة الغربية و المسافرين من وإلى الأردن، ويخدم الجسر الشركات في الضفة الغربية من حيث الاستيراد والتصدير من وإلى الأردن وإلى مناطق الشرق الأوسط، حيث سمحت الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية، كذلك بتواجد الجمارك الفلسطينية على المعبر التجاري عام 1998[4].

3. سياسة إغلاق المعابر التجارية:

أعلنت السلطات الإسرائيلية فرض حصار شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداء من الخامس والعشرين من فبراير 1996 وبموجب هذا الحصار أغلقت معبر المطار (كارني) والذي كانت السلطات الإسرائيلية قد تعهدت باستمرار العمل فيه لأغراض التبادل التجاري في حالات

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، **مرجع سابق**، ص10

(2) مركز الميزان لحقوق الإنسان، **حقائق حول استمرار إغلاق المعابر وحصار قطاع غزة**، 2011 ، ص2

(3) السيد أبو الخير، **مرجع سابق**، ص7

(4) مجلس التجارة الفلسطينية بال تريد ومجلس الشاحنين الفلسطيني ، **مشروع تسهيل التجارة من خلال الأردن ومصـــــــــــــــــــــر**، رام الله: 2009 ، ص 21 ،
http://www.psc.ps/files/server/projects/facilitating%20palestinian%20global%20trade%20through%20jordan%20and%20egypt%20-%20ar.pdf. تاريخ الدخول 2015/2/1

الإغلاق الشامل وأوقفت جميع أوجه التبادل التجاري من والى قطاع غزة[1] واستمر الإغلاق ثمانية أشهر متتالية طوال عام 1996 مع بعض التسهيلات المحدودة[2] مع استمرار نظام العمل على معبر بيت حانون (ايرز) بما يطلق عليه نظام القوافل (ليفوي)[3].

ومع بدء انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29م أعلنت السلطات الإسرائيلية فرض حصار شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، بإغلاق جميع منافذ قطاع غزة الحدودية وإغلاق بعض المنافذ الداخلية الأمر الذي انعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل قطاع غزة[4].

وفي الخامس عشر من نوفمبر 2005 وقعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتفاقاً عرف باسم اتفاق المعابر تم من خلاله وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تنظم حركة المرور من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة و استخدام معبر رفح لتصدير البضائع لمصر والسماح للفلسطينيين بتصدير جميع منتجات القطاع الزراعية عبر معبر المنطار ومعبر رفح البري، بالإضافة إلى فتح معبر كرم أبو سالم أمام دخول الوردات الفلسطينية من الخارج ابتداء من 2005/12/15 [5].

ومنذ حزيران 2007 وفي أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معابر قطاع غزة إغلاقاً تاماً وتم منع التدفق الحر والآمن لكافة المواد اللازمة لسير العمليات الصناعية والإنتاجية والاستثمارية في قطاع غزة كإمدادات البترول والمحروقات وكافة أنواع المواد الخام، إضافة إلى إلغاء الكود الجمركي للقطاع بتاريخ 2007/6/21 الذي حرم

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، **نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة** ، العدد الأول ، 1996/3/4

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة**، العدد الرابع عشر ، 1996/10/17.

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة**، العدد الخامس عشر، 1996/11/6.

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، **نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة** "خنق اقتصادي واجتماعي، العدد الثالث والعشرون، 2000/10/15

(5) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، **نص اتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية 2005**، بدون تاريخ ، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4886 ، تاريخ الدخول: 2014/8/15

تجار قطاع غزة من الاستيراد أو التصدير عبر الموانئ الإسرائيلية مما أدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في القطاع وساهم في توقف عدد كبير من المنشآت الصناعية [1].

وفي الثامن عشر من يناير 2008، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بإقفال كل المعابر مع قطاع غزة، كما قطعت إسرائيل إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع إلى أن تم التوصل لاتفاق تهدئة بتاريخ 2008/6/19 بوساطة مصرية استمر حتى تاريخ 2008/12/19 قضى بوقف الحصار وفتح المعابر[2]، غير أن إسرائيل لم تلتزم بشروط التهدئة كما لم يتم فتح معابر القطاع [3].

ولا تزال المعابر الفلسطينية التجارية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي حتى أصبح قطاع غزة يعيش حصارًا مفروضًا منذ 2008 إلى تاريخه.

4. الآثار الاقتصادية لإغلاق المعابر التجارية:

أ. تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني نتيجة لتعطل عمليات نقل الشيكات ونقل الأموال السائلة إلي محافظات غزة مما أثر على وفرة السيولة النقدية، وتراجع الاستثمار في فلسطين بشكل عام وهروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي [4].

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية**، الفترة من 15 يونيو 2007 إلى 14 يونيو 2007، غزة :2007، ص 7

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تقرير معابر قطاع غزة، شريان حياة أم أداة حصار**، بيروت: 2009 ، ، بتاريخ يناير 2009، http://www.alzaytouna.net/permalink/4449.html ، تاريخ دخول الموقع 2014/12/12، ص15

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 2008/6/25 حتى 2008/12/24** ، غزة:2008 ، ص 12

(4)خليل النمروطي، أثر الحصار الإسرائيلي على اقتصاد و التجارة الخارجية لقطاع غزة، **ورقة عمل مقدمة ليوم دراسي بعنوان واقع التجارة الخارجية الفلسطينية بين المشاكل والتحديات** ، الجامعة الإسلامية ، 2007/12/12، منشورة على الانترنت
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Goq9yLRqZmUJ:www2.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/Documents/

ب. التأثير على القطاع الخاص من جراء عمليات الإغلاق وتكبده خسائر كبيرة، كما اضطرت الأغلبية العظمى من الصناعات التي تعتمد على الواردات إلى إغلاق أبوابها [1].

ج. انخفاض الدخل وارتفاع نسبة البطالة نتيجة إغلاق المنشآت الاقتصادية وتعطيل أكثر من 66000 عامل عن عملهم مؤقتا [2].

د. انخفاض حجم التجارة الخارجية، وتراجع قيمة الواردات والصادرات على حد سواء مما يؤدي إلى زيادة العجز التجاري لقطاع غزة ، وتدهور الأنشطة الإنتاجية [3].

هـ. تأثر قطاع الإنشاءات نظرًا لعدم توفر إدارة التنمية الصناعية وعدم إدخال مواد البناء اللازمة لذلك، إضافة إلى ارتفاع أسعار في حال دخولها بكميات قليلة [4].

---

(1) المرصد الإنساني الأرض الفلسطينية المحتلة ، **الإغلاق المستمر لمعابر قطاع غزة الاقتصاد** ، العدد الخامس عشر، تموز 2007، ص 1

(2) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، **تقرير الإغلاق المفروض على قطاع غزة – الآثار الاقتصادية والإنسانية** ، كانون الأول 2007 ، ص 8

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص11

(4) محمد الراعي، **مرجع سابق** ، ص 11

المبحث الثاني

الصحافة الإلكترونية الفلسطينية

نشأت الصحافة الالكترونية في منتصف التسعينات، وشكلت ظاهرة إعلامية جديدة مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأصبح المشهد الإعلامي في متناول الجميع وأكثر انتشارًا وسرعة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء وبأقل التكاليف [1].

أولاً: مفهوم الصحافة الإلكترونية:

تعد الصحف الإلكترونية جزءاً من مفهوم أوسع وأشمل، وهو النشر الإلكتروني Electronic Publishing الذي لا يعني فقط مجرد استخدام أنظمة النشر المكتبي الإلكتروني Desktop Publishing "DTP"، أو أنظمته المتكاملة بل يمتد حقل النشر، وأدواته أو توزيع المعلومات الإلكتروني الآن ليشمل أيضاً النشر عبر الإنترنت، والأخبار من خلال وصلات اتصال عن بعد أو من خلال تقنية الوسائط المتعددة، وغيرها من النظم الاتصالية التي تعتمد على شبكات الحاسبات. وتعتمد أنظمة النشر الإلكتروني عموماً على التقنية الرقمية التي توفر القدرة على نقل ومعالجة النصوص والصوت والصورة معاً بمعدلات عالية من السرعة والمرونة والكفاءة [2].

وقد تعددت مفاهيم الصحافة الإلكترونية، بتعدد الأبحاث والدراسات التي سلطت الضوء عليها، إذ خلصت معظم الدراسات التي أجريت إلى تنوع مفاهيم ورؤى الباحثين في تحديد مفهوم الصحافة الإلكترونية: الصحافة الإلكترونية، الصحافة الفورية، والنسخ الإلكترونية، والصحف الرقمية، والصحف اللاورقية، والصحف التفاعلية، والتي تقابلها مسميات باللغة الانجليزية مرادفة لها وهي: Electronic Newspaper، Electronic Edition، Online Journalism، Virtual Newspapers، Electronic Journalism[3].

حيث ترى د.نجوى عبد السلام أنها تجمع بين مفهومي الصحافة ونظام الملفات المتتابعة أو المتسلسلة حيث عرفتها بأنها:"منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة، أو موضوعات ذات طبيعة خاصة ويتم قراءتها من خلال جهاز الكمبيوتر

---

(1) زيد سليمان، **الصحافة الالكترونية** ، ط1(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008) ص10

(2) سعيد الغريب، "**الصحافة الإلكترونية والورقية: دراسة مقارنة في المفهوم والسمات**" ، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية:2000)، ص187

(3) عبد الأمير الفيصل، **الصحافة الإلكترونية بالوطن العربي**، ط1 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006) ص79

وغالباً ما تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت[1]، وعرفها شريف اللبان :"أنها الصحافة كما يتم ممارستها على الخط المباشر "[2].

وتعتبر د.مها الطرابيشي الصحافة الإلكترونية "منشوراً إلكترونياً يجمع بين مفهومي الصحافة التقليدية ونظام الملفات المتتابعة التي يتيحها النشر الإلكتروني، وبهذه الطريقة فهي منشور إلكتروني يصدر بشكل دوري ومنتظم، ولها موقع محدد على شبكة الإنترنت، ويشتمل على مجموعة من الموضوعات المختلفة التي تتعلق بالأحداث الجارية التي ترتبط بطبيعة هذا المنشور "[3].

في حين رأى كل من د.خليل صابات ود.جمال عبد العظيم أن الصحافة الإلكترونية هي التي يتم إصدارها بطريقة إلكترونية متكاملة، بدءاً من تلقي الأخبار من وكالات الأنباء والمراسلين، والبحث عن المعلومات والصور، واستقائها من بنوك المعلومات الدولية، ومروراً بمعالجة الأخبار والتقارير، وكتابة المقالات، وتحريرها وتصحيحها، وتصميم الرسوم والصور الفوتوغرافية، وإعدادها وتركيب الصفحات، وبثها إلى أي جهاز كمبيوتر متصل بالشبكة[4].

وعرفتها د.بسنت العقباوي بأنها نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني، والإنترنت وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى، تستخدم فيه الفنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة، مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من تفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية، ومعالجتها، وتحليلها، ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني بسرعة، بحيث يتاح للمتلقي التفاعل بإيجابية، وسرعة

---

(1) ماجد تربان، **الانترنت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية** ، ط 1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص 95

(2) شريف اللبان، **الصحافة الإلكترونية دراسات تفاعلية وتصميم المواقع**، ط 1 (القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2005) ص41

(3) مها الطرابيشي، "الصحافة الإلكترونية الدينية على الإنترنت: دراسة تحليلية وصفية لموقع صحيفة عقيدتي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة حلوان، العدد السابع، يناير 2000، ص 539

(4) خليل صابات، وجمال عبد العظيم، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، ط 9 (القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، 2001) ص 53

وسهولة حسب احتياجاته وقدراته في تصفح الموضوعات واستقصاء الأنباء الآتية، وإمكانية حفظه للمعلومات والأخبار وطباعتها" [1].

وخلص د.سعيد الغريب إلى تعريفها: بأنها الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على الإنترنت، سواء أكانت بمثابة نسخ أم إصدارات إلكترونية لصحف ورقية، أم موجزاً لأهم محتويات النسخ الورقية، أم كصحف ومجلات إلكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق وهي تتضمن مزيجاً من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية[2].

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن الصحافة الإلكترونية هي: وسيلة اتصال حديثة ومتقدمة، يتم إصدارها عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، ويتم تحديث مضمونها من حين لآخر وتستخدم آليات وتقنيات المعلومات والوسائط المتعددة بما يسهل عملية تبادل المعلومات والأخبار ويوفر الوقت والجهد، وتشمل المواقع الإخبارية والنسخ الإلكترونية للصحف والمجلات والمنشورات الورقية، وتتميز بسهولة تصفح موادها الإعلامية، وإمكانية حفظها وطباعتها، والرجوع إليها في أي وقت.

ثانياً: نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها:

شهدت صناعة الصحافة في العقود الثلاثة الأخيرة تطوراً كبيراً على جميع المستويات المادية والفنية، ففي إطار المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من وسائل الإعلام الإلكترونية (الراديو والتلفزيون) كان على الصحافة أن تتبنى طرقاً جديدة في الإنتاج والتوزيع حتى تحافظ على مكانتها كوسيلة الإعلام الأكثر جماهيرية والأكثر تأثيراً في الأفراد والمجتمعات[3].

وحرصت غالبية المؤسسات الصحفية على إنشاء مواقع إلكترونية لصحفها على الشبكة، وفي هذا الإطار ظهرت الصحف الإلكترونية التي تقوم على تعدد الوسائط والتي تتيح لمستخدميها إمكانية البحث داخلها، وحفظ وطباعة صفحاتها لتمكن الأشخاص والمؤسسات والدول من إرسال

---

(1) بسنت العقباوي، **الصحافة الإلكترونية وبنيتها على شبكة الإنترنت**، ط1 (جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،2010) ص126

(2) سعيد الغريب، **مرجع سابق**، ص 213

(3) حسني نصر، **الانترنت والاعلام** " **الصحافة الالكترونية**" ، ط1 (القاهرة: دار الفلاح للنشر والتوزيع 2003) ، ص 89

واستقبال المعلومات عبر أي مسافة، وفي أي وقت، وأي مكان[1].

"ويرجع البعض مثل سيمون بانيز نشأة الصحافة الإلكترونية إلى عام 1976 باعتبارها ثمرة تعاون بين مؤسستي BBC الإخبارية وإندبندنت برودكاستينج أو ثورتي IBA ضمن خدمة تلتكست، فالنظام الخاص بالمؤسسة الأولى ظهر تحت اسم سيفاكس Ceefax بينما عرف نظام المؤسسة الثانية باسم أوراكل Oracle. وفي عام 1979م ظهرت في بريطانيا خدمة ثانية أكثر تفاعلية عرفت باسم خدمة الفيديوتكست مع نظام بريستل Prestel قدمتها مؤسسة بريتسن تلفون أو ثورتي BTA"[2]

وبدءاً من تسعينيات القرن العشرين بدأت الصحف في الخروج إلى الإنترنت بدوافع عديدة، لعل من أهمها محاولة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة؛ لتعويض الانخفاض المتزايد في عدد قرائها وفي عائدات الإعلان، وقد كانت الصحف –خاصة الأمريكية منها– تعاني من الانخفاض المستمر في معدلات قراءتها سواء الانتظام في القراءة أو قراءة أكثر من صحيفة أو عدد قراء النسخة الواحدة أو على مستوى نسبة توزيع الصحف في المنازل الأمريكية "وقد شهدت صناعة الصحافة الأمريكية اختفاء 44 صحيفة يومية خلال الفترة من 1995إلى 2000 م"[3].

وتشير الدراسات والتقديرات العالمية إلى سرعة تطور وتنامى وانتشار ظاهرة الصحافة الإلكترونية، لتشمل العالم بأسره، حيث حرصت غالبية المؤسسات الصحفية بالعالم على إنشاء مواقع إلكترونية لصحفها على شبكة الإنترنت، وفي هذا الإطار ظهرت الصحف الإلكترونية التي تقوم على تعدد الوسائط والتي تتيح لمستخدميها إمكانية البحث بداخله[4].

وشجعت الأهمية المتزايدة للصحافة الإلكترونية على ظهور اتجاه ثانٍ من هذه الصحف يتمثل بمواقع إخبارية إلكترونية، تتخذ شكل صحيفة متكاملة من حيث المضامين والتسمية، ولكنها تخضع للنمط الإلكتروني في التبويب وعرض الموضوعات وأسلوب التحرير، وهي صحف إلكترونية محضة لا علاقة لها بأية صحيفة ورقية، وقد نشأت في بيئة الإنترنت أو ما يسمى اليوم بالفضاء التفاعل Interactive Space وحققت نجاحاً كبيراً، حتى أن نحاجها شجع بعضاً منها على الخوض في عالم النشر التقليدي الورقي فيما سُمى ب"الهجرة المعاكسة" مثل: مجلة "Wired"

---

(1) ماجد تربان، الانترنت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية ، **مرجع سابق**، ص 93

(2) شريف اللبان، **تكنولوجيا النشر الصحفي: الاتجاهات الحديثة**، ط 1(القاهرة الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2001) ص 23

(3) حسني محمد نصر، **مرجع سابق**، ص 92

(4) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، ط2 (غزة: مكتبة الجزيرة، 2013) ص 4

المختصة بالتقنيات التي بدأت إلكترونية محضة، ثم أصدرت بعد ذلك طبعة ورقية(1)، على نقيض منها قررت المجلة الأمريكية "أومنيOMNI" توقيف توزيع نسختها الورقية في الأكشاك والاكتفاء بنسختها الإلكترونية(2).

وكانت الصحف الإلكترونية الأولى على الإنترنت عبارة عن مواقع تحتوي على مقالات وموضوعات وأفكار وأطروحات ورؤى بسيطة، وتحديداً انطلقت من منتديات الحوار التي تتميز بسهولة تحميل برامجها وبساطة تركيبها(3)، ثم تطورت بعد ذلك لتستغل الإمكانات التي تُتيحها الشبكة العنكبوتية: كالتحديث المستمر للأخبار وقت وقوعها، واستخدام الروابط التفاعلية، وساحات النقاش، وإمكانية التعليق على الأخبار والتقارير المنشورة، وإمكانية تحميل مقاطع فيديو للأحداث الجارية، إلى جانب العديد من المميزات الأخرى(4).

ثالثاً: الصحافة الإلكترونية العربية:

شهدت الصحافة الإلكترونية العربية تطوراً ونمواً ملحوظاً، ولا تزال في تتطور مستمر ومتسارع، بتسارع التكنولوجيا والتقنيات الإعلامية الحديثة، واستطاعت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي غزت العالم بتقنياتها المتطورة أن تؤثر على الأداء الصحفي والإعلامي لوسائل الإعلام المختلفة بما يؤدي إلى تحسنها وتطور أدائها الفني والمهني خاصة أن التطور والتغير أصبحا سمة من سمات عالمنا المعاصر(5).

1. ظهور الصحافة الإلكترونية العربية:

دخل الوطن العربي مجال الإنترنت دون أن يتأخر كثيراً عن العالم، وربما تكون الإنترنت أسرع وسيلة اتصال تبناها العرب بعد أن تبناها الغرب بسنوات قليلة، بالقياس إلى انتشار الطباعة والراديو والتلفزيون في العالم العربي(6).

---

(1) خالد معالي، **مرجع سابق** ، ص ص 22-23

(2) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، مرجع سابق**، ص52

(3) خالد معالي، **مرجع سابق**، ص 19

(4) عبدالرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية**، ط1 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011) ص 75

(5)عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص 9

(6) رضا أمين، **مرجع سابق**، ص 116

إذ بدأت الصحف العربية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين في الظهور على شبكة الإنترنت، حيث سارعت بعض الصحف العربية إلى إنشاء مواقع لها على الشبكة خصصتها في البداية كمواقع دعائية لها، ثم حولتها بفعل تطور الصحافة الإلكترونية عالمياً إلى مواقع صحفية تضع عليها بعض مادتها الورقية[1].

وقد شهدت الصحافة العربية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة تطوراً نوعياً في تصميم الصحف Desk Top Publishing واستخدام تقنية النشر المكتبي وإنتاجها، وحققت تقدماً ملموساً على مستوى اعتماد تقنية النشر الإلكتروني على الإنترنت وعلى الأقراص المدمجة، ومن المعروف أن الصحافة العربية قد واكبت التطور التكنولوجي بإصدار مواقع إلكترونية إخبارية، حيث تُعد صحيفة "الشرق الأوسط" أول صحيفة عربية تعرض محتوياتها عبر الإنترنت في التاسع من سبتمبر 1995م [2] ، وكانت صحيفة النهار اللبنانية العربية الصحيفة الثانية التي أصدرت طبعة إلكترونية يومية خاصة بالشبكة، في الأول من فبراير 1996 م، ثم تلتها صحيفة الحياة التي تصدر من لندن في الأول من يونيو 1996 م، والسفير في نهاية العام نفسه، ثم توالت الصحف العربية في إنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت، حتى أنه لا تكاد دولة تخلو من وجود مواقع لصحفها – أبو بعضها – على شبكة الإنترنت.[3]

2. واقع الصحافة الإلكترونية العربية:

لقد طورت الصحف العربية من التقنيات التي تستخدمها على الإنترنت، وأصبحت مواقع الصحف الإلكترونية تتضمن مواقع للدردشة، والبحث والتوثيق، وخدمات البحث عن وظائف، والرسوم المتحركة والحوار بين الصحفيين والجمهور، فضلاً عن الصور والمخطوطات والخرائط؛ فيما اكتفت بعض الصحف العربية بعرض موجز للنسخة المطبوعة، وعمل مسح ضوئي لصفحاتها أو إعادة تبويب النسخة المطبوعة بشكل آخر[4].

وعلى الرغم من ذلك التطور، إلا أن هناك بعض الدراسات العلمية المتخصصة، تؤكد أن الصحافة العربية على شبكة الإنترنت، وبرغم حضورها الكبير، إلا أن ذلك لا يتماثل مع النمو

---

(1) حسني نصر، **مرجع سابق**، ص 151

(2) رضا أمين ، **مرجع سابق**، ص 116

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص 116

(4) عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص 208

الهائل للمطبوعات الإلكترونية عالمياً، خاصة فيما يتعلق بتناسب هذه الأرقام مع أعداد الصحف العربية وعدد سكان الوطن العربي.

حيث أشارت دراسة علمية عن سوق الصحافة الإلكترونية العربية، قام بإعدادها الباحث فايز عبد الله الشهري، بمشاركة الباحث البريطاني باري قنتر من جامعة شيفيلد في لندن، أنه وفي ظل التحدي الذي جلبته شبكة الإنترنت، وظهور الأجيال الجديدة التي لا تقبل على الصحف المطبوعة، فإن الصحف العربية وجدت أنه من غير الممكن تجاهل شبكة الإنترنت برغم غياب التخطيط ودراسات الجدوى، وعدم وضوح مستقبل الصحافة الإلكترونية أمام الناشرين العرب[1].

وتشير الدراسات الخاصة بالصحف الإلكترونية العربية على الإنترنت إلى أن غالبية الصحف الإلكترونية تحتوي على 90% من المادة التحريرية المطبوعة، ورغم ذلك فإن الصحف الإلكترونية العربية التي ليس لها إصدارات مطبوعة آخذة في الظهور على شبكة الإنترنت وبنسب متفاوتة، وتعتمد الصحف الإلكترونية المتوافرة على الإنترنت في بثها للمادة الصحافية على ثلاث تقنيات هي تقنية العرض كصورة، وتقنية بي دي افPDF وتقنية النصوص [2] وتختلف هذه التقنيات فيما بينها، على مستوى عرض وتخزين المادة الصحافية، ولكنها تجتمع في عدم إمكانية البحث والاسترجاع الآلي لمعلومات معينة من الطبعات اليومية الجارية، أو من الطبعات السابقة المتوافرة آلياً، إلا في حالات محددة[3].

3. تحديات تواجه الصحافة الإلكترونية العربية:

على الرغم من أن عمر الصحافة الإلكترونية العربية قد قارب العقدين من الزمان فإنها لم تحظ على صعيد الانتشار بما حظيت به في البلدان الغنية كالولايات المتحدة على سبيل المثال، رغم أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي في تزايد مستمر كما تدل إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن المشكلة ليست في معدل الانتشار ولكن في التوازن بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تستأثر فيه دول الخليج بالنسبة الأكبر كما هو الحال مع قطر الذي تصل النسبة

(1) رضا أمين ، **مرجع سابق**، ص 116

(2) شعيب الغباشي، **بحوث الصحافة الإلكترونية**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب،2010) ص 27

(3) عبد الأمير الفيصل، ، **مرجع سابق**، ص 205

فيها إلى نحو 80% فإن النسبة في السودان والعراق لا تتعدى 2% أو 3% على التوالي، وهو ما يجعلنا نطلق على إعلام الإنترنت أنه إعلام الأغنياء حتى الآن[1].

وبالإضافة إلى محدودية الاستخدام، هناك أيضاً محدودية الانتشار لظاهرة الإنترنت التي تتطلب توفير بنية اتصالية تفتقر بعض الدول العربية إليها، وهذا ما يؤدي إلى بطء وقلة انتشار الإنترنت وبالتالي قلة انتشار الصحف الإلكترونية، كذلك قلة المحتوى العربي على شبكة الإنترنت بنسبة 3% فقط انعكس بدوره على قلة انتشار الصحف الإلكترونية؛ فضلاً عن محدودية المقروئية العربية عموماً وللصحف الإلكترونية خصوصاً وانصراف العرب إلى استخدام الإنترنت كوسيلة للترفيه أكثر، أثّر بدوره على الصحف الإلكترونية.

وعلى الرغم من أن الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي تحاول أن تدخل المنافسة الإعلامية والتقنية بكل ما تستطيع فإنها تواجه قيوداً متنوعة تكنولوجية وتشريعية وإدارية، تحد كثيراً من قدرتها على تعزيز الحريات الجديدة في المجتمع العربي [2]، كما تواجه جملة من الصعوبات منها: أن مفهوم الصحافة الإلكترونية لا يزال يعتريه بعض الغموض وعدم وضوح الرؤية في الهوية والهدف، وقصور المناهج الدراسية والعلمية في الجامعات العربية عن تدريس مادة الصحافة الإلكترونية، وإن كانت بعض المقررات والمساقات بدأت تظهر في الجامعات العربية إلا أنها ما زالت قاصرة على الجانب النظري الذي لم يدمج بين النظرية والتطبيق[3]، ضعف التمويل وعدم وجود عائد مادي من الإعلانات أو الاشتراكات أو التسويق، مثل الذي توفره الصحافة الورقية، وندرة وجود الصحافي الإلكتروني المدرب وإلمامه بالتقنيات الرقمية المتعددة، التي تحتاج إلى مهارة ودراسة وتدريب، وتأخر دخول الصحافة الإلكترونية إلى الكثير من الدول العربية، وغياب الإطار القانوني والأنظمة والقوانين العربية التي تنظم الصحافة الإلكترونية، ما لها وما عليها، ولهذا يتعاظم الاهتمام بأمن المعلومات الإلكترونية وسلامته [4]، المنافسة الشرسة من مصادر الأخبار والمعلومات العربية والدولية والأجنبية التي صدرت لها طبعات إلكترونية منافسة باللغة العربية و عدم وضوح مستقبل النشر عبر الإنترنت في ظل عدم وجود قاعدة مستخدمين جماهيرية واسعة

---

(1) حسام حمدان،"المواقع الإخبارية العربية دراسة وصفية لموقع الجزيرة نت على الشبكة العنكبوتية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة،2014) ص57

(2) شعيب الغباشيي ، **مرجع السابق**، ص 109

(3) حسام حمدان، **مرجع سابق**، ص 58

(4) عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص205

بسبب ضعف البنية التحتية الاتصالية في معظم دول الوطن العربي [1]، تعرض الصحف الإلكترونية لعمليات الهكرز وهو ما يقابل عملية التشويش على وسائل الإعلام الأخرى (راديو وتلفزيون) يجعل هذه الصحف عرضة للتوقف بعض الوقت أو تغيير مضمونها بما يسيء لها وللمؤسسة التابعة لها أو حتى الدولة الصادرة عنها[2].

رابعاً: أنواع الصحف الإلكترونية:

يتم تصنيف الصحف الإلكترونية حسب الاعتبارات الآتية:

1. حسب وجود أصل مطبوع :

أ. **الصحف الإلكترونية الكاملة:** وهي على صورتين؛ الصحف التي تصدر إما عن مؤسسات صحفية لها إصدار مطبوع، ومع ذلك لا يشترك الإصدار الإلكتروني مع الإصدار المطبوع إلا في اسم المؤسسة التابعين لها، أو تلك الصحف التي تصدر بشكل إلكتروني مستقل دون الارتباط بإصدار مطبوع بحيث تؤسس الصحيفة على أنها الكترونية مثل صحيفة إيلاف السعودية[3].

ب. **نسخ إلكترونية من الصحف المطبوعة:** وهي تلك الإصدارات التي تصدر عن الصحيفة الورقية الأم حرصاً منها على توصيل أخبارها على شبكة الإنترنت[4]، وهي على شكلين صحف إلكترونية تقدم المضمون الورقي كاملاً كما هو بعد تحويله إلى الشكل الالكتروني، وصحف إلكترونية تقدم بعض المضمون الورقي[5].

2. حسب نوع التقنية المستخدمة في الموقع:

وهو ما يعرف بأنماط نقل النص على شبكة الإنترنت، وتنقسم الصحف الإلكترونية إلى أربعة أنواع:

---

(1) رضا أمين، **مرجع سابق**، ص 117

(2) حسام حمدان، **مرجع سابق**، ص 58

(3) منار محمد، **مرجع سابق**، ص24

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص24

(5) رضا أمين ، **مرجع سابق**، ص 99

أ. **الصحف الإلكترونية التي تستخدم تقنية الجرافيك التبادلي:** والذي يتيح نقل صورة شكلية من بعض مواد الصحيفة الورقية إلى موقعها على الإنترنت [1].

ب. **الصحف الإلكترونية التي تستخدم تقنية النص المحمول:** ويتيح نقل النصوص والأشكال والرسوم والصفحات كاملة من الصحيفة الورقية إلى موقعها على الشبكة بشكل مطابق تماما للنسخة الورقية مثل جريدة السفير اللبنانية.

ج. **الصحف الإلكترونية التي تستخدم تقنية النص الفائق:** وهو النمط الذي يتيح وضع نصوص الصحيفة الإلكترونية بشكل مستقل عن نصوص الصحيفة الورقية، ويستفيد من إمكانيات الإنترنت المتعددة، وأهمها الجمع بين النص والصورة والصوت ولقطات الفيديو وإمكانية توافر خدمات البحث والأرشيف ونسخ النصوص مثل جريدة الأهرام والرياض والبيان [2].

د. **صحف إلكترونية تجمع بين نمط النص الفائق والنمط المحمول:** للاستفادة من مزايا النظامين.

خامساً: الخصائص الاتصالية للصحف الإلكترونية :

تتسم الصحافة الإلكترونية بالعديد من الخصائص الاتصالية، التي تنطلق من قدرات شبكة الإنترنت كوسيلة اتصال حديثة، وتتمثل أبرز الخصائص الاتصالية للصحافة الإلكترونية فيما يلي:

1. التفاعلية:

وتطلق هذه السمة على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين وباستطاعتهم تبادلها، حيث تستخدم الصحف هذا الأسلوب من خلال خاصية النص المترابط والفائق الذي يتضمن وصلات لنقاط داخل الموضوع الصحفي المنشور [3].

2. الآنية:

ويقصد بها تقديم الصحف الإلكترونية لخدمات إخبارية آنية، تستهدف إحاطة مستخدميها بآخر الأخبار، والمعلومات في مختلف المجالات و ملاحظة تطورات الأحداث المتلاحقة، وتميز هذه السمة الفريدة الصحافة الإلكترونية مقارنة بالصحيفة التقليدية، فلم تعد الممارسة الصحفية في البيئة

---

(1) رضا أمين ، **مرجع سابق** ، ص ص100-101

(2) حسني نصر، **مرجع سابق**، ص107

(3) ماجد تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص 128-129

الإعلامية الفورية مقيدة بما اصطلح على تسميتهDead line ، كما أنها غير مقيدة بوقت الإعداد، والطبع، والتوزيع[1].

3. استخدام الوسائط المتعددة:

يكتسب استخدام عناصر الوسائط المعددة مثل: الصور المتحركة، والثابتة، والأصوات، والمؤثرات السمعية والبصرية، أهمية خاصة ترتبط بدور العناصر المرئية في تسهيل متطلبات العرض للوسائل المختلفة كما أنها تساعد على تقديم محتوى متميز ومؤثر، بما يلاءم احتياجات واهتمامات مستخدمي الإنترنت[2].

رغم أن الميزة الرئيسية للوسائط المتعددة هي استخدام أكثر من وسيلة إلا أن المواقع الالكترونية مازالت تميل إلى استخدام الوسيلة الأم التي تنحدر منها؛ وهي أعمدة النصوص، ويرجع غياب عدم توظيف الوسائط المتعددة بفعالية إلى غياب المحرر المتكامل القادر على استيعاب مهارات مختلفة [3].

3. العمق المعرفي والنشر على نطاق واسع :

تتميز الخدمات الصحفية المقدمة في الصحف الإلكترونية بالعمق المعرفي والشمول، ويتهيأ ذلك من اتساع المساحة لهذه الصحف، حيث لا ترتبط الصحف الإلكترونية شأنها في ذلك شأن المواقع الإلكترونية بقيد أو مساحة، كما في الصحف المطبوعة [4]، إضافة إلى إمكانية اختراق الحدود والحواجز والمسافات دون موانع أو رقابة وبشكل فوري ورخيص التكاليف، وذلك من خلال تطور التكنولوجيا، واتساع شبكة الإنترنت، لتغطي كافة دول العالم [5].

4. تحديث المضمون وإمكانية التعديل والتصحيح:

وفرت الصحافة الإلكترونية باعتمادها على التقنيات السهلة التي توفرها الحاسبات الإلكترونية، تحديث خدماتها الإخبارية، بشكل مستمر طوال اليوم، وإمكانية التعديل، والترتيب في النص

---

(1) ماجد تربان ، **المرجع السابق**، ص 132

(2) حسنين شفيق، **الإعلام الالكتروني**، ط2 (القاهرة : دار الكتب العلمية،2006) ص 40

(3) منار محمد، **مرجع سابق**، ص 34

(4)Massy, B. & Levy, M., Interactivity Online Journalism, and English language web news papers in Asia، **Journalism and mass Communica on quarterly**, vol.67 No.1, spring 1999, p.138

(5) ربحي عليان، **النشر الالكتروني** ، ط1(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،2010) ، ص237

والعنوان والصور، وكذلك إمكانية تحريره بطريقة سريعة، ودون تكلفة تذكر، مقارنة بالصحف المطبوعة [1]

5. اللاتزامنية وقابلية التحويل:

وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للمستخدم، ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه[2]، لأن الصحيفة الإلكترونية توفر إمكانية عرض الموضوع الصحفي متضمناً عدة وسائل مثل: الصور الحية، والرسوم المتحركة، والصوت، بالإضافة إلى النصوص، وهو ما يتيح للمستخدم فرصة الاختيار من بين العناصر المختلفة [3]

6. سهولة التعرض وتعدد خيارات التصفح:

وتتحقق سهولة التعرض التي تتسم بها الصحف الإلكترونية من خلال التزام مضامينها بسمات تحريرية مميزة، تركز على الوضوح والاختصار، إضافة إلى إفادة هذه الصحف من الوسائط المتعددة لدعم ما تقدمه من مضامين[4]، وإتاحة التصفح الحر أمام القراء، لاستخدامها نظام النصوص الفائقة التي توفر للمستخدم إمكانية التجول بأنحاء موقع الصحيفة الالكترونية وربطه بالمضامين ذات الصلة ببعضها (المترابطة) التي تكون داخل الموقع نفسه[5].

7. الأرشيف الإلكتروني الفوري:

توفر الصحف الإلكترونية العديد من الطرق التي تمكن المستخدم من الاطلاع على الأعداد السابقة للصحيفة بسهولة عبر قاعدة البيانات الخاصة بالصحيفة، والحصول على كافة المعلومات من الأرشيف الإلكتروني[6].

8. قياس رجع الصدى والحصول على إحصاءات:

منحت تقنيات الصحافة الإلكترونية عملية رجع الصدى إمكانيات حقيقية لم تكن متوفرة من قبل في وسائل الإعلام، وخصوصاً بالنسبة للصحافة الورقية [7] حيث تتيح غالبية مواقع الصحف الإلكترونية حقول خاصة لتعليقات القراء والمتصفحين وإبداء رأيهم في محتوى المادة الإعلامية

---

(1) ماجد تربان، الاعلام الالكتروني الفلسطيني ، **مرجع سابق،** ص 90

(2) عبد الأمير الفيصل، ، **مرجع سابق،** ص 25

(3) ماجد تربان ، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني ، **مرجع سابق،** ص 87

(4) حسني نصر، **مرجع سابق،** ص 104

(5) منار محمد ، **مرجع سابق،** 33

(6) **المرجع السابق نفسه،** ص 40

(7) ماجد تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، **مرجع سابق،** ص 140

المنشورة على الموقع، إضافة إلي إمكانية الحصول على إحصاءات حول أعداد قراء الصحيفة، ومعرفة المواضيع الأكثر قراءة والأكثر تعليقاً وغيرها [1].

سادساً: الصحافة الإلكترونية في فلسطين:

شهدت الحياة الفلسطينية بعد عام 1994م تطورات متلاحقة على صعيد علاقة الفلسطينيين مع الاحتلال، وعلى صعيد الوضع الصحفي فقد انعكست هذه التغيرات عليه، حيث تم إقرار قانون المطبوعات والنشر عام 1995 م، وتأسست صحف ومجلات يومية وأسبوعية وشهرية وحكومية، وتأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية والإعلان عن تأسيس الفضائية الفلسطينية، وتأسست وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

ويُؤرخ البعض دخول الإنترنت إلى الأراضي الفلسطينية عند منتصف التسعينيات من القرن الماضي، على يد أكاديميين في الجامعات الفلسطينية، بالتعاون مع زملائهم من الفلسطينيين بالجامعات الأمريكية، وتحديداً في عام 1994 حيث تم استحداث أول شركة خاصة لتقديم خدمات الإنترنت، وكذلك استحداث "شبكة الأكاديمية الفلسطينية" كمنظمة غير ربحية بدعم من السلطة الوطنية الفلسطينية، لتقديم خدمات الإنترنت في مؤسساتها وفي الجامعات ومراكز البحوث [2].

ومع حلول عام 1998 وصل عدد الشركات المزودة لخدمة الإنترنت بفلسطين إلى تسع شركات، وبدأ يتضاعف عدد المؤسسات المستفيدة من هذه الخدمة، وفي العام 2000 حصلت فلسطين على مجال خاص بها على شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت[3].

ومنذ أن حصلت فلسطين على مجالها الخاص على شبكة "الإنترنت " ازداد عدد المؤسسات والشركات الفلسطينية المسجلة ضمن المجال لفلسطيني بشكل مطرد [4] وتمكن الإنترنت بسرعة كبيرة من احتواء وسائل الإعلام التقليدية الفلسطينية، حيث عمدت معظم الصحف والمجلات،

---

(1) محمود علم الدين، **الفن الصحفي**، ط1(القاهرة: دار أخبار اليوم، 2004) ص133

(2) سعيد أبو معلا، قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني والتعددية الحزبية، **مجلة التسامح**، العدد الرابع، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2006، ص 65.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، **التقرير السنوي2011**، www.pcbs.gov.ps ، تاريخ دخول الموقع 2014/12/15

(4) الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير المكتب الإقليمي العربي**، رام الله : 2014 www.ituarabic.org، تاريخ دخول الموقع 2014/12/15

ومحطات التلفزة، إلى فتح نافذة لها عبر "الإنترنت"، لإدراكها ضرورة السرعة في نقل الأخبار والمعلومات ومواكبة كل المتغيرات.

وعند مقارنة الصحافة الإلكترونية في فلسطين بالدول العربية الأخرى، نجد أن فلسطين قد عرفت الصحافة مبكرًا، إذ ظهرت صحيفة "القدس" و"الحياة الجديدة" و"البلاد" في حزيران (يونيو) 1996م على موقع "أمين الذي تملكه مؤسسة الأنترنيوز " http:www.amin,org ، بمنطقة الشرق الأوسط، وصحيفة "الأيام" في تموز (يوليو) 1996 م، تبعتها صحف أخرى منها: "الرسالة"، و"الاستقلال"، و"الكرامة"، و"المنار"، و"أخبار الخليل" وغيرها[1]، وأقبل الفلسطينيون بأعداد متزايدة على بناء مواقع صحفية جديدة على الإنترنت باستمرار؛ لمواكبة مختلف المجالات؛ الأمر الذي يجعل الحديث عن أرقام دقيقة صعب إلى حد ما، فلا يوجد تحديد دقيق لعدد المواقع الصحفية الفلسطينية على الإنترنت [2]، واشتدت ذروة نشاط الإعلام الإلكتروني الفلسطيني مع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م بظهور العديد من المواقع الإلكترونية الإخبارية.

و ظهرت صحف إلكترونية في فلسطين بحتة لا يوجد لها إصدار مطبوع مثل صحيفة دنيا الوطن التي أسست عام 2003 كأول صحيفة إلكترونية فلسطينية تهتم بالشأن الفلسطيني وتواكب الأحداث المحلية والعربية والعالمية، التي رأى القائمون عليها أنها جاءت لقلة الإمكانيات المادية التي تتطلبها عملية إصدار الصحيفة المطبوعة، إضافة إلى المحاولات التي برزت في فلسطين لإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية [3].

1. أنواع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

يتواجد نوعان منها:

أ. **النسخ الإلكترونية من الصحف المطبوعة:** تمثل الصحف الإلكترونية التي تعتمد على وجود نسخ مطبوعة لها[4]، مثل الصحف اليومية الأربعة التي تصدر في فلسطين وهي (القدس – الأيام – الحياة الجديدة – فلسطين)، وأيضاً هناك مواقع إلكترونية للصحف التي تصدر بصورة نصف أسبوعية مثل موقع صحيفة الرسالة، وموقع صحيفة الاستقلال،

---

(1) جواد الدلو ، **مرجع سابق**، ص2

(2) محمود خلوف، **مرجع سابق** ، ص 7

(3) ماجد تربان ، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني ، **مرجع سابق**، 120

(4) **المرجع السابق نفسه** ، ص120

وموقع صحيفة الرأي الحكومية، والعديد من الصحف التي لاحقت التطور وأصدرت لها مواقع إلكترونية.

ب. **الصحف الإلكترونية الكاملة:** وهي صحف إلكترونية لا يوجد لها أصل مطبوع، وتعتمد فقط على النشر الإلكتروني المتكامل والمتفاعل، حيث تقوم على بث رسائل إلكترونية إلى جمهور غير محدود جغرافياً[1]، ومنها: صحيفة دنيا الوطن، ووكالة معاً، ووكالة صفا، وموقع سما، وموقع القدس الآن، وغيرهم الكثير من المواقع التي تصدر في غزة.

2. خصائص الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

لا تختلف المواقع الإلكترونية الفلسطينية كثيراً عن المواقع العربية والدولية من النواحي الفنية والتقنية، لكن الاختلاف يكمن في معالجتها للقضايا على الساحة الفلسطينية، وما يرتبط بها من تداعيات بدرجات متفاوتة من موقع إلى آخر، فمن الخصائص التي تميزت بها الصحافة الإلكترونية الفلسطينية عن غيرها من الصحف الإلكترونية العربية والدولية[2]:

أ. تعريف الرأي العام العربي والدولي بقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في الدفاع عن قضيته العادلة، ومواجهة الدعاية الإسرائيلية التي يروجها عبر وسائله الإعلامية، وذلك من خلال توفيرها الدائم للمعلومات.

ب. ربط الصحيفة بالشارع الفلسطيني من خلال توفير زاوية إخبارية يومية وإتاحة الفرصة أمام القارئ الفلسطيني للتعبير عن رأيه و التواصل داخل الوطن الواحد وفي هذا محاولة للتغلب على المعوقات الإسرائيلية المتعلقة بالإغلاق والحصار الشامل للمناطق بين فينة وأخرى.

ج. التوافر المجاني، وإلى هذه اللحظة لا يوجد أي موقع إعلامي فلسطيني يقدم خدماته في الصحافة الإلكترونية بدفع أي اشتراك، بل تقدم رسالتها وكامل خدماتها الإضافية مجانا بدون مقابل. ونجد أن غالبيتها تستخدم البرامج المساعدة فهي تقدم موادها دون أي مشاكل إلا ما ندر.

د. تحقيق الهوية الفلسطينية، من خلال عرضها لقضايا المواطنين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وبيان حجم المعاناة، والتمييز العنصري الذي يتعرضون له كونهم مواطنين من الدرجة الثانية في الكيان الصهيوني[3].

---

(1) خالد معالي، **مرجع سابق**، ص 36.

(2) ماجد تربان، الإعلام الإلكتروني الفلسطيني ، **مرجع سابق** ، ص ص 124- 126

(3) ماجد تربان ،الإعلام الإلكتروني الفلسطيني ، **مرجع سابق** ، ص 125

هـ. إمكانية كسر رقابة وجبروت أية سلطة حيث أنها استطاعت تجاوز ملاحقات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة السلطة الفلسطينية بما توفر لها من تقنيات الثورة التكنولوجية، كما أنها تتمتع بهامش حرية كبير مقارنة بالصحافة العربية كون الاحتلال من يتحكم بتزويد خدمة الإنترنت[1].

3. معوقات ومشاكل الصحافة الإلكترونية الفلسطينية:

تعاني الصحافة الإلكترونية الفلسطينية من عدة إشكاليات تنعكس سلباً على بنيان المجتمع وتماسكه، ولاسيما مع وجود إمبراطوريات إعلامية على الشبكة العنكبوتية تتبع كل فصيل أو حزب، وتعج بالمعلومات غير الدقيقة التي لا تتخذ من المصداقية مبدأ [2]، واتفقت الآراء على عدة معوقات، منها:

أ. غياب التخطيط و الرؤى الإستراتيجية للصحافة الإلكترونية في فلسطين لدى القائمين عليها وقلة الكفاءات البشرية التي تتعامل معها والاعتماد على كوادر غير مؤهلة أو مدربة في بعض الأحيان مما يضعف دورها ويساهم في إعاقة رسالتها وانتشارها [3].

ب. ندرة وجود مواقع صحفية إلكترونية خارجة عن سيطرة الأحزاب السياسية في الضفة وقطاع غزة مما يعكس حالة التجاذب السياسي الكبير في الساحة الفلسطينية [4].

ج. عدم وجود تشريعات أو قوانين أو ميثاق شرف للصحفي الفلسطيني لتوضيح مبادئ وأخلاقيات مهنة الصحافة الإلكترونية ووضع ضوابط للالتزام بها لحماية الصحفي الإلكتروني الفلسطيني ودعم حقوق الملكية الفكرية[5].

د. ضعف مصادر التمويل والدخل، فليس هناك من وكالة أنباء أو موقع إخباري مكتفٍ ذاتياً بشكل كامل؛ مما يضطر البعض إلى القبول بالتمويل الخارجي القادم من مؤسسات ومنظمات أجنبية ذات أجندات و شروط معينة ربما لا تكون مقبولةً فلسطينياً [6].

---

(1) خالد معالي ، **مرجع سابق**، ص 96

(2) أمين أبو وردة ، الصحافة الالكترونية نجاح في اختبار الحرية وإخفاق في الجودة، **مجلة مدى الإعلام**، العدد الثالث ، بتاريخ 2011/11، ص 19

(3) يحيي المدهون، **مرجع سابق** ، ص59

(4) أمين أبو وردة ، **مرجع سابق** ، ص 19

(5) خالد معالي ، **مرجع سابق**، ص 64

(6) هبة لاما، المواقع الفلسطينية أسيرة الاستنساخ، **مجلة مدى الإعلام**، العدد الثالث،2011/11، ص 25.

هـ. قرصنة المعلومات، و يرى بعض المتخصصين أن الصحف الالكترونية هي نسخ كربونية عن بعضها البعض، إضافة إلى سرقة المعلومات والموضوعات الصحفية من بعض المواقع دون الإشارة إلى المصدر [1].

و. ضعف الإمكانات التقنية الحديثة في المواقع الفلسطينية نتيجة ضعفها المادي، إضافة إلى بطء خط الإنترنت [2].

4. سبل تطوير واقع الصحافة الفلسطينية الإلكترونية:

تطور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية يتطلب عدة سبل أهمها[3]:

أ. إيجاد جهة ضابطة لعمل المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية، و أن لا يسمح بإنشاء مواقع دون توفير المقومات الأساسية لإدارتها، بحيث تكون هناك شروط قوية وواضحة وملزمة، تجعل من الصعب على أي فرد فتح وسيلة إعلامية مرخصة دون أن تكون بمواصفات مهنية عالية.

ب. الارتقاء بالعاملين في الصحافة الإلكترونية، وتأهيلهم نظريًا وعمليًا على تقنيات الإنترنت والوسائط المتعددة، للتغلب على نقاط الضعف التي تعتريهم.

ج. بلورة رؤى استراتيجية للصحافة الإلكترونية وإعداد خطط لتنظيم العمل المؤسسي المنظم من قبل المعنيين والمسئولين.

د. سن القوانين وإقرار التشريعات التي تحمي الصحفي الإلكتروني الفلسطيني وتدعم حقوق الملكية الفكرية وضرورة وجود ميثاق شرف صحفي فلسطيني لتوضيح مبادئ وأخلاقيات مهنة الصحافة الإلكترونية ووضع ضوابط للالتزام بها.

هـ. إيجاد آليات تعزز من مهنية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية وتطويرها، وفق نظرة عصرية مستنيرة تنسجم مع الواقع الفلسطيني وتدعو إلى بناء إعلام إلكتروني في مناخ من

---

(1) هبة العمراني، **الصحافة الالكترونية الفلسطينية الإخبارية**، موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2010/6/10، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200971.html. تاريخ دخول الموقع:2014/10/12

(2) هبة لاما، **مرجع سابق** ، ص 25

(3) محمود خلوف، **الصحافة الالكترونية والغرف في التقليدية**، موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2008/1/12 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/01/12/118572.html ، تاريخ دخول الموقع 2014/10/13

الاستقلالية والحرية المسئولة والمهنية العالية ومتسارعة النمو والتأثير بشكل ينسجم مع خصوصية الواقع الفلسطيني.

و. تدارس التعامل مع الصحافة الإلكترونية بعناية فائقة بهدف تطويرها وتعزيز مهنيتها بعيدا عن القيود الحزبية وتجنب الاعتماد على التمويل الأجنبي، أو التمويل المرتبط بأجندات معينة لضمان تحقيق الشفافية والبعد عن الحزبية.

ز. ضرورة التركيز على مواكبة العصر وتطوير استخدام الوسائط الإعلامية المتعددة من قبل المواقع الفلسطينية.

المبحث الثالث

الإعلام والقضايا الاقتصادية المحلية

يعبر الاقتصاد عن قوة الشعوب ومستوى حضارتها، والاقتصاد القومي يعني دولة قوية ومستوى معيشة مرتفعاً وأساساً لبناء نظام ديمقراطي قائم على التعددية ، والعكس صحيح فالدول التي تعاني اقتصادياتها ضعفاً وتهلهلاً، وتعتمد على حياتها بشكل كبير على المساعدات الخارجية، تظل رهينة للدول المانحة.

ولقد كان الاقتصاد سببا رئيساً في انتشار وسائل الإعلام، واهتمت الصحافة منذ فترة مبكرة بالأخبار الاقتصادية، ومن ثم توسعت التغطية، خاصة مع بداية القرن العشرين، لتشاهد وتقرأ صفحات متخصصة وصحفا ومجلات اقتصادية بحتة [1].

أولاً: مفهوم الإعلام الاقتصادي:

بالرغم من أن مصطلح الإعلام الاقتصادي طغى في السنوات الأخيرة على مفهوم الإعلام التنموي، و بالتالي تعاظم دور الإعلام الاقتصادي إلاّ أن الملاحظة الأولية التي يمكن تسجيلها أثناء محاولة تحديد هذا المفهوم، هو عدم وجود تعريف مطرد و موحد للإعلام الاقتصادي[2].

ويعرف د.ناظم الشمري الإعلام الاقتصادي أنه" نشر المعلومة الاقتصادية باستخدام الفنون الصحفية المتنوعة كالخبر والتحقيق والمقال والكاريكاتير بأسلوب بسيط يلائم جمهور الصحافة على اختلاف مستوياتهم وذلك بهدف التوضيح والتفسير والتحليل والنقد والتأثير وتكوين اتجاه معين لدى الرأي العام والدفاع عن وجهة نظر المجلة تجاه الأحداث والسياسات الاقتصادية والسياسية والداخلية والخارجية "[3].

في حين ذهب د.حسين الزويني إلى أن الإعلام الاقتصادي المتخصص هو:" الإعلام المعني أساساً بمعالجة الأحداث والظواهر والتطورات في الحياة الاقتصادية بجوانبها المختلفة والهادف إلى التأثير في مسارات التطور والتغيير في الحياة الاقتصادية بما يعبر عن أفكار القوى

---

(1) عبد الناصر النجار، **الكتابة الإبداعية للصحافة**، ط1(رام الله : شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2009) ص 109

(2) لويزة– كريمة عباد ، دور التلفزيون الجزائري في التنمية لاقتصادية دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشر" **رسالة ماجستير**، غير منشورة (الجزائر، جامعة الجزائر، 2004)، ص 24

(3) ناظم الشمرى، **الإعلام الاقتصادي**، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2012) ص 103

التي تملك هذه الإعلام وتوجهه ويخدم مصالحها"، أو هو كل مادة إعلامية أو إعلانية تظهر في وسائل الإعلام الجماهيرية أو المتخصصة بهدف طرح أو معالجة أو متابعة قضية اقتصادية لها أهمية على المستوى العام أو الخاص" [1].

ويعتبر عبد الناصر النجار الصحافة الاقتصادية أنها "مجموعة التغطيات التي تتعامل بشكل يومي مع كافة القضايا الاقتصادية التي تهم المواطن، سواء كانت قضايا جماعية أو قضايا فردية، وتركز عليها وتفسرها بشكل مبسط بحيث يكون المواطن قادراً على تحليل وفهم المعطيات والمعلومات المطروحة وكيفية تأثيرها على مجريات حياته اليومية" [2].

ويرى د.إسماعيل إبراهيم الصحافة الاقتصادية:" بأنها تلك التي تهتم بالمضمون الاقتصادي بكل قضاياه الرئيسية والفرعية، وتركز عليه بكل تأثيراته المختلفة على جوانب الحياة المتعددة وتتسم بأنها جادة تتعامل مع مضمون جاد، وتعتمد بشكل أساسي على المعلومات والبيانات والإحصاءات والأرقام، وهي تتخطى الحدث إلى تحليله وتفسيره وربطه بغيره من الأحداث أو المسببات والنتائج[3].

وتعرف الباحثة الإعلام الاقتصادي: "بأنه الإعلام المعني بنشر المعلومات التي تشتمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث عن الموضوعات الاقتصادية المختلفة التي تهم المواطن بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الايجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي ".

ثانياً: نشأة الإعلام الاقتصادي:

إن ارتباط العملية الإعلامية بالاقتصاد ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي حقيقة ممتدة منذ ظهور الإعلام بشكله الجماهيري، ونشأ الإعلام الاقتصادي مبكراً في أوروبا في بريطانيا بوجه الخصوص– بفضل التقاليد السائدة في الممارسات التجارية في سوق لندن، ومنذ عام 1700م بدأت الصحف البريطانية تنشر إعلانات تجارية معظمها يتعلق بالعمل والعمال وحركة الأسواق، حيث ظهرت أول نشرة أسعار في صحافة العالم في عام 1750م وفي عام 1793م ظهرت صحيفة هامدين وهي أول صحيفة اقتصادية أمريكية، في عام 1835م بدأ توماس برينتس ليتل ينشر عموداً مالياً في صحيفة هيرالد واستمر في عرض أفكاره الاقتصادية حيث اعتبر في نظر

(1) حسين الزويني، **القنوات الفضائية والإعلام الاقتصادي** ، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 38.

(2) عبد الناصر النجار، **مرجع سابق**، ص 110 – 115.

(3) إسماعيل إبراهيم ، **الصحفي المتخصص** ، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001) ص275

الكثيرين مؤسس علم الاقتصاد الأمريكي الذي أشار في عمله الصحفي إلى عدم نشر الأخبار المملة والطويلة بدون تحليل عميق أو استنتاجات صائبة حيث إنه نصح بالدقة والإيجاز[1].

وفي آخر عام1851 م تأسست وكالة رويترز عن طريق مؤسسها رجل الأعمال الألماني جوليوس رويتر لجمع المعلومات المتخصصة للمحترفين في قطاع خدمات المال والأسواق العالمية المختلفة، بعد ذلك لاحظت وكالة الأسوشيتد برس الانطلاق الناجح لوكالة رويترز في هذا القطاع حتى قررت في السبعينات الاشتراك مع مجموعة دار جونز التي تهتم بالشئون الاقتصادية والتجارية والمالية بصورة رئيسية وقامت بتأسيس وكالة إعلامية تابعة هي: "AP_DOW_JONES التي أصبحت من أكثر القطاعات الإعلامية نشاطاً في توزيع الخدمات الاخبارية الاقتصادية [2].

وشهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انتعاشة كبيرة في إصدار العديد من الصحف المتخصصة، وكان من بينها الصحافة الاقتصادية مثل مجلة الاقتصاد الزراعي 1950 ومجلة الاقتصاد والمحاسبة 1951 ومجلة الأهرام الاقتصادي في يونيو1980[3].

ويمكن تحديد أهم عوامل ظهور الإعلام الاقتصادي وتطوره بحيث أصبح يشكل منظومة إعلامية متكاملة، على النحو الآتي [4]:

أ. ازدياد ثقل الحياة الاقتصادية في مجمل الحياة العامة للمجتمع وتقدم الموضوع الاقتصادي على سلم الأولويات ليحتل الموقع المناسب له على جدول أعمال المجتمعات .

ب. ظهور الطبقة الوسطى، الواسعة والمتعلمة مما أدى إلى تزايد اهتمامها بالشأن الاقتصادي وتسارع اندفاعها باتجاه الاهتمام بالسياسات المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

ج. إدراك القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة أهمية الموضوع الاقتصادي واندفاعها باتجاه القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة الاقتصادية.

د. ترك الموضوع الاقتصادي برجه العادي التقليدي ولم تعد بالتالي المسألة الاقتصادية تهم نخبة محدودة مغلقة على حد ذاتها، وأصبح الموضوع الاقتصادي موضوعاً عاماً وجماهيرياً بامتياز، يعني أن كل فرد من أفراد المجتمع لأنه يؤثر على الجوانب المختلفة من حياة الفرد والمجتمع.

---

(1) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص 103

(2) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص43

(3) ناظم الشمرى ، **مرجع سابق**، ص 103

(4) حسين الزويني، **مرجع سابق** ، ص42

وتطورت المسائل الاقتصادية بشكل مثير للاهتمام بحيث لا يمكن لإعلام ناجح أن يعزف عن متابعة القضايا الاقتصادية، حتى أصبح الإعلام الاقتصادي نشاطاً اقتصادياً هاماً خلال السنوات الأخيرة، وأضحى وجود مؤسسات إعلامية متخصصة بالشئون الاقتصادية أمراً حيوياً في العديد من البلدان الصناعية وإلى حد ما في البلدان النامية [1].

ثالثاً: أهمية الإعلام الاقتصادي:

يشكل الإعلام الاقتصادي إشكالية في عملية الّتنمية الاجتماعية و خاصّة في الدول السائرة في طريق النمو، و رِهاناً لمواصلة التطور و التفوق و السيطرة على الميكانزمات الاقتصادية للدول المتقدمة [2]، **و يُمكنُ أن نلخَّص أهمية الإعلام الاقتصادي في الآتي :**

أ. كشف المعطيات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي، مما يتيحُ فهم ذلك المحيط ، والإحاطة بمختلِف المشاكل و الرهانات و التطورات [3].

ب. التصدي لأهم مشكلات الواقع وأكثرها ارتباطاً وتأثيراً على حياة المواطن العادي اليومية وهي المشكلة الاقتصادية بكل أبعادها وجوانبها [4].

ج. يعملُ على ضمان الحقوق الاقتصادية للمواطن بحمايته من كل الممارسات الاقتصادية المنافية للقانون من الاحتكار والغش وعدم توفير المعايير المطلوبة في التسيير وذلك من خلال ما يقدمه من تحقيقات وتحاليل ومتابعات لمختلف الملّفات والظواهر في الميدان الاقتصادي [5].

د. تحريك عجلة الاقتصاد والإعلان والإعلام عن التحولات التي تحدث في دنيا المال والأعمال وتعزيز مفهوم المنافسة والجدوى والعائد المالي والمردود الاقتصادي [6].

---

(1) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص 285

(2) بلقاسم إمام ، "الإعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري : من خلال دراسة جمهور حصة المؤشر الاقتصادي"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، 2004) ص38

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص38

(4) ناظم الشمري **مرجع سابق** ، ص 16

(5) بلقاسم إمام ، **مرجع سابق** ،ص 39

(6) ناظم الشمري ، **مرجع سابق**، ص 106

هـ. صناعة الحدث وتحديد خيارات الاستثمار ومعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، من خلال دعمه للشفافية وإيضاحه للصورة الحقيقية للواقع [1].

و. يعملُ الإعلام الاقتصادي على الإدماج الاقتصادي على أساس التكامل بين المؤسسات لخلقِ جو اقتصادي مُتكامل وذلك عن طريق المعلومة، و كذا الإشهارُ الذي يُدعِّمُ العملية التَّسويقيةَ ومن ثم عملية الإنتاج [2].

ز. المساهمة في توعية الرأي العام ونشر الثقافة الاقتصادية في المجتمع كالتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية حتى يستطيع الفرد أن يعرف حقوقه وواجباته[3].

ح. دعم خطط التنمية في الدول العربية، وتوفير البيانات والمعلومات وترشيد السلوك الاقتصادي لدى الأفراد والمؤسسات والدول، واجتذاب رأس المال الأجنبية [4].

رابعاً: سمات الإعلام الاقتصادي:

يمكن تحديد سمات الإعلام الاقتصادي المتخصص من خلال معرفة المجال الاقتصادي الذي يحدد سلوكه ويرسم أبعاده الاقتصادية في تفسير الأحداث الاقتصادية والتي يمكن توضيحها كالآتي[5]:

أ. المجال الاقتصادي: يتميز المجال الاقتصادي بالاتساع، فهو يضم جوانب متعددة(زراعة– صناعة– تجارة– خدمات)، تدخل في علاقات تأثر وتأثير متبادل مما يجعل المحلل الاقتصادي يتميز بتشابك علاقاته وتعقيد ظواهره وتأثره أحياناً، إلى درجة الخضوع إلى عوامل غير اقتصادية بل سياسية وعسكرية واجتماعية.

ب. الموضوع الاقتصادي: يتميز الموضوع الاقتصادي بأهميته الحاسمة لأنه يتعلق بتطورات وقضايا جذرية في حياة الفرد والمجتمع، وكذلك يتميز بجديته وافتقاره إلى الكثير من عناصر الإثارة والجاذبية التي يندفع الإعلام لاستغلالها.

ج. الحدث الاقتصادي: من خصائص الحدث الاقتصادي أنه يسعى غالباً للوصول إلى المتلقي العام والمتوسط، وذلك بعكس الحدث الرياضي أو السياسي او الفني.

---

(1) عيسي الحمصي، **واقع الصحافة الاقتصادية العربية**، ط1 (الكويت: المؤلف ، 2014) ص 26

(2) بلقاسم إمام ، **مرجع سابق** ، ص39

(3) محمد قيراط، **مرجع سابق** ، ص 3

(4)عيسي الحمصي، **مرجع سابق**، ص 28

(5) حسين الزويني ، **مرجع سابق**، ص47

د. أساليب المعالجة: تفرض خصوصية المجال والموضوع والحدث والجمهور استخدام أساليب معالجة مناسبة وهذا يفسر استخدام التغطية الإخبارية التفسيرية في الإعلام الاقتصادي، أما فيما يتعلق باللغة فإن خصوصية الموضوع تفرض استخدام لغة ذات طابع تخصصي، تبذل جهوداً دائمة لتطويعها لمتطلبات الإعلام الجماهيري.

هـ. الجمهور: يتميز جمهور الإعلام الاقتصادي المتخصص بأنه في الغالب جمهور نوعي إلى حد بعيد، يتميز بارتفاع مستواه التعليمي والثقافي والتخصصي، كما انه جمهور معنى ومهتم وجدي ، وربما مختص.

خامساً: وظائف الإعلام الاقتصادي:

وقد حدد د. إسماعيل إبراهيم عدة وظائف للصحافة الاقتصادية تتمثل في[1]:

أ. تغطية الأحداث الاقتصادية بشكل دقيق وصحيح وشامل.

ب. تقديم الخلفيات والتفسيرات التي توضح الأحداث الاقتصادية وتضعها في سياقها السليم.

ج. طرح كافة الآراء حول القضايا الاقتصادية المختلفة ومساعدة القراء من خلال النقاش والحوار على تكوين رأي وفهم سليم حول هذه القضايا.

د. تقديم المادة التي تساعد القراء في التعرف على كيفية الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع من استهلاكية وصيانة والحصول على القروض والائتمانات البنكية.

هـ. حث الجماهير وتعويدها على المشاركة في إدارة مجتمعها والمساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل يجعلها مشاركة في القرار الاقتصادي.

و. الإسهام في دعم ومؤازرة قضايا التنمية الشاملة للمجتمع في كافة المجالات وذلك من خلال تقديم جميع المعلومات الصحيحة والكاملة التي تكفل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التنموية والاعتماد على الموارد الذاتية وتطويرها.

سادساً: أنواع الإعلام الاقتصادي:

يُمكن الّتمييز بين ثلاثة أنواع من الإعلام الاقتصادي تختلِف فيما بينها و يتضح من خلال هذا التصنيف المجالُ الذي تجري فيه دِراستنا و النوع الذي نعنِيهِ بالدِّراسة و هذه الأنواع الثلاثة هي كما يلي:

---

(1) اسماعيل ابراهيم، **مرجع سابق** ، ص ص 276- 277

أ. الإعلام الاقتصادي داخل المؤسسة :

هو شكل إعلامي اتصالي داخلي يتميز بالخاصية التقنية الإحصائية، والتي تعبِّر عن كمية المعلومات الرقمية والوصفية للمادة الاقتصادية كنتيجةٍ للجهد الإنتاجي وكذا أنماط مُختلِف العمليات التجارية التي تتميز بالمُواصفات التقنية البحتة.

ويُفيدُ هذا الإعلام في اتِّخاذ القرارات الإدارية المختلفة داخل المشاريع، ويُساعِدُ على القيام بمختلِف الوظائف المتابِعة للنشاط الاقتصادي من صياغة المخططات وإجراءات الّتنظيم والرقابة والمُتابعة، وعلى أساس هذا العمل الإعلامي يتعاملُ الاقتصاديُّ مع الآخرين في مجال عملِه ويُمكِّنه من بناء تصوراته للمستقبل، و يُوجِّه سير عملِه وفق الأهداف المرسومة [1]

ب. الإعلام الاقتصادي لدى المؤسسات الإعلامية :

وهو الّنوع الذي يهُمُّنا في دراستنا هذه، و يتعّلق الأمرُ هنا بجملةِ المُمارسات الصحفية باختلافِ الأشكال الفنية للّتحرير واختِلاف المؤسسات الإعلامية المتعّلقة بسير الّنشاط الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد مادًة دسمة لوسائل الإعلام بمعالجة مواضيع الصفقات الهامة مما أدى إلى تخصص وسائل إعلام بأكملها صحف و قنوات تلفزيونية في الإعلام الاقتصادي، يستمدُّ هذا النوع تفاصيله في كثيرٍ من الأحيان من الّنوع الأول باعتباره يُوفِّرُ الإحصاءات والمعلومات الّتقنية وتلك المُتعّلقة بالّتسيير وهو ما يُفيدُ عملَ وسائل الإعلام حول عالم الاقتصاد [2]، **و تضم منظومة الإعلام الاقتصادي:**

ب/1 **المنظومة الصحفية الاقتصادية:** التي تشمل الصفحات الاقتصادية المتخصصة في الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات الاقتصادية الأسبوعية والشهرية والفصلية[3] ، حيث حرصت معظم الصحف اليومية أو الأسبوعية على أن يكون لديها صفحات يومية متخصصة عن قضايا الاقتصاد عادة ما تكون في حدود صفحتين أو صفحة على الأقل، ثم ظهرت الإصدارات الاقتصادية المتخصصة بإصدارات أسبوعية ثم تطورت إلى إصدارات يومية، ثم اتجهت بعضها إلى أن يكون لديها ملاحق متخصصة أسبوعية في قطاعات معينة [4] .

---

(1) بلقاسم إمام، **مرجع سابق** ، ص 40

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 41

(3) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص 43

(4) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص137

ب/2 **المنظومة الإذاعية الاقتصادية:** وتشمل جميع المواد والبرامج الاقتصادية التي تبثها الإذاعة كما تشمل المحطات الإذاعية المتخصصة بالحياة الاقتصادية [1] وذلك لمواكبة التيار الجارف والتحدي الكبير من قبل وسائل الإعلام المرئية[2] .

ب/3 المنظومة التلفزيونية الاقتصادية: وتضم جميع المواد والبرامج والأركان المتخصصة بالحياة الاقتصادية في محطات التلفزيون الثابتة والفضائية [3]، وتطورت الأحداث مؤخراً لتكون هناك العديد من الفضائيات الاقتصادية المتخصصة التي تتناول العديد من القضايا الاقتصادية[4]

ب/4 **المنظومة الإلكترونية الاقتصادية:** نتيجة لحاجة السوق الاقتصادي إلى معلومات واسعة وسريعة لرصد تقلبات الأسعار ودراسة موازين العرض والطلب ظهرت الحاجة إلى الإعلام الاقتصادي "النفطي" بعد تولى منظمة (الأوبك)، فضلاً عن أهمية الإعلام كوسيلة مهمة في حرب المعلومات والإشاعات، وخدمة المسئولين عن الصناعة وتنوير الرأي العام بأهم التطورات والأحداث في هذه الصناعة الحيوية وتقديم المعلومات التحليلية والإحصائية عن حركة أسواق النفط وأسعاره[5]، لذا حرصت مواقع الانترنت خاصة الإخبارية منها على أن يكون لديها صفحات بعناوين مختلفة للاقتصاد والأعمال ولم يخلو موقع على الانترنت خاصة تلك التي تمثل الصحافة الالكترونية من وجود تحليلات وتقارير وتحقيقات اقتصادية[6].

يذكر أن عبارة الإعلام الاقتصادي الإلكتروني تتكون من قسمين رئيسين الإعلام الالكتروني والاعلام الاقتصادي، ووفقاً لهذا التقسيم فإن قضية الإعلام الاقتصادي الالكتروني تعاني من ضعفين رئيسين هو ضعف البنية الإعلامية الالكترونية من جهة وضعف الإعلام الاقتصادي من جهة أخرى[7].

ج.الإشهار: وهو نوع من الخطاب الإعلامي يتوجهُ إلى شرائح واسعةٍ أو مُعينةٍ، بهدف جلبها لاقتناء سلعةٍ ما أو الإقبال على خدماتٍ مُعينة، والغاية منه هو التّرويج بغرض تحقيق أكبر قدرٍ من الرِّبح، ويُعتبرُ الإشهارُ استثمارًا كونه إعلام للترويج الاقتصادي، فهو لا يأخذ الشكلَ الإعلامي

(1) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص44
(2) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص 137
(3) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص44
(4) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص138
(5) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص44
(6) ناظم الشمرى، **مرجع سابق**، ص138
(7) **المرجع السابق نفسه** ، ص138

الإخباري فحسب أي إخبارُ المستهلكين عن سلعةٍ جديدة وتسويقها لهم، بل يهدف عن طريق تلك العملية الإعلامية إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد أو إقناعهم بشراء سلعةٍ ما أو الإقبال على خدمةٍ معينة" [1].

سابعاً: مواصفات المحرر الاقتصادي:

إن المحرر الصحفي يساهم بشكل أساسي في التنمية الشاملة من أجل إيجاد وعي اقتصادي لدى الجمهور وحتى تتحقق هذه الصفات لا بد من:

أ. أن يتصف بالأمانة العلمية في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، وأن يجعل مصلحة القارئ نصب عينيه، وأن يكون الهدف هو إيصال المعلومة الصحيحة والدقيقة والكشف عن الفساد والانحراف ومعوقات التنمية [2].

ب. أن يكون قادراً على جعل أنباء الاقتصاد مفهومة ومثيرة للاهتمام وشرح ما يعرضه على القارئ لذلك يجب أن يكون فاهماً للمادة التي سيشرحها وللمصطلحات الاقتصادية المختلفة [3].

ج. القدرة الكبيرة على إقامة العلاقات على أساس من الثقة المتبادلة لأنه هذه العلاقات تعني السرعة في إيصال المعلومة والمعرفة المستمرة بحالة السوق والأوضاع الاقتصادية [4].

د. أن يكون ملما بالأنظمة والقوانين الاقتصادية والمطبقة في البلد الذي يعيش فيه وكذلك معرفة كافة العوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية للدولة والاطلاع الدائم بالمشاريع الجديدة [5].

هـ. القدرة على فهم المصطلحات الاقتصادية المختلفة مثل صندوق النقد الدولي– صناديق الاستثمار– التضخم وغيرها من المصطلحات التي يتعذر على المتلقي فهمهما [6].

و. أن يتمتع بالدقة الشديدة فالأخطاء في هذا المجال من الصعب تدارك الأخطار التي تنتج عنها بعد نشرها حتى لو تم تصحيحها، فربما علامة عشرية واحدة توضع في مكان غير صحيح تفقد القراء ملايين خاصة في وقت الأزمات [7].

---

(1) بلقاسم إمام، **مرجع سابق** ، ص 42

(2) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص 26

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص 25

(4) عبد الناصر النجار، **مرجع سابق**، ص131

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص 131

(6) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص49

(7) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص 26

ز. أن يمتلك القدرة التحريرية في كافة الأشكال الفنية الصحفية من خبر وتقرير إخباري وقصة والبحث عن التحقيقات الصحفية الاقتصادية ذات الأهمية القصوى للمجتمع بشكل عام [1].

ح. متابعة الأبحاث الاقتصادية والأكاديمية ومعرفة الجديد منها والحصول على التقارير المالية والاقتصادية السنوية لمؤسسات القطاع العام أو الخاص أو الأهلي وتقديمها للجمهور [2].

ثامناً: مصادر الإعلام الاقتصادي:

يحتاج الصحفي إلى مصادرَ متخصصة متنوعة لأي قصة إخبارية اقتصادية يقوم بإعدادها وفي معظم الحالات، يتعين على الصحفيين البدء من الأعلى وإجراء مقابلات مع صناع القرار الرئيسيين؛ إذ يمكن لهذه المصادر توفير الأرضية ووضع قصص وتقييمات إخبارية جديدة عن الاتجاهات التجارية والاقتصادية [3].

وتتنوع المصادر الإخبارية للمحرر الاقتصادي تبعاً للأنشطة الاقتصادية، ففي مختلف مجالات الحياة اليومية أصبحت القرارات الفردية أو الجماعية تعتمد على المعلومة الاقتصادية، وإن نوعية المعلومة الاقتصادية تعتمد على ظروف الحصول عليها التي يجب أن تكون معروفة من قبل المستفيد منها لكي يستطيع الحكم على صدقها من عدمه، وهناك عدة مصادر يلجأ إليها المحرر الاقتصادي للحصول على الأخبار الاقتصادية منها [4]:

أ. وزراء المجموعة الاقتصادية وكبار المسئولين فيها وتلك الوزارات هي التخطيط والاقتصاد والمالية والسياحة والعمل وكبار المسئولين فيها.

ب. المسئولون عن المصالح والمؤسسات المالية والاقتصادية والشركات الصناعية والإنتاجية العاملة في البلاد

ج. أفراد البعثات الاقتصادية والصناعية والفنية المتصلة بشئون الإنتاج والصناعة والتي ترسل إلى الدول الخارجية.

د. مكاتب الخبراء الاقتصاديين والمحاسبين التجاريين والقانونيين ورجال الجمارك والضرائب والغرف التجارية واتحادات العمال وغيرها من التجمعات المهنية.

---

(1) محمد الحروب، **مرجع سابق**، ص 23

(2) عبد الناصر النجار، **مرجع سابق**، ص 131

(3) مارجي فريني، أنيا شيفرين وجين فولبي، **الصحافة التجارية تغطية أخبار الشركات والأسواق والمالية والاقتصاد الاوسع**، المركز الدولي للصحفيين، من منشورات جامعة كلومبيا، 2004، ص 8

(4) حسين الزويني، **مرجع سابق**، ص52

هـ. المراكز والأقسام الاقتصادية التابعة للجهات المختلفة وأقسام وأستاتذة التجارة والاقتصاد والمؤتمرات الاقتصادية والصناعية والإنتاجية في الداخل والخارج والمعارض الإنتاجية المختلفة.

و. التقارير والأبحاث والمجلات التي تصدرها مراكز البحوث وكليات التجارة والاقتصاد وغيرها من الجهات العاملة أو المتصلة العاملة بالأنشطة الاقتصادية والتنموية

ز. جماهير المستهلكين والمتعاملين في مختلف الدوائر الاقتصادية ومراكز المعلومات ووكالات الأنباء التي تقدم خدمات اقتصادية متنوعة.

تاسعاً: محددات الكتابة الصحفية للإعلام الاقتصادي:

لا شك أن الكتابة للصحافة الاقتصادية تحتاج إلى نوع من التخصص، وهناك محددات أو بعض القواعد التي يجب على الصحفي أخذها في الاعتبار عند معالجة المادة الاقتصادية وكتابتها أياً كان الشكل الذي يعالج به الصحفي المادة الاقتصادية، كالآتي:

أ. **تجنب استخدام المصطلحات الاقتصادية المتخصصة** ذات طابع أكاديمي غير مفهوم، لأن عدم قدرة القارئ على فهم المصطلح تعني حرمانه من تفسير معلومة ربما تكون هي الأكثر أهمية في المادة الصحفية، ولكن في كثير من الأحيان يضطر المراسل الصحفي إلى استخدام هذه المصطلحات لعدم وجود بديل عنها، عند ذلك لابد من توضيح محدد وتفسير لهذه المصطلحات من أجل تقريب المعنى العام للقارئ أو تمكينه من الاستفادة بالحد الأدنى من المعلومة التي تم تقديمها له [1].

ب. **أنسنة المواضيع الاقتصادية:** إن التغطية الاقتصادية لا تعنى بالمطلق، أرقاماً وإحصائيات صماء، ولكن لابد من ضرورة أنسنة هذه الأرقام والإحصائيات وإظهار مدى تأثيرها على واقع الحياة للناس بورودها على لسان أحد المصادر الحية يضيف نوعاً من المصداقية والإنسانية ويخفف من حدة المادة الاقتصادية وصعوبتها وجمودها [2].

ج. **البحث عن أفكار وموضوعات مبتكرة:** والابتعاد عن التغطية السطحية للقضايا والمواضيع الاقتصادية، وتجنب متابعة البيانات الصحفية **التي** تقدم معلومات من وجهة نظر أحادية، وعدم الاكتفاء بالمعلومات الواردة فيها لا يساهم الصحفي في عملية تضليل الجمهور [3].

---

(1) عبد الناصر النجار، **مرجع سابق**، ص 120

(2) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 46

(3) مارجي فريني، أنيا شيفرين وجين فولبي، **مرجع سابق**، ص 9

د. **توضيح دلالات النشاط الاقتصادي والمالي:** بتقديم كافة وجهات النظر والآراء التي تصب في كافة الاتجاهات من أجل تقديم المعلومة المهمة للقارئ وإعطاءه تفصيلات واضحة عن النتائج المحتملة من هذا النشاط الاقتصادي [1].

هـ. **المهنية العالية في تقديم المعلومة:** من الضروري أن يراعي الصحفي مفهوم المهنية الذي يعني تغطية الموضوع من كافة جوانبه وطرح كل وجهات النظر وعدم حذف معلومات مهمة أو إضافة معلومات تغير من اتجاه الموضوع والابتعاد عن التحيز [2].

و. **استخدام الإحصاءات ومقارنتها:** تمثل الأرقام والإحصائيات روح المادة الاقتصادية وبعض الأرقام يكون ذكرها ضرورياً بل إن عدم وجودها يمثل خللاً في التحرير، لذا يجب أن تكون الأرقام أو المؤشرات صحيحة ودقيقة مع مراعاة الوضوح والتسلسل واستخدام الرسوم البيانية والجداول وذكر مصدر البيانات والمعلومات الواردة لما يعزز من مصداقيتها [3].

ز. **الشمولية في تغطية الأحداث والقضايا الاقتصادية:** فقد يفرض ظهور ظاهرة معينة في مجال ما التوسع في تغطيتها في تلك الفترة ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب التغطية في المجالات الأخرى وأن تعطي الاهتمام حسب أهميتها بالنسبة للمواطن [4].

عاشراً: المشكلات التي يعاني منها الإعلام الاقتصادي:

يعانى الإعلام الاقتصادي من بعض مواطن الضعف والسلبيات تتمثل فيما يلي:

أ. ضعف الأداء المهني وغياب التخصص، وكذلك قلة المجلات والصحف الاقتصادية المتخصصة وتداخل الإعلان مع الإعلام وسيطرة وكالات العلاقات العامة على المعلومة الاقتصادية في بعض الأحيان، وتداخل الاقتصاد مع السياسة.

ب. نقص الكوادر العاملة في الصحافة المهتمة بالشؤون الاقتصادية، بحيث ليس هناك أي تخصص فيما يخص الاقتصاد الإعلامي [5].

---

(1) عبد الناصر النجار، **مرجع سابق**، ص120

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 120

(3) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 44

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص 47

(5) عبد الحاج، **الإعلام الإقتصادي السوري .. المشكلات والحلول**، موقع سكايز http://www.skeyesmedia.org/ar/a/Articles/2641، بتاريخ 2014/9/16، تاريخ دخول الموقع 2014/11/12

ج. ضيق حيز الابتكار والتجديد في المضمون التحريري والإخراج الصحفي والتركيز على الإيجابيات وإهمال السلبيات وعدم اهتمام القراء بالقضايا الاقتصادية [1].

د. ندرة المعلومات وغياب الشفافية والقصور المهني في مجال الإعلام الاقتصادي، الأمر الذي يسهم في تشويه وتضارب المعلومة الاقتصادية [2].

هـ. ضعف معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول الخليج، وبالتالي فإن التفاعل بين المواطن والاقتصاد كان ضعيفاً، والأداء الاقتصادي في الدول العربية، أيضاً لم يصل إلى الحد الذي يؤثر في حياة الناس.

و. تغييب الأخبار الاقتصادية عن المشهد العام للإعلام وعدم إعطائها أهمية وبالتالي إغفال الدور المتعاظم للاقتصاد في حياة المجتمعات والدول والأفراد [3].

حادي عشر: الصحافة الاقتصادية في فلسطين:

1. نشأة الصحافة الاقتصادية في فلسطين:

بدأت الصحافة الاقتصادية في فلسطين منذ نشأة الصحافة عام 1876م لأن الاقتصاد أساس الصحافة [4]، ففي العهد العثماني كانت بداية الصحافة المتخصصة على شكل صفحات أو أبواب خصصتها صحف ومجلات عامة للشئون التجارية والزراعية مثل صحيفة النجاح عام 1908 لصاحبها ومحررها علي الريماوي، وفي عهد الانتداب البريطاني سارت الصحافة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الصحافة السياسية، لأن نشاط الحركة الوطنية السياسية في زمن الانتداب لم ينفصل عن النشاط الاقتصادي [5].

وشهدت العشرينات صدور خمس نشرات اقتصادية عالجت المشكلات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن الهجرة الصهيونية. إضافة إلى جريدة حيفا عام 1921 لإيليا زكي وكان اتجاهها اشتراكياً عمالياً، ثم تبعتها جريدة اتحاد العمال، وأصدرت الغرف التجارية نشرات خاصة، كان أولها النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية 1924، والمجلة التجارية لغرفة تجارة حيفا 1925،

---

(1) محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص 13

(2) عيسى الحمصي، **مرجع سابق**، ص 14

(3) عبد الحاج، **مرجع سابق**

(4) نشأت الأقطش، **أستاذ الإعلام بجامعة بيرزيت**، مقابلة تلفونية بتاريخ 2014/10/19

(5) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، ط1(غزة: مكتبة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،2000)، ص38

وصدرت في القدس مجلة الاقتصاديات العربية 1935 التي تولى رئاسة تحريرها فؤاد سابا وعادل جبر [1].

وبعد حرب 1948 صدرت ثماني نشرات اقتصادية تدافع عن العمال والفلاحين، وكان من بينها العامل العربي عام 1945 والمجلة الزراعية العربية عن شركة الصناعات الكيميائية الامبراطورية (في الشرق) في مدينة يافا [2]، أما في عهد الإدارة المصرية والإدارة الأردنية فظهرت الصحافة الاقتصادية كصفحات متخصصة في صحف عامة مثل جريدة غزة أسسها وترأس تحريرها خميس أبو شعبان عام 1951 و كانت أسبوعية وتبحث في الموضوعات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وجريدة الصراحة جريدة يومية صدرت عن النادي القومي في مدينة غزة عام 1952، تولى رئاسة تحريرها معين بسيسو وسعيد فلفل وكانت سياسية اجتماعية ثقافية اقتصادية عامة [3].

أما في ظل الاحتلال الإسرائيلي فقد ظهرت الصفحات المتخصصة في الصحف والمجلات العامة نحو: (القدس، الشعب، الفجر، الميثاق، الأسبوع الجديد)، كما صدرت المجلات المتخصصة في مجالات مختلفة منها الاقتصاد مثل مجلة الرائد الاقتصادية [4]، وفي ظل السلطة الوطنية ظهرت الصحافة الاقتصادية بشكل أوسع حيث ظهرت الصحف اليومية ، منها على سبيل المثال "الاستقلال" "الأيام" و"الحياة الجديدة"، وفي عام 1998 صدرت صحيفة "صوت الجماهير" ، وفي عام 1999 ظهرت مجلة اقتصادية فصلية تصدر باللغة الإنجليزية واسمها " Palestinian executive" عن جمعية رجال الأعمال الفلسطينية[5].

وفي عام 2009 صدرت إلى جانب الصفحات المتخصصة مجلات متخصصة حيث صدر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار- العدد الأول من "مجلة السياسات الاقتصادية" وتعتبر أول مجلة اقتصادية علمية متخصصة تصدر في الأراضي

---

(1) **الصحافة العربية**، الموسوعة الفلسطينية ، بدون تاريخ
http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-، تاريخ دخول الموقع 10/20، 2014

(2) **المرجع السابق نفسه**

(3) جواد الدلو، الصحافة الرياضية في فلسطين، **مجلة كلية التربية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 1998، ص 4

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص 5

(5) الصحافة العربية، **مرجع سابق**

الفلسطينية وترأس تحريرها د. محمد اشتية[1] وملاحق متخصصة ملاحق متخصصة مثل ملحق حياة وسوق في صحيفة الحياة الجديدة في 2011/4/18 وملحق القدس الاقتصادي يصدر شهرياً في صحيفة القدس، وملحق الملف الاقتصادي في صحيفة فلسطين في 2012، كما صدرت صحف اقتصادية متخصصة مثل صحيفة الاقتصادية الأسبوعية 2012/2/8 التي تعد الصحيفة الفلسطينية المتخصصة الأولى في تخصصها الاقتصادي، ورئيس تحريرها محمد أبو جياب، التي تصدر عن شركة أقلام تك للإعلام والنشر في قطاع غزة، ولها موقعها الالكتروني العالمي والذي يتناول الاقتصاد المحلي والدولي وهو www.eqtesadia.ps [2]، ثم تلتها صحيفة الحدث الفلسطيني التي صدرت في 2013/11/12 وترأس تحريرها سامي سرحان، وهي صحيفة أسبوعية اقتصادية اجتماعية ثقافية، تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر، وتواكب العالم الإلكتروني من خلال موقع الحدث الإلكتروني www.alhadath.ps [3]

2. واقع الصحافة الاقتصادية في فلسطين:

لا يوجد اهتمام خاص بالصحافة الاقتصادية الفلسطينية، ولكن بدأ الاهتمام بها مع ضرورة تواجد تنوع في الإعلام، وضرورة متابعة بعض التغيرات الاقتصادية فظهرت الحاجة المباشرة إلى الصحافة الاقتصادية؛ لذا نجد أن هناك تقدم بسيط في هذا المجال [4].

ورغم أن الصحافة الفلسطينية قد عرفت الصحافة الاقتصادية منذ نشأتها إلا أنها لا تزال تجربة حديثة العهد وضعيفة، ولعل ذلك يرجع للأسباب الآتية:

أ. الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة والمتعاقبة على فلسطين، حيث ارتبط العمل الإعلامي في فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي، الأمر الذي انعكس على طبيعة معالجة الصحف فغلب عليها الطابع السياسي لعرض الشئون السياسية [5].

---

(1) المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، إصدار العدد الأول من مجلة السياسات الاقتصادية متوفر على http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id=651#، تاريخ دخول الموقع 2014/11/12

(2) موقع صحيفة الاقتصادية، نافذة من نحن متوفر على www.alhadath.ps ، تاريخ دخول الموقع 2014/11/11

(3) موقع صحيفة الحدث، نافذة من نحن متوفر على www.alhadath.ps ،تاريخ دخول الموقع 2014/11/11

(4) فريد أبو ضهير، **أستاذ إعلام بجامعة النجاح**، مقابلة تلفونية بتاريخ 2014/10/20

(5) نشأت الأقطش، **مرجع سابق**

ب. الضعف الاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني الذي يجعلنا نفتقر إلى وجود الخبر أو الحدث الاقتصادي، حيث يؤثر الواقع الاقتصادي للمجتمع على مدى قوته الاقتصادية وعلى عملية نموه وتطوره وينعكس هذا الواقع في حجم الاهتمام الذي يكرسه أفراده للموضوع الاقتصادي ومدى وعيهم لهم [1].

ج. إن النشأة الأولى للصحافة الفلسطينية جاءت على يد أدباء وكانت صحافة أدبية ناقدة ساخرة عن طريق لسان الحيوان، حيث ظهرت الكثير من الصحف الأدبية، لذلك لم يتم الاهتمام بالقضايا الاقتصادية [2].

د. ضعف الوعي المجتمعي للشأن الاقتصادي وقلة وجود صحفيين مختصين يجيدون كتابة اللغة الصحافية الاقتصادية [3].

هـ. أن معظم الصحف كانت عابرة وسريعة الزوال واتسمت بقصر عمرها نتيجة للصعوبات المالية وضعف إمكانياتها المهنية وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي [4].

و. عدم وجود اهتمام بالإعلام الاقتصادي كتخصص حتى الآن، وعدم وجود متخصصين يمكن أن يدرسوا مساقات إعلامية اقتصادية [5].

ولكن نشهد في الآونة الأخيرة محاولات أولية تسير على خطى ثابتة نحو تأسيس إعلام اقتصادي، حيث كانت الصحف الفلسطينية تخصص صفحات للاقتصاد، ومع مرور الوقت أصبح هناك ملاحق، إلى أن تطور الأمر لتصدر صحفًا اقتصادية متخصصة، ثم تطورت إلى صحف تخصصت في قطاع داخل الاقتصاد مثل العقارات والاتصالات والبنوك وغيرها [6].

واستطاع الإعلام الاقتصادي الفلسطيني أن ينتزع مساحة لا بأس بها في الصحف وفي المواقع الإلكترونية، مكنته من أن يشكل نموذجاً يستحق الفحص والدراسة فالصحف الفلسطينية

---

(1) أمل جمال، **الصحافة الاقتصادية وغيابها عن صفحات إعلامنا المحلي**، مجلة سجال، رام الله، العدد الرابع، تموز 2013، ص 2

(2) نشأت الأقطش، **مرجع سابق**

(3) أمل جمال، **مرجع سابق**، ص 2

(4) فلسطين أون لاين، **الإعلام الاقتصادي الفلسطيني.. على أي عتبة يضع قدميه؟**، بتاريخ 2014/6/4، http://felesteen.ps/details/news/93943/ ، تاريخ دخول الموقع 2014/12/20

(5) نشأت الأقطش، **مرجع سابق**

(6) أمل جمال، **مرجع سابق** ، ص 2

اليومية الثلاث "القدس، الأيام، الحياة" تمكنت من أن تخصص صفحات تعنى بالاقتصاد في نسختها الورقية ونوافذ اقتصاد في نسختها الإلكترونية [1].

3. سبل الارتقاء بالصحافة الاقتصادية في فلسطين:

إن الارتقاء بالإعلام الاقتصادي الفلسطيني يتطلب عدة أمور منها:

أ. تحسين البيئة اقتصادية فلا يمكن الحديث عن إعلام اقتصادي في حين أن مجتمعنا فلسطينياً لا يملك اقتصادًا خاصًا به أو إنتاجًا محليًّا فالمجتمع الفلسطيني مجتمع استهلاكي متعلق بالاقتصاد الإسرائيلي [2].

ب. تشغيل صحافيين مختصين في مجال الاقتصاد في إعلامنا المحلي [3].

ج. خلق مستهلك للإعلام الاقتصادي، فالتطرق للإعلام الاقتصادي دون خلق مستهلك له سيؤدي إلى تهميشه ووضعه في أسفل سلم أولويات الصحافة ولخلق هذا المستهلك علينا العمل إلى جانب التغطية المهنية البحثية عن أنسنة الموضوع الاقتصادي [4].

د. تدريس مساقات اقتصادية متخصصة لدى طلبة الإعلام بشكل عام، وافتتاح تخصصات تحمل الإعلام الاقتصادي، خاصة وأن أخبار المال والأعمال من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي [5].

هـ. عقد دورات اقتصادية بشكل دوري ومستمر لصقل وتعزيز ما لدى الصحفي من معلومات اقتصادية وزيادة فهمه للانعكاسات والنتائج للحركات الاقتصادية في بلده والعالم [6].

و. وجود رؤية واضحة واستراتيجية للإعلام الاقتصادي من خلال تقديم برامج ومواضيع تمس الحياة الاقتصادية الفلسطينية [7].

---

(1) عمار جمهور، **الصحافة الاقتصادية المحلية والدعاية المجانية**، شبكة الانترنت للإعلام العربي أمين، 2011/10/9، http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=15924 ، تاريخ دخول الموقع 2014/12/12

(2) حامد إغبارية، **إعلام قاصر ومجتمع مستهلك**، مجلة سيجال، العدد الرابع، تموز 2013، ص ص 17-18

(3) أمل جمال، **مرجع سابق**، ص 2

(4) حامد اغبارية، **مرجع سابق**

(5) فلسطين أون لاين، **مرجع سابق**

(6) **المرجع السابق نفسه**

(7) **الإعلام الاقتصادي علم مفقود في فلسطين**، صحيفة القدس، 2011/9/19، http://www.alquds.com/news/article/view/id/204037، تاريخ دخول الموقع 2014/9/19

الفصل الثالث

نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها

المبحث الأول: مضمون القضايا الاقتصادية المحلية

المبحث الثاني: شكل القضايا الاقتصادية المحلية

نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها

استعرض هذا الفصل، نتائج الدراسة التحليلية التي أجرتها الباحثة على مواقع الصحف اليومية الفلسطينية، وقد استخدمت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لجميع المواد الصحفية الخاصة بالقضايا الاقتصادية المحلية والمنشورة في صحيفتي الدارسة، خلال الفترة الزمنية التي تمتد من تاريخ 2014/1/1م وحتى 2014/4/31م أي لمدة ثلاثة شهور.

وتم الحصر من خلال البحث في أرشيف صحيفتي الدراسة في هذه المدة الزمنية ، حيث بلغت عدد موضوعات القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفة الحياة الجديدة (146) موضوعاً وفي موقع صحيفة فلسطين (129) موضوعا بإجمالي (275) موضوعاً.

وعرض هذا الفصل مبحثين: الأول يستعرض مضمون القضايا الاقتصادية المحلية، الخاص بتحليل مضمون مواقع الصحف اليومية الفلسطينية، والتعرف على مدى اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية مصادر المعلومات لديها والأساليب المتبعة في المعالجة، وتحليل هذه النتائج ورصد أوجه الشبه والاختلاف بين الصحفيتين ، والثاني يستعرض شكل القضايا الاقتصادية المحلية.

المبحث الأول: مضمون القضايا الاقتصادية المحلية:

أولاً: القضايا الاقتصادية المحلية:

جدول رقم (4)

يوضح أهم القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / القضية	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
بطالة	42	25.3	31	23.3	73	24.4
فقر	31	18.7	27	20.3	58	19.4
إغلاق المعابر	21	12.6	35	26.3	56	18.8
رواتب	23	13.9	23	17.3	46	15.4
مشاريع صغيرة	31	18.7	11	8.3	42	14
ارتفاع الأسعار	18	10.8	6	4.5	24	8
المجموع *	166	100	133	100	299	100

* المجموع لا يساوى عدد الموضوعات التي تم تحليلها لأن الموضوع قد يحتوي على أكثر من قضية اقتصادية محلية

تشير نتائج الجدول السابق اهتمام صحيفتي الدراسة بالقضايا الاقتصادية المحلية، حيث حازت قضية البطالة على المرتبة الأولى بنسبة 24.4% ، يليها قضية الفقر بنسبة 19.4%، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة قضية ارتفاع الأسعار بنسبة 8%.

وأظهرت نتائج الدراسة أن صحيفة الحياة الجديدة والتي اختلفت إلى حد ما مع نتائج صحيفة فلسطين بنسب التناول لأهم القضايا الاقتصادية المحلية؛ أن قضية البطالة حازت على المرتبة الأولى بنسبة 25.3%، وفي المرتبة الأخيرة قضية ارتفاع الأسعار بنسبة 10.8%.

فيما بينت نتائج صحيفة فلسطين أن قضية إغلاق المعابر التجارية حازت على المرتبة الأولى بنسبة 26.3%، ثم جاءت بالمرتبة الأخيرة قضية ارتفاع الأسعار بنسبة 4.5%.

ويلاحظ تشابه صحيفتي الدراسة بالقضايا الاقتصادية بقضايا البطالة والفقر بسبب ارتفاع معدلها في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات، نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي؛ لارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي وفرض الحصار والإغلاق منذ سنوات.

كما تشير النتائج إلى الاختلاف في اهتمام الصحيفتين بالقضايا الاقتصادية المحلية المختلفة، حيث ظهر في التحليل اهتمام صحيفة فلسطين متزايداً بقضايا إغلاق المعابر التجارية، وقضايا الفقر، وقضايا الرواتب عن صحيفة الحياة الجديدة.

وترجع الباحثة ارتفاع تناول قضية إغلاق المعابر التجارية في صحيفة فلسطين كونها تصدر من قطاع غزة وارتباطها بشكل مباشر بسكان قطاع غزة الذي يقع ضمن اهتمام الجمهور، فيما يرجع اختلاف نسبة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة؛ للظروف الاقتصادية في قطاع غزة غير المناسبة لتمويل أو تنفيذ مشاريع صغيرة بسبب الحصار الإسرائيلي.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة أمل دراز (2008) التي أظهرت أن فترة الدراسة لصحيفتي المال والاقتصادية شهدت اهتمام ببعض المشكلات الاقتصادية كارتفاع الأسعار والغلاء والبطالة[1]، وتختلف مع دراسة لمياء البحيري (2008) التي أكدت أن القضايا الاقتصادية (التضخم وارتفاع الأسعار) حصلت على المراتب الأولى في صحيفتي الدراسة ضمن ترتيب القضايا العامة في المجتمع المصري [2].

(1) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 193

(2) لمياء البحيري، **مرجع سابق**، ص 112

ثانياً: المصادر الصحفية:

جدول رقم (5)

يوضح المصادر الصحفية للقضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / المصدر الصحفي	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
بدون مصدر	72	49.3	69	53.5	141	51.3
مندوب	26	17.8	23	17.8	49	17.8
وكالات	24	16.4	20	15.5	44	16
مراسل	17	11.7	7	5.4	24	8.7
كاتب مقال	3	2.1	8	6.2	11	4
متعدد المصادر	4	2.7	2	1.6	6	2.2
المجموع	**146**	**100**	**129**	**100**	**275**	**100**

بتحليل بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن المصادر الصحفية في صحيفتي الدراسة التي تناولت القضايا الاقتصادية المحلية بدون مصدر حصلت على المرتبة الأولى بنسبة 51.3%، تلاها المندوب الصحفي بنسبة بعيدة هي 17.8%، فيما حازت الوكالات على المرتبة الثالثة، ثم المراسل الصحفي ، وكاتب مقال، واحتلت فئة متعدد المصدر المرتبة الأخيرة بنسبة 2.18%.

وأظهرت بيانات صحيفة الحياة الجديدة أن تناول القضايا الاقتصادية المحلية بدون مصدر حصل على المرتبة الأولى بنسبة 49.3%، فيما حازت فئة كاتب مقال على المرتبة الأخيرة بنسبة 2.1%.

فيما أظهرت نتائج صحيفة فلسطين نسبة مقاربة مع صحيفة الحياة الجديدة في مجموع المصادر الصحفية في صحف الدراسة التي تناولت القضايا الاقتصادية المحلية بدون مصدر التي شكلت نسبة (53.5%)، فيما حازت فئة متعدد المصادر على المرتبة الأخيرة بنسبة (1.6%) من مجموع المصادر موضع الدراسة.

واتفقت صحيفتا الدراسة في تناول القضايا الاقتصادية المحلية دون الاعتماد على مصدر ، ثم تلتها الاعتماد على المندوب الصحفي.

واختلفت صحيفة فلسطين عن صحيفة الحياة الجديدة في الاعتماد على المراسل ووكالات الأنباء وكاتب المقال ومتعدد المصادر في تناول القضايا الاقتصادية المحلية.

وتعتبر الباحثة عدم وجود مصدر أمرًا سلبيًّا حيث إنَّ معظم أمهات الكتب الصحفية تقرر أن إيراد المصادر واكتمال خصائصها ضروري لبناء المصداقية في الصحيفة، وبدون ذكر أسماء

المصادر أو ألقابهم وصفاتهم تصبح القصة الخبرية غير كاملة، ولا يستطيع القارئ الحكم إذا كانت المعلومات المقدمة له تستحق الوثوق بها أم لا، وعلى هذا الأساس، فإن الاعتماد الكامل على المصادر المجهولة يعد غطاء للأخبار المشوهة والمعلومات التي يكتبها الصحفي[1].

وتعزو الباحثة الاعتماد على فئة بدون مصدر بنسبة كبيرة إلى قلة عدد المندوبين والمراسلين، كما يتعلق هذا الأمر بأن كثيراً من مؤسسات القطاع الحكومي والعام والخاص والتي تحتوي على قرارات مهمة تتعلق بالاقتصاد، توزع من قبل مكاتب العلاقات العامة في هذه المؤسسات حيث تعطى لكل الصحف بنفس الوقت؛ حتى لا يكون هناك أفضلية لصحيفة على أخرى في نقل الخبر الصحفي، وخصوصاً مؤسسات القطاع الحكومي التي تنظر إلى الصحف من نفس المسافة، ونظراً لأهمية الخبر فإن الصحيفة تقوم بنشره دون ذكر اسم مصدره.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة منى أبو جامع (2009) التي أشارت إلى اعتماد الصحف على مصادر غير محددة بنسبة كبيرة والمتمثلة غالباً في البيانات التي تصدرها الجهة صاحبة العلاقة أو مراسلين يعملون لأكثر من جهة فيما تراوحت نسبة الاعتماد على مراسلي الصحف التابعين لها حول 18-32% تقريبا [2].

كما تتفق مع دراسة الحروب (2012) التي أشارت إلى أن 41.9% من المواد التحريرية مصدرها الصحفي في حين وجد أن 42.1% منها نشر دون الإشارة إلى مصدر المادة التحريرية [3]، ودراسة أمل دراز(2008) التي أظهرت أن الأخبار تتسم بالطابع المجهول فتخلو من المصادر مكتفية ببعض المصطلحات مثل علمت الاقتصادية وذكرت مصادر مطلعة وغيرها[4].

واختلفت مع دراسة محمد أجبتى (2009) التي أظهرت أن المصدر المعتمد على مندوب الصحيفة جاء في الترتيب الأول على مستوى الصحفيين بنسبة 25%[5]، ودراسة غادة اليماني(2008) التي أشارت إلى اعتماد الصحف على مصادر غير محددة بنسبة كبيرة ووجود نسبة كبيرة من الأخبار المجهولة المصدر التي جاءت في الترتيب الثالث بعد الكاتبات الصحفيات والمتخصصين [6].

---

(1) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003) ص 131

(2) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 117

(3) محمد الحروب، **مرجع سابق**، ص 86

(4) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 197

(5) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص 88

(6) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 262

ثالثاً: المصادر الأولية:

جدول رقم (6)

يوضح المصادر الأولية للقضايا الاقتصادية في صحيفتي الدراسة

الموقع / المصدر الأولي	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
مسئولون حكوميون	73	37.2	65	46.4	138	41.1
مسئولون قطاع خاص	51	26	14	10	65	19.3
تقارير ودراسات ومؤتمرات	34	17.4	30	21.4	64	19
أفراد عاديون	19	9.7	12	8.6	31	9.2
خبراء ومتخصصون	17	8.7	8	5.7	25	7.5
أخرى	2	1	11	7.9	13	3.9
المجموع *	**196**	**100**	**140**	**100**	**336**	**100**

يوضح الجدول السابق المصادر الأولية التي اعتمد عليها الصحفي في الحصول على معلومات وموضوعات القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة، حيث جاء مسئولون حكوميون في المرتبة الأولى بنسبة 41.1%، تلاها بفارق كبير مسئولون قطاع خاص ومسئولون الهيئات الاقتصادية بنسبة 19.3%، فيما حازت المصادر الأولية الأخرى على المرتبة الأخيرة بنسبة 3.9%.

فيما تمثلت المصادر الأولية للقضايا الاقتصادية المحلية في صحيفة الحياة الجديدة التي اعتمد عليها الصحفي على مسئولون حكوميون في المرتبة الأولى بنسبة 37.2%، تلاها فئة مسئولون قطاع خاص ومسئولو الهيئات الاقتصادية بنسبة 26%، وجاءت مصادر أولية أخرى في المرتبة الأخيرة بنسبة 1%.

وبينت نتائج صحيفة فلسطين أن المصادر الأولية التي اعتمد الصحفي في الحصول على معلومات وموضوعات القضايا الاقتصادية المحلية كانت مسئولون حكوميون بنسبة 46.4%، في المرتبة الأولى مع صحيفة الحياة الجديدة، تلتها بفارق كبير تقارير ودراسات ومؤتمرات بنسبة 21.4%، تلاها خبراء ومتخصصون بنسبة 5.7%.

واتفقت صحيفتا الدراسة في الاعتماد على مسئولين حكوميين، فيما اختلف صحيفة فلسطين عن صحيفة الحياة الجديدة في الاعتماد على مسئولين القطاع الخاص وفئات أخرى.

* المجموع لا يساوى عدد الموضوعات التي تم تحليلها لأن الموضوع قد يحتوي على أكثر من مصدر أولى

ويتضح من البيانات السابقة اعتماد صحيفتي الدراسة الكبير على المسئولين الحكوميين كمصدر رسمي عن القضايا الاقتصادية المحلية؛ ويعود ذلك لنقص الإمكانيات وندرة عدد المراسلين والمندوبين والاعتماد على التغطية الخبرية للقضايا الاقتصادية المحلية.

وترى الباحثة أن هناك تفاوتًا كبيرًا في الاعتماد على مسئولين قطاع خاص بين صحيفتي الدارسة، ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية – مكان صدور صحيفة الحياة الجديدة– أفضل من قطاع غزة الذي يعاني من الحصار وإغلاق المعابر منذ سنوات، مما أعطى مجالاً لنجاح استثمارات القطاع الخاص بشكل أكبر من قطاع غزة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة غادة اليماني(2008) التي أظهرت أن مجلتي الدراسة ركزت على الوزراء والمحافظين في الترتيب الأول والقيادات الرسمية والإقليمية[1]، ودراسة محمد أجبتى (2009) التي أظهرت ارتفاع حصة القطاع العام من كتابة عرض التقارير، وذلك لأن الكتاب يلجئون إليهم؛ ليبدوا وجهة نظرهم في نتائج الدراسات والإحصائيات مثل التضخم والبطالة والسياسيات المالية وهذا يعكس جزء من أجندة هذه الصحف [2] .

كما تتفق مع دراسة أمل دراز (2007) التي أوضحت اعتماد الدراسة لاعتماد على هذه المصادر الرسمية في كافة الفنون التحريرية[3].

واختلفت مع دراسة ماجد تربان(2007) التي كشفت اعتماد الصحف الالكترونية الفلسطينية على المحررين كمصدر أولي من مصادر المادة المنشورة وذلك بنسبة (36.9%)[4].

(1) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 261

(2) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص113

(3) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 214

(4) ماجد تربان، **مرجع سابق**، ص 200

رابعاً: الأساليب المتبعة:

جدول رقم (7)

يوضح الأساليب المتبعة في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / الأساليب	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
عرض معلومات فقط	49	25.4	57	41.9	106	32.2
وضع الحلول المقترحة	38	19.7	23	16.9	61	18.5
عرض النتائج والآثار	34	17.6	21	15.5	55	16.7
تحديد الأسباب	35	18.1	17	12.5	52	15.8
تحديد الدور المطلوب من الجهات الرسمية	28	14.5	12	8.8	40	12.2
تحديد الدور المطلوب من الجمهور	9	4.7	4	2.9	13	4
أخرى	0	0	2	1.5	2	0.6
المجموع *[1]	**193**	**%100**	**136**	**%100**	**329**	**100**

بتحليل بيانات الجدول السابق يتضح لنا: أن أكثر الأساليب المتبعة في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة هي عرض معلومات فقط حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 32.2%، يليها بفارق كبير الحلول المقترحة بنسبة 18.5%، فيما حازت فئة أساليب أخرى على نسبة 0.6%.

فيما بينت نتائج صحيفة الحياة الجديدة أن أكثر الأساليب استخداماً في صحيفة الحياة الجديدة هي عرض معلومات فقط بنسبة 25.4%، يليها الحلول المقترحة، ثم عرض النتائج والآثار، يليها تحديد الأسباب، ثم تحديد الدور المطلوب من الجهات الرسمية، وجاء بعدها تحديد الدور المطلوب من الجمهور، فيما لم تحظ فئة أساليب أخرى بأي اهتمام.

كما اتضح من نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بصحيفة فلسطين أن أكثر الأساليب المتبعة استخداماً هي عرض معلومات فقط حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 41.9%، يليها بالمرتبة الثانية الحلول المقترحة بنسبة 16.9%، فيما حازت فئة أخرى من الأساليب المتبعة على نسبة 2.9%.

واتفقت صحيفتي الدراسة في الاعتماد بالمرتبة الأولى على أسلوب عرض معلومات فقط عن القضايا الاقتصادية المحلية، تلتها ووضع الحلول المقترحة.

* المجموع لا يساوى عدد الموضوعات التي تم تحليلها لأن الموضوع قد يحتوي على أكثر من أسلوب

ويتضح أن أسلوب عرض معلومات فقط حصل على نسبة مرتفعة، في حين أنه من الأفضل أن تهتم الصحف بطرح بدائل وحلول للمشكلات والقضايا المطروحة، وعدم الاكتفاء بعرض معلومات عن المشكلة، وفي المقابل حصل أسلوب وضع الحلول المقترحة على نسبة أقل، وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى الاعتماد على التغطية الخبرية وقلة المصادر الصحفية، إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي الذي يعيق طرح أي محاولات لوضع حلول للقضايا الاقتصادية، وهو ما يدعو إلى ضرورة اهتمام الصحف بتقديم حلول للقضايا الاقتصادية المطروحة، وعدم الاكتفاء بعرض المشكلات فقط .

وتشابهت مع دراسة أمل دراز(2007) حيث اعتمد خطاب الصحيفتين على استراتيجية التوصيف بعيداً عن مناقشة الأسباب وبلورة الحلول وطرح رؤى مستقبلية [1]، ودراسة سامية الأغبري (2005) التي أظهرت أن الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية اعتمد على الأسلوب الإنشائي وعمومية الطرح وغلب عليه الأسلوب العاطفي والصيغة الدعائية المناسباتية؛ مما أدى لضعف تفاعل الجمهور معه، حيث يأتي في الغالب كرد فعل لخطاب مناوئ له يقوم بدحضه وتفنيده دون أدلة أو براهين دامغة تؤكد صحة ما يدعيه الخطاب [2].

خامساً: اتجاه المعالجة الصحفية:

جدول رقم (8)

يوضح اتجاه معالجة القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / الاتجاه	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	121	82.9	102	79.1	223	81.1
غير محدد	25	17.1	25	19.3	50	18.1
سلبي	0	0.0	2	1.6	2	0.8
المجموع	146	100	129	100	275	100

ويبين الجدول السابق أن الاتجاه الإيجابي في معالجة موضوعات القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 81.1%، وفي المرتبة الثانية اتجاه غير محدد بنسبة 18.1% ، فيما حاز الاتجاه السلبي على المرتبة الثالثة بنسبة 0.8% .

(1) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 214

(2) سامية الأغبري، **مرجع سابق**، ص 400

فيما بينت نتائج صحيفة الحياة الجديدة أن الاتجاه الإيجابي حاز على المرتبة الأولى بنسبة 82.9%، فيما لم يوجد اتجاه سلبي تجاه معالجة القضايا الاقتصادية المحلية.

بينما أوضحت نتائج صحيفة فلسطين أن فئة إيجابي حازت على المرتبة الأولى بنسبة 79.1%، فيما احتلت فئة سلبي على المرتبة الثالثة بنسبة 1.6% .

واتفقت صحيفتا الدراسة في اتجاه معالجة القضايا الاقتصادية المحلية التي تم تناولها وغلب على كلتاهما الاتجاه الايجابي .

ويتضح أن صحف الدراسة اعتمدت الاتجاه الإيجابي في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية، وترجع الباحثة ذلك إلى اهتمام صحف الدراسة بعرض الواقع الفعلي للقضايا الاقتصادية المحلية، وتوضيح تأثير الاحتلال الإسرائيلي تجاه القضايا الاقتصادية والتركيز على المعوقات والعراقيل التي تعيق أي حلول مطروحة، كما يتضح دور الصحف في توجيه المواطن إلى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية، والعمل على اطلاع المواطن الفلسطيني على قضاياه الاقتصادية من خلال التأكيد على وجود مشكلة وبحاجة إلى حلول من الجهات المعنية.

وتختلف مع نتائج دراسة سامية الأغبري (2005) التي أظهرت أن اتجاهات الخطاب الاقتصادي اختلفت بدرجة كبيرة من مرحلة إلى أخرى نتيجة تأثر الصحيفة باتجاهات الخطاب الاقتصادي للتجمع اليمني للإصلاح ، فقد عكست في المرحلة الأولى من عام 1995 وحتى أواخر أبريل 1997 الاتجاه المؤيد بشروط والاتجاه المتحفظ نحو البرنامج وقضية الخصخصة، فيما غلب على المرحلة الثانية أي ما بعد 27 أبريل 1997 الاتجاه المتحفظ والمعارض وتأرجح بينهما[1].

وتختلف مع دراسة أمل دراز(2007) حيث اتسم الخطاب الإعلامي للقضايا الاقتصادية بطابعه السلبي فمعظم المضامين قدمت صورة شديدة السلبية للاقتصاد المصري الذي بدأ في هذه الأخطار منهاراً يعاني من عجز الموازنة والتضخم والبطالة، كما يقدم صورة سلبية للحكومة فيصفها بأنها تهدر المال وتتفرغ للصراع بين وزرائها وتضيق الخناق على المستثمرين[2].

وترى الباحثة أن هذا الاختلاف يرجع إلى وضع الأراضي الفلسطينية التي تخضع لسياسات الاحتلال وتعانى من عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والتبعية الاقتصادية، حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي كتابع له، وحالت دون قيام قاعدة صناعية متقدمة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني

(1) سامية الأغبري، **مرجع سابق**، ص 410

(2) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 214

وعدم تحكم السلطة الفلسطينية في مصادرها واقتصادها بعكس الدول الأخرى التي لها حرية التصرف في إدارة اقتصادها، لذا كان تركيز صحيفتي الدراسة إيجابيًّا في إبراز هذا الأمر، وربط أسباب القضايا الاقتصادية المحلية بوجود الاحتلال الاسرائيلي وليست ضعف الحكومة.

المبحث الثاني: شكل القضايا الاقتصادية المحلية

أولاً: الأشكال الصحفية:

جدول رقم (9)

يوضح الأشكال الصحفية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية في صحيفتي الدراسة

الموقع / الشكل الصحفي	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	108	74	88	68.2	196	71.3
تقرير	30	20.5	27	20.9	57	20.7
مقال	4	2.7	8	6.2	12	4.4
حديث	1	0.7	6	4.7	7	2.5
تحقيق	3	2.1	0	0	3	1.1
المجموع	**146**	**100**	**129**	**100**	**275**	**100**

ويوضح الجدول السابق أن الخبر احتل المرتبة الأولى من مجموع أشكال المادة الصحفية في صحف الدراسة بنسبة 71.3%، تلاه التقرير الصحفي بنسبة 20.7%، فيما لم تحظَ أشكال صحفية أخرى بأي اهتمام.

وقد اعتمدت صحيفة الحياة الجديدة على الخبر في المرتبة الأولى من مجموع أشكال المادة الصحفية موضع الدراسة بنسبة 74%، تلاه التقرير ، ثم المقال، وجاء بعده التحقيق ، ثم التحقيق ، ثم الحديث ، فيما لم تحظ الأشكال الصحفية الأخرى بأي اهتمام.

وكذلك احتل الخبر في صحيفة فلسطين المرتبة الأولى بنسبة 68.2% تلاه التقرير حاز ، ثم المقال ، ثم الحديث ، فيما لم يحظ التحقيق بأي اهتمام في صحيفة فلسطين.

واتفقت صحيفتا الدراسة في أن الخبر احتل المرتبة الأولى بنسبة 71.3%، فيما اختلفت صحيفة الحياة الجديدة في استخدام التحقيق الصحفي في تناول القضايا الاقتصادية المحلية ، فيما لم يحظ التحقيق بأي اهتمام في

يتضح من النتائج اعتماد صحيفتي الدراسة بشكل أساسي على مواد الخبر في تقديم القضايا الاقتصادية بحكم طبيعة القضايا الاقتصادية التي تفرض متابعة أولاً بأول، و تقديم الشرح والتفسير حول أسبابها من خلال الأدلة الكافية بما يلبي احتياجات القارئ ، مما استدعى تفوق هذا النوع من الفنون الصحفية.

كما تشير النتائج إلى أن صحيفتي الدراسة لم تمنح التحقيقات الصحفية اهتماماً كافياً رغم أهميتها في إتاحة المجال لطرح أكثر من وجهة نظر، حيث إن التحقيق يمكن كاتبه أن يصل إلى حلول عملية في نهاية تحقيقه يعرضها كعلاج للقضية التي يتناولها، وبذلك هذه الحلول سترفع المجهود من سرد البيانات إلى مستوى البحث الذي ينتهي إلى حلول مدروسة ومستقاة من الذين يعرفون، ولكن ليس تحت يدهم سلطان التنفيذ[1].

وتفسر الباحثة قصور الصحف الإلكترونية في استخدام التحقيق الصحفي، لندرة الصحفي الاقتصادي المتخصص، وقلة الإمكانيات البشرية والمادية، حيث إن استخدام الفنون الأخرى يحتاج إلى مراسلين يعرفون القضايا المطروحة وتفاصيلها ليتمكنوا من مناقشتها واختيار المسئولين وذوي الخبرة، وهو ما يدعو إلى أن تخصص الصحف حيزاً كافياً ومساحات أكبر؛ لتناول القضايا الاقتصادية المحلية التي تثير اهتمام القراء وطرح أسبابها ونتائجها وطرق حلها؛ لتوعية الرأي العام بخطورتها.

وتتفق النتائج مع نتائج دراسة الحروب (2012) التي أظهرت أن الخبر أكثر القوالب الصحفية استعمالاً لدى صحف الدراسة[2]، ودراسة محمد أجبتي (2009) التي أشارت إلى أن الخبر حصل على المرتبة الأولى بالنسبة لنوع المادة الإعلامية[3]، ودراسة صالح العامري (2009) التي بينت أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على الخبر [4].

كما اتفقت مع دراسة ندية القاضي (2009) التي أظهرت أن الصحف اعتمدت في المقام الأول على تغليب الطابع الخبري في عرضها لموضوعات وقضايا الإصلاح الاجتماعي فترة الدراسة[5]، ودراسة آل تويم (2007) التي أظهرت أن الخبر احتل المرتبة الأولى بين الأشكال الخبرية بنسبة 44.8%[6].

فيما تختلف مع دراسة سماح محمد (2008) التي أظهرت إلى أن التقرير غلب على خطاب صحف الدراسة لعرض الوقائع والأحداث مع تدعيمها بأساليب الإقناع المنطقية من أرقام

---

(1) نبيل حداد، **فن الكتابة الصحفية: السمات – المهارات – الأشكال – القضايا**، ط1 (عمان: دار الكندي، 2002) ص 202.

(2) محمد الحروب، **مرجع سابق**، ص 88

(3) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص 113

(4) صالح العامري، **مرجع سابق**، ص 85

(5) ندية القاضي، **مرجع سابق**، ص 490

(6) عبد الله آل تويم، **مرجع سابق**، ص 250

وإحصائيات بما يمكن القاري من فهم الأزمة [1]، ودراسة لمياء البحيري(2008) التي أظهرت عدم وجود فروق في استخدام أنماط الأنماط التحريرية في كل من مجلة الدراسة مع القضايا العامة في المجتمع المصري نتيجة طبيعة دورية صدور المجلات بصفة أسبوعية[2]، ودراسة بتول رشيد وفاتن مراد (2002) التي أظهرت أن التقرير احتل المرتبة الأولى بنسبة 85% مقابل 15% للخبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية[3].

وترجع الباحثة أسباب الاختلاف في النتائج إلى اختلاف الوسيلة الإعلامية التي تم دراستها ودورية الصدور، حيث إن هذه الدراسة ركزت على الصحف الإلكترونية بينما الدراسات السابقة على المجلات والصحف، وكل وسيلة تتطلب فنونًا صحفية مختلفة وفقاً لدورية صدورها وخصائصها.

ثانياً: عناصر الإبراز المستخدمة:

جدول رقم (10)

يوضح العناوين في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / العناوين	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
رئيسي	146	95.4	129	95.5	275	95.5
ثانوي	7	4.6	6	4.5	13	4.5
المجموع*	153	100	135	100	288	100

بالاطلاع على الجدول السابق نجد أن العناوين الرئيسية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة قد حصلت على المرتبة الأولى بنسبة (95.5%)، في مقابل نسبة (4.5%) للعناوين الثانوية.

كما أن فئة العناوين الرئيسية في صحيفة الحياة الجديدة قد حصلت على المرتبة الأولى بنسبة (95.4%)، في مقابل نسبة (4.6%) للعناوين الثانوية.

وكذلك حصلت فئة العناوين الرئيسية في صحيفة فلسطين على المرتبة الأولى بنسبة (95.5%)، في مقابل نسبة (4.5%) للعناوين الثانوية.

---

(1) سماح محمد، **مرجع سابق**، ص 105

(2) لمياء البحيري، **مرجع سابق**، ص 143

(3) بتول رشيد وفاتن مراد، **مرجع سابق**، ص 922

* المجموع لا يساوى عدد الموضوعات التي تم تحليلها لأن الموضوع قد يحتوي على أكثر من عنوان

واتفقت صحيفتا الدراسة في الاعتماد على العناوين كعناصر ابراز في عرض القضايا الاقتصادية المحلية .

وبذلك يتضح لنا أن جميع الموضوعات اشتملت على عناوين رئيسية والاكتفاء بها فقط في أغلب الموضوعات الاقتصادية المحلية لجذب اهتمام القراء.

وتعزو الباحثة الاعتماد على العناوين الرئيسية بكثرة؛ نظراً لاعتماد الصحف على المواد الخبرية أكثر من المواد التفسيرية.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة غادة اليماني (2008) التي أظهرت اعتماد عينة الدراسة على المضامين التي لا يسبقها عنوان حيث جاءت في مقدمة التحليل بنسبة 31.3% لمجلة حواء و63.3% لمجلة نصف الدنيا، ويرجع ذلك إلى تعدد الأخبار القصيرة والسريعة التي لا يستحق نشرها تحت عنوان [1]

جدول رقم (11)

يوضح الصور المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة

الموقع / الصور	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
خبرية	1	0.7	60	46.5	61	22.2
موضوعية	1	0.7	50	38.8	51	18.5
شخصية	1	0.7	11	8.5	12	4.4
أخرى	1	0.7	8	6.2	9	3.3
	ن=146		ن=129		ن=275	

ويبين الجدول السابق الصور المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة، حيث إن الصورة الخبرية حازت على المرتبة الأولى بنسبة 22.2%، وتلتها الصورة الموضوعية بنسبة 18.5%، فيما لم تنل الرسوم والجداول بيانية أي اهتمام.

فيما تساوت الصورة الخبرية والموضوعية والشخصية في صحيفة الحياة الجديدة بالمرتبة الأولى بنسبة 0.7%، وكذلك حازت فئة صور أخرى على نفس النسبة.

وفي صحيفة فلسطين حازت فئة الصورة الخبرية على المرتبة الأولى بنسبة 46.5%، وتلتها الصورة الموضوعية في المرتبة الثانية بنسبة 38.8%، فيما مثلت الصورة الشخصية المرتبة الثالثة

(1) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 267

بنسبة 8.52%، وحازت فئة صور أخرى على المرتبة الرابعة بنسبة 6.20%، فيما لم تنل فئة رسوم وجداول بيانية أي مرتبة.

ويتضح من النتائج السابقة أن هناك ضعفًا في صحيفتي الدراسة في استخدام الرسوم والجداول البيانية في صحف الدراسة مع أهميتها الكبرى في القضايا الاقتصادية في صحف الدراسة، وهذا يعود إلى طغيان الأسلوب الخبري في الصحف أكثر من التحليلي والتفسيري، كما يتضح أن صحيفة الحياة الجديدة لم تعطِ اهتماماً للصورة الصحفية بكافة أشكالها وكانت نسبتها قليلة جداً، وأغلب موضوعاتها لم تشتمل على أي نوع من الصور على الرغم من أهميتها في توضيح المضمون وجذب القارئ؛ وهو ما يدعو إلى أن تخصص صحيفة الحياة حيزاً كافياً للصور وعناصر الإبراز.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد الحروب(2008) التي بينت أن الصحف السعودية تولي اهتماما لاستخدام الصور كوسيلة توضيحية تساعد القارئ على فهم الموضوع الاقتصادي وهناك نسبة ضعيفة في وجود جداول ورسوم بيانية[1]، ودراسة ماجد تربان (2007) التي بينت أن استخدام مواقع الصحف الإلكترونية الفلسطينية للصور جاء قليلاً نسبياً[2].

كما اتفقت

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة بتول رشيد وفاتن مراد (2011) التي أظهرت أن الصورة الموضوعية حازت على نسبة 100% ولم تستخدم الصورة الخبرية [3]، ودراسة غادة اليماني(2008) التي أكدت اعتماد مجلتي حواء ونصف الدنيا كثيراً على عرض مضامينها الإعلامية بدون صور[4].

كما دراسة ماجد حبيب (2014) التي أظهرت استخدام الصور في غالبية المواد التحريرية تقريباً في الصحف الإلكترونية الفلسطينية اليومية[5] ويرجع هذا الاختلاف إلى أن الدراسة اشتملت على جميع أبواب الصحيفة أما هذه الدراسة اقتصرت على تحليل موضوعات القضايا الاقتصادية فقط.

---

(1) محمد الحروب، **مرجع سابق**، ص 85

(2) ماجد تربان، **مرجع سابق**، ص 209

(3) بتول رشيد وفاتن مراد، **مرجع سابق**، ص 922

(4) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 226

(5) ماجد حبيب، **مرجع سابق**، ص 204

ثالثاً: الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية المستخدمة:

تبين نتائج الدراسة التحليلية أن صحف الدراسة لم تعتمد على الوسائط المتعددة من فيديو أو ملفات صوتية أو رسوم متحركة أو فلاش في عرض القضايا الاقتصادية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك لاعتمادها في أغلب الأحيان على المواد الاقتصادية التي تنشرها في نسختها الورقية فقط دون إضافة وسائط أخرى، إضافة إلى قلة إمكانياتها المادية والبشرية وعدم الاهتمام بدرجة كبيرة في القضايا الاقتصادية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة ماجد حبيب (2014) التي أكدت غياب الوسائط المتعددة المصاحبة للمادة التحريرية والبديلة عنها ليستطيع المشاهد يشاهدها دون قراءة المادة التحريرية[1]، ومع دراسة حاتم العسولي (2013) التي أظهرت أن الوسائط المتعددة غير مستخدمة في الأبواب في الصحف الالكترونية الفلسطينية ولم يتم استخدام أي ملفات الصوت والصورة والرسوم البيانية[2] ، ودراسة ماجد تربان (2007) التي أظهرت أن العناصر التكنولوجية المتعلقة بالرسوم المتحركة، والوسائط المتعددة، والرسوم الثلاثية الأبعاد، غير موجودة إطلاقا ضمن بنية الصحف الإلكترونية الفلسطينية[3].

وتختلف مع دارسة عبير لبد(2014) التي أظهرت أن هناك محدودية في استخدام الوسائط المتعددة في الصحف الفلسطينية اليومية إما مستقلة أو مصحوبة مع المادة التحريرية[4]، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن دراسة لبد ركزت على كل دراسة كل الموضوعات، أما هذه الدراسة ركزت على الموضوعات الاقتصادية.

وتعزو الباحثة قلة استخدام الوسائط المتعددة في الصحف الفلسطينية إلى قلة المصادر المالية والفنية وقلة الكادر المنتج لها ونقص الكفاءة لدى العاملين فيها، بالإضافة إلى بطء الإنترنت في قطاع غزة وعدم قدرته على تحميل الوسائط المتعددة مما يدفع الصحف إلى الابتعاد عنها لتضمن سهولة التصفح لموقعها، إضافة إلى عدم إعطاء الصحف للقضايا أو الركن الاقتصادي في صفحتها درجة اهتمام كافية.

---

(1) ماجد حبيب ، مرجع السابق، ص 204

(2) صالح العامري، **مرجع سابق**، ص 85

(3) ماجد تربان، **مرجع سابق**، ص 200

(4) عبير لبد، **مرجع سابق**، ص 236

جدول رقم (12)

يوضح العناصر التفاعلية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية في صحيفتي الدراسة

الموقع / العناصر التفاعلية	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%
خدمات المساعدة	146	100	129	100	275	100
صفحات ذات صلة	0	0	129	100	129	46.9
مشاركة المنشور	0	0	129	100	129	46.9
تعليق	0	0	129	100	129	46.9
إرسال عبر البريد	0	0	129	100	129	46.9
	ن= 146		ن=129		ن=275	

ويبين الجدول السابق أن صحيفتي الدراسة، قد حرصت على استخدام بعض العناصر التفاعلية بنسب متفاوتة، ومنها الخدمات المساعدة بنسبة 100% ، تلتها صفحات ذات صلة، مشاركة المحتوى المنشور، التعليق، إرسال عبر البريد، ولقد حازت على نسبة 46.9% لكل منها.

وأظهرت النتائج أن صحيفة الحياة الجديدة لم تعطِ اهتمامًا للعناصر التفاعلية سوى الخدمات المساعدة (حفظ المادة وطباعتها) بنسبة 100%، في حين لم تعطِ اهتمامًا للعناصر الأخرى، وهذا لا يتناسب مع طبيعة الصحف الإلكترونية، ويتطلب الأمر مزيداً من الاهتمام وإتاحة المجال للقارئ للتفاعل مع المادة المنشورة، كما أوضحت حرص موقع صحيفة فلسطين على استخدام العناصر التفاعلية ممثلة بـ(خدمات المساعدة، صفحات ذات صلة، مشاركة في المحتوي المنشور، التعليق والإرسال عبر البريد) بنسبة 100%.

وترى الباحثة أن صحيفتي الدراسة قد حرصت على استخدام بعض العناصر التفاعلية، لتضع خيارات متعددة أمام المستخدم، في الاطلاع على المادة المنشورة والتفاعل معها بخطوات قليلة.

وتتفق نتائج هذه الدارسة مع ماجد حبيب (2014) التي أظهرت أن كل صحف الدراسة حافظت على خدمة طباعة النص التعليق [1]، ومع دراسة ماجد تربان (2007) التي أوضحت أن أولى الخدمات التفاعلية التي تقدمها الصحف الالكترونية هي خدمة البريد الالكتروني بنسبة بلغت

(1) ماجد حبيب، **مرجع سابق**، ص 206

(100%)، تلاها الخدمات الأخرى وبنسبة (50.7%) ثم خدمة القوائم البريدية بنسبة (39.1%)[1].

فيما اختلفت مع دراسة حاتم العسولي (2013) [2] التي أظهرت عدم اشتمال صحف الدراسة على وصلات تشعبية أو تعليقات القراء أو أي خدمات تفاعلية.

(1) ماجد تربان، **مرجع سابق**، ص 194

(2) صالح العامري، **مرجع سابق**، ص 85

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: اختبار فروض الدراسة

المبحث الثالث: خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها

الدراسة الميدانية

يستعرض الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة على عينة من المبحوثين من المنتسبين إلى الجمعيات والاتحادات الاقتصادية مثل(الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات، اتحاد المقاولين، واتحاد نقابات عمال فلسطين، وجمعية رجال الأعمال) والتي بلغت (163) مبحوثاً.

وقد استخدمت الباحثة العينة الطبقية التي راعت فيها تحديد العينة المطلوبة لإجراء الدراسة وتقسيمها طبقا لخصائص المجتمع.

ويتكون الفصل من ثلاثة مباحث الأول يناقش نتائج الدراسة الميدانية، والثاني نتائج اختبار فروض الدراسة، فيما يشتمل الثالث على خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: درجة متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية الفلسطينية :

جدول رقم (13)

يوضح متابعة المبحوثين لصحيفتي الدراسة

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
23	55	62	11	12	2.60
14.1	33.7	38.0	6.7	7.4	

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية لدى المبحوثين بلغ (2.60%) وهي نسبة متابعة متوسطة في ظل التطور التكنولوجي وزيادة انتشار الإنترنت.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تعاقب الأحداث بشكل سريع والحاجة إلى متابعتها من خلال وسائل سريعة ومتوفر مثل الاذاعة والتلفاز ، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الذي نتج عنه الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية .

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع دراسة محمد لبد(2014) التي أظهرت أن ما نسبته 95.6% من الشباب الجامعي يتابعون مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية وما نسبته 4.4% يتابعونها أحياناً[1].

---

(1) محمد لبد، "اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور المواقع الالكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014) ص 97

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة جواد الدلو (2002) التي أظهرت أن ما نسبته 59.46% يقرأون الصحف أحياناً على شبكة الإنترنت، وما نسبته 27.03% يقرءونها دائماً، وهذا يعني أن إجمالي الذين يقرأون الصحف على الشبكة الانترنت بلغت 86.49%، أما الذين لا يقرأونها فقد بلغت نسبة 13.51% من مجموع عينة الدراسة [1].

ثانياً: درجة متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية :

جدول رقم (14)

يوضح درجة متابعة المبحوثين للصحف الالكترونية الفلسطينية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
8	22	63	43	27	3.36
4.9	13.5	38.7	26.4	16.6	

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية لدى المبحوثين بلغت 3.36% وهي نسبة متابعة متوسطة في ظل التطور التكنولوجي المستمر، وتطور الوضع السياسي في فلسطين وعدم استقراره، وتأثيره على القضايا الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة والفقر وارتفاع الأسعار.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة كون مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية تقتصر على تقديم محتويات الصفحات المطبوعة، وتفتقر إلى استخدام الوسائط المتعددة ، ولا تحمل أية سمة جديدة سوى القراءة على الشبكة بجانب توزيعها اليومي للجريدة المطبوعة، وبالتالي لا تحمل السمات الخاصة بالصحافة الإلكترونية التي تتميز بخصائص تميزها مثل: الفورية ومواكبة الحدث – الحدود المفتوحة – التفاعلية – استخدام الوسائط المتعددة – خيارات التصفح والعرض – الأرشيف الإلكتروني الفوري – وهو ما تعاني منه كافة المواقع العربية، إضافة إلى نشأة مواقع ليس لها أصل ورقي وتفوقها عليها.

ويمكن للباحثة أن تربط هذه النتيجة بنتيجة الجدول رقم (13) التي أكدت أن نسبة متابعة المبحوثين للمواقع الإلكترونية الفلسطينية متوسطة ، وتفسر الباحثة هذه النتيجة في إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وتأثير الاقتصاد على دخل الأفراد.

وهي تتفق إلى حد ما مع دراسة أسامة المدني(2009) التي أظهرت أن المواقع الإلكترونية للصحف المطبوعة مثل مواقع صحف (عكاظ ـ الرياض ـ الشرق الأوسط ـ الوطن ـ الجزيرة) جاءت في المرتبة الأخيرة عند المبحوثين لتحقق نسبة (13%) فقط لتسبقها المواقع الصحفية الاقتصادية

(1) جواد الدلو، **مرجع سابق**، ص 17

المتخصصة بنسبة (34%) أما من يفضلون التعامل مع النوعيتين السابقتين من الصحف فقد حققوا النسبة الأكبر لتصل إلى (53%)[1] .

ثالثاً: وقت متابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية:

جدول رقم (15)

يوضح وقت متابعة المبحوثين للصحف الالكترونية الفلسطينية

الوقت	ك	%
أقل من ساعة	65	39.9
من ساعة إلى أقل من ساعتين	52	31.9
من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات	34	20.9
ثلاث ساعات فأكثر	12	7.4
المجموع	**163**	**100**

يبين الجدول السابق تنوع فترات متابعة مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية، حيث بينت النتائج أن فترة أقل من ساعة حصلت على النسبة الأكبر بنسبة 39.9% من المبحوثين، تلاها بفارق قريب من ساعة إلى أقل من ساعتين بنسبة 31.9%، وتلاها فترة من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات بنسبة 20.9%، ثم تلاها بفارق بعيد إلى سابق الفترات الأخرى فترة ثلاث ساعات فأكثر بنسبة 7.4%.

وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم تلبية الصحافة الإلكترونية الفلسطينية لاحتياجات القراء، وطرحها قضايا بعيدة عن اهتماماتهم واتسام معالجاتها بالطابع التقليدي، وافتقارها إلى الوسائط المتعددة، إضافة إلى كونها تعاني من محدودية التغطية الصحفية لما يدور من أحداث، نظراً لقلة الصحفيين المؤهلين في فنون الصحافة الالكترونية، وغياب القاعدة المعلوماتية المحلية.

وتشابهت نتائج هذه الدراسة إلى حد ما مع دراسة جواد الدلو(2002) التي أظهرت أن حوالي (81.2%) من أفراد العينة يخصص من ساعة إلى ساعتين الوقت المخصص لقراءة الصحف على الإنترنت [2].

(1) أسامة المدني، **مرجع سابق**، ص 308

(2) جواد الدلو، **مرجع سابق**، ص 40

رابعاً: أسباب المتابعة:

جدول رقم (16)

يوضح أسباب متابعة المبحوثين للصحف الالكترونية الفلسطينية

أسباب المتابعة	ك	%
سهولة الوصول إليها وإتاحة المشاركة والتفاعلية	132	24.4
الفورية وسرعة التحديث في تقديم المعلومات	88	16.3
توفير الوقت والجهد والمال	76	14.0
عدم توفر الصحف الورقية في أي مكان	51	9.4
التعمق في شرح وتفسير القضايا المحلية	42	7.8
تتناول الرأي والرأي الآخر	42	7.8
الاطلاع على الأعداد السابقة	37	6.8
توافر وسائط متعددة	31	5.7
تحترم خصوصية المستخدم	28	5.2
تتميز بالصدق والموضوعية	14	2.6
المجموع* [1]	**541**	**100**

نلاحظ من بيانات الجدول السابق أنَّ أكثر الأسباب التي تدفع المبحوثين إلى متابعة الصحف الإلكترونية الفلسطينية كان سهولة الوصول إليها، وإتاحة المشاركة والتفاعلية بنسبة 24.4%، وجاء بعد ذلك تميزها بالفورية وسرعة التحديث في تقديم المعلومات، ثم تميزها بالصدق والموضوعية، ثم توفير الوقت والجهد والمال، تلاه عدم توفر الصحف الورقية في أي مكان، ثم التعمق في شرح وتفسير القضايا المحلية وتناولها الرأي والرأي الآخر، ثم إمكانية الاطلاع على الأعداد السابقة، ثم توافر وسائط متعددة، وأخيراً لتميزها بالصدق والموضوعية.

تشير النتائج السابقة إلى أن الدوافع الأساسية لمتابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية هي سهولة الوصول إليها وإتاحة المشاركة والتفاعلية؛ وتفسر الباحثة ذلك في ضوء الاستخدام العالي للمواطن الفلسطيني لشبكة الانترنت حيث تتوفر شبكة الإنترنت في الجامعات الفلسطينية وفي المنازل ونوادي الانترنت بشكل كبير، إضافة إلى قدرتها على تقديم معلومات في مجالات مختلفة، وتجاوزها للحدود الجغرافية، وعدم خضوعها للرقابة، وهو ما يجعلها تقدم معلومات غير متوفرة في الصحف المطبوعة، كما أن متطلبات الوصول إليها ومتابعتها لا تحتاج إلى تكلفة عالية أو جهد كبير، بالإضافة إلى أن التطور التكنولوجي ساهم في متابعتها في أي مكان .

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

وتتفق النتائج مع دراسة خلوف (2006) التي أشارت إلى أن أهم دوافع المبحوثين في الاعتماد على شبكة الانترنت في فلسطين كانت، توافر المعلومات في كل وقت وسرعة نقل الأحداث [1]، ودارسة محمد لبد (2014) التي أظهرت أن أهم أسباب متابعة المواقع الالكترونية الاخبارية سهولة الوصول إليها بنسبة 23.9%[2].

خامساً: أهم الصحف الإلكترونية الفلسطينية:

جدول رقم (17)

الصحيفة	فلسطين	القدس	الأيام	الحياة الجديدة	المجموع*[3]
ك	95	77	42	22	236
%	40.3	32.6	17.8	9.3	100

يبين الجدول السابق أهم الصحف الإلكترونية الفلسطينية التي يهتم المبحوثون بمتابعتها، حيث احتلت صحيفة فلسطين المرتبة الأولى بنسبة 40.3%، ثم تلتها صحيفة القدس في المرتبة الثانية بنسبة 32.6%، فيما جاءت صحيفة الأيام في المرتبة الثالثة بنسبة 17.8%، وتلاها في المرتبة الأخيرة صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 9.3%.

وترى الباحثة أن صحيفة فلسطين جاءت في المرتبة الأولى في المتابعة لدى المبحوثين كونها الأقرب إليهم من حيث مكان الصدور حيث إنها تصدر في قطاع غزة، واعتقادهم بارتباطها بالقضايا الاقتصادية في قطاع غزة، وكذلك بحكم تأثير الانقسام السياسي الذي أبعد المواطن عن الصحف التي تصدر في الضفة الغربية لاختلاف القضايا الاقتصادية نتيجة وجود حكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة إلى تركيز المبحوثين على متابعة المواقع التي ليس لها اصل مطبوع حيث أظهرت دراسة يحيى المدهون (2012) أن ما نسبته 29.6% من عينة الدراسة يتابعون موقع معاً، وما نسبته 13.6% يتابعون موقع فلسطين برس وغيرها من المواقع الالكترونية [4]، كما أوضحت دراسة محمد لبد (2014) أن ما نسبته 17.9% من الشباب الجامعي يتابعون موقع دنيا الوطن ،

(1) محمود خلوف، **مرجع سابق**، ص 150

(2) محمد لبد، "اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور المواقع الالكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014) ص 102

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

(4) يحيى المدهون، مرجع سابق، ص166

وما نسبته 17.7% يتابعون موقع معا، وما نسبته 14.7 يتابعون موقع فلسطين الآن وما نسبته 13.5% يتابعون موقع صفا [1].

سادساً: درجة متابعة القضايا الاقتصادية:

جدول رقم (18)

يوضح متابعة المبحوثين للقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
17	50	74	17	5	2.60
10.4	30.7	45.4	10.4	3.1	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن درجة المتابعة من قبل المبحوثين للقضايا الاقتصادية في صحف الدراسة جاءت متوسطة بمتوسط حسابي 2.60%

ويمكن للباحثة أن تربط هذه النتيجة بنتيجة الجدول رقم (14) الذي أكدت أن نسبة متابعة المبحوثين للصحف الإلكترونية الفلسطينية متوسطة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة في تزاحم الأحداث والقضايا السياسية في الساحة الفلسطينية، وطغيان القضايا السياسية على حياة المواطن الفلسطيني وعدم إعطاء الأولوية للقضايا الاقتصادية، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر الذي يحول دون انتظار المبحوثين للقضايا الاقتصادية.

كما أن المبحوثين الاقتصاديين يهتمون كثيراً بالمعلومة وسرعة الحصول عليها، بغض النظر عن الوسيلة التي تزودهم بالمعلومات الاقتصادية، وذلك يرجع لكون المعلومة الاقتصادية لا تنتظر وربما تؤثر على قراراته، مما يدفعهم إلى عدم الاكتراث بمتابعة الصحف الالكترونية والحصول على المعلومات عن طريقها خوفاً من بطء وصول أي معلومة وتأثيرها، إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وسوئها في قطاع غزة، الأمر الذي دفع بعض التجار والمعنيين إلى عدم الاكتراث بمتابعتها إلا في حالات معينة، إضافة إلى اقتصار القضايا الاقتصادية على بعض الأمور الخاصة بالأسواق المالية العالمية، وهذا مما لا يهم المواطن الفلسطيني لأنه يفتقد أساساً للاقتصاد الفلسطيني .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت أن حصة المؤشر الاقتصادية لا تستقطب مشاهدين لها بنسبة كبيرة ، حيث تبلغ نسبة المشاهدة الدائمة 9.7%، في حين أن الأغلبية يشاهدونها أحيانًا ويشكلون نسبة 82.6% [2]، ودراسة سامية الأغبري(2005)

(1) محمد لبد، **مرجع سابق**، ص 101

(2) بلقاسم إمام، **مرجع سابق**، ص210

التي أثبتت أن الصحافة اليمنية سواء كانت حكومية أو حزبية أو مستقلة تحتل مرتبة متدنية لدى مختلف فئات الجمهور بغض النظر عن المتغيرات الانتماء الحزبي، والمستوى التعليمي، المستوى الوظيفي أو المهني، والقطاع الذي ينتمي إليه الجمهور[1].

سابعاً: درجة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية:

جدول رقم (19)

يوضح اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية

الدرجة / القضية	عالية جدا		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جدا		المتوسط الحسابي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
إغلاق المعابر التجارية	75	46.0	46	28.2	28	17.2	9	5.5	5	3.1	4.09
ارتفاع الأسعار	41	25.2	69	42.3	44	27.0	8	4.9	1	0.6	3.87
البطالة	56	34.4	44	27.0	41	25.2	13	8.0	9	5.5	3.77
الرواتب	42	25.8	57	35.0	48	29.4	9	5.5	7	4.3	3.72
الفقر	38	23.3	62	38.0	40	24.5	19	11.7	4	2.5	3.68
المشاريع الصغيرة	30	18.4	55	33.7	52	31.9	16	9.8	10	6.1	3.48
المجموع*[2]	**282**	**28.9**	**333**	**34**	**253**	**25.9**	**74**	**7.6**	**36**	**3.7**	**3.77**

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول السابق أن هناك درجة متابعة المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية عالية بمتوسط حسابي 3.77%، ويرجع ذلك نتيجة للمكانة العالية التي يحتلها الشأن الاقتصادي المحلي، لما له من مساس مباشر بمصالح المواطنين ومستوى معيشتهم وارتباطه بسائر أمور حياتهم، إضافة إلى أنها أكثر القضايا الاقتصادية انتشاراً ووجوداً على أرض الواقع، فهي ملموسة للمواطن العادي والاقتصادي.

ويتبين أن أكثر القضايا الاقتصادية المحلية التي يتابعها المبحوثون عبر صحف الدراسة هي قضايا إغلاق المعابر التجارية بمتوسط حسابي 4.09%، يليها قضايا ارتفاع الأسعار، ثم تلتها

(1) سامية الأغبري، **مرجع سابق**، ص 430

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

قضايا البطالة، ثم قضايا الرواتب، ثم قضايا الفقر، ثم تلتها قضايا المشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي 3.48%.

وهي بذلك تختلف مع نتائج الدراسة التحليلية للدراسة، حيث أشارت نتائج الدراسة التحليلية إلى اهتمام صحف الدراسة بقضايا البطالة في المرتبة الأولي، يليها قضايا الفقر في المرتبة الثانية، يليها قضايا إغلاق المعابر التجارية في المرتبة الثالثة، يليها قضايا الرواتب في المرتبة الرابعة، يليها قضايا المشاريع الصغيرة في المرتبة الخامسة، ويليها قضايا ارتفاع الأسعار في المرتبة الأخيرة، في حين جاء ترتيب القضايا من وجهة نظر المبحوثين في المرتبة الأولى قضايا إغلاق المعابر التجارية، يليها قضايا ارتفاع الأسعار، يليها قضايا البطالة، يليها قضايا الفقر، يليها في المرتبة الأخيرة قضايا المشاريع الصغيرة، مما يعكس ضعف الارتباط بين ترتيب الصحف الالكترونية الفلسطينية وترتيب المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية.

وتعزو الباحثة حصول قضايا إغلاق المعابر التجارية على المرتبة الأولى ذلك لملامستها للحياة اليومية لفئات المجتمع، إضافة إلى محاولة التعرف على ما هو جديد فيما بتعلق بإغلاق المعابر أو فتحها وإدخال البضائع التي ترتبط بحياة المواطن، أما بالنسبة للمشاريع الصغيرة فقد حصلت على المرتبة الأخيرة نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين وصعوبة نجاح أي مشاريع صغيرة في تلك المرحلة الذي دفع المواطنين إلى الابتعاد عنها وعن أخبارها.

وتتفق مع نتائج الدراسة مع نتيجة دراسة جواد الدلو (2002) التي أظهرت أن مشكلة البطالة من القضايا التي يفضل الجمهور طرحها في الصفحات المحلية بنسبة 45% [1]، ودراسة محمد لبد (2014) التي أظهرت في نتائجها أن متابعة قضايا البطالة لدى الشباب الجامعي بلغت 78% وقضايا ارتفاع الأسعار بلغت 60.6% [2].

---

(1) جواد الدلو ، "اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية: دراسة ميدانية "، **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ، يونيو 2003، ص 125

(2) محمد لبد، **مرجع سابق**، ص 106

ثامناً: رأي المبحوثين في اهتمام الصحف بالقضايا الاقتصادية المحلية:

جدول رقم (20)

يوضح درجة اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية

الدرجة / القضية	عالية جدا		عالية		متوسطة		منخفضة		منخفضة جدا		المتوسط الحسابي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
إغلاق المعابر التجارية	58	35.6	65	39.9	28	17.2	9	5.5	3	1.8	4.02
ارتفاع الأسعار	26	16	56	34.4	61	37.4	15	9.2	5	3.1	3.81
البطالة	25	15.3	41	25.2	66	40.5	20	12.3	11	6.7	3.51
الرواتب	48	29.4	53	32.5	47	28.8	13	8.0	2	1.2	3.30
الفقر	13	8.0	36	22.1	63	38.7	39	23.9	12	7.4	3.03
المشاريع الصغيرة	12	7.4	39	23.9	63	38.7	40	24.5	9	5.5	2.99
المجموع*	**182**	**18.6**	**290**	**29.7**	**328**	**33.5**	**136**	**13.9**	**42**	**4.3**	**3.44**

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول السابق أن درجة اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية من وجهة نظر المبحوثين عالية بمتوسط نسبي 3.44%، كما أوضحت أن قضايا إغلاق المعابر التجارية جاءت في مقدمة القضايا الاقتصادية المحلية التي حازت على اهتمام المبحوثين بمتوسط حسابي مقداره (4.02%)، بينما احتلت قضايا المشاريع الصغيرة أقل درجة اهتمام بمتوسط حسابي (2.99%).

ويلاحظ أن نتائج رأي المبحوثين في اهتمام الصحف بالقضايا الاقتصادية المحلية تتشابه مع ترتيب اهتماماتهم، ولكن هناك انخفاض في متوسطات جميع القضايا الاقتصادية المحلية عن اهتماماتهم، وهذا يشير إلى أن المبحوث يعتقد أن الصحف تلبي اهتماماته الاقتصادية المحلية، ولكن ليست بالدرجة المطلوبة التي تناسب اهتماماته.

وهذا يتطلب من الصحف الالكترونية الفلسطينية أن تعمل على دراسة أولويات المبحوثين واهتماماتهم والاهتمام بها لتحقيق الدور المطلوب.

وتفسر الباحثة عدم اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية وفق المستوى المطلوب بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة والمتعاقبة على فلسطين، لارتباط العمل الإعلامي في فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي، الأمر الذي انعكس على طبيعة معالجة الصحف فغلب عليها الطابع السياسي لعرض الشئون السياسية، بالإضافة إلى

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

الضعف الاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني الذي يجعلنا نفتقر إلى وجود الخبر أو الحدث الاقتصادي وكذلك قلة وجود صحفيين مختصين يجيدون كتابة اللغة الصحافية الاقتصادية.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة الحروب (2012) التي أظهرت أن قضايا التوظيف جاءت في درجة متأخرة من اهتمام صحف الدراسة بنسبة 5.5% وقضية ارتفاع الأسعار بنسبة 4.1% [1] وجاءت في دراسة ندبة القاضي قضية تأهيل العاطلين وتوفير فرص عمل لهم في الترتيب السابع[2]، ودراسة محمد أجبتي(2009) التي أظهرت أن قضية ارتفاع الأسعار حصلت على المرتبة الأولى بين مختلف المواد الإعلامية [3]، ودراسة أمل دراز(2007) التي أظهرت التركيز على القضايا الاقتصادية المتخصصة كقضايا البورصة والبنوك وضعف الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية[4].

تاسعاً: رأي المبحوثين في حجم تغطية القضايا الاقتصادية المحلية:

جدول رقم (21)

يوضح رأي المبحوثين بحجم تغطية الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية

حجم التغطية / الوسيلة	كافية		متوسطة		غير كافية		المتوسط الحسابي
	ك	%	ك	%	ك	%	
القدس	69	42.3	71	43.6	23	14.1	2.30
فلسطين	48	29.4	89	54.6	26	16.0	2.13
الحياة الجديدة	42	25.8	93	57.1	28	17.2	2.09
الأيام	42	25.8	92	56.4	29	17.8	2.08
المجموع* [5]	**201**	**30.8**	**345**	**52.9**	**106**	**16.3**	**2.15**

يبين الجدول السابق أن حجم التغطية التي تخصصها الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية منخفضة بمتوسط حسابي 2.15%، ويرى المبحوثون أن صحيفة القدس تأتي في مقدمة الصحف التي تعتبر تغطيتها للقضايا الاقتصادية المحلية كافية بمتوسط

(1) محمد الحروب، **مرجع سابق**، ص 82

(2) ندبة القاضي، **مرجع سابق**، ص 490

(3) محمد أجبتي، **مرجع سابق**، ص 87

(4) أمل دراز، **مرجع سابق**، ص 193

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من صحيفة يقوم بتصحفها

حسابي 2.30%، تلتها صحيفة فلسطين بمتوسط 2.13%، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بمتوسط 2.09%، ثم صحيفة الأيام بمتوسط 2.08%.

ويلاحظ أن هناك اختلافًا مع نتائج جدول (19) التي أظهرت أن اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية عالية، وتفسر الباحثة ذلك بأن الصحف تعطي اهتماماً للقضايا الاقتصادية بدرجات متفاوتة، حيث يتم التركيز على بعض القضايا وتجاهل قضايا أخرى كما أنه يتم تركيز الاهتمام عليها في المناسبات الموسمية وليست بشكل مستمر.

وتعزو الباحثة عدم كفاية التغطية وانخفاضها إلى نقص الكوادر العاملة في الصحافة الاقتصادية وغياب الصحفي الاقتصادي المتخصص، إضافة إلى ارتباط العمل الإعلامي في فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي، الأمر الذي انعكس على طبيعة معالجة الصحف فغلب عليها الطابع السياسي لعرض الشئون السياسية.

وهذه النتيجة تتفق مع دارسة .Fogarty, Brian J (2005) التي أكدت على ندرة التغطية الاقتصادية في وسائل الإعلام لأنها تعطي القليل من الاهتمام للاقتصاد عندما يكون جيد وتعطيه قدراً كبيراً من الاهتمام عندما يكون سلبياً [1] .

كما تتفق مع دراسة منى أبو جامع (2009) حيث أكد (58.6%) من القراء أن ما تقدمه الصحف الأردنية من معلومات عن الأزمات الاقتصادية غير كاف[2]، ودراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت أن النّسبة الكبيرة من المبحوثين يرون أن مدة حصة المؤشر الاقتصادي غير كافية لاستيفاء المُعالجة بنسبة 54.5% [3].

---

(1)Fogarty, Brian J ،OP. ,Cit., p. 16

(2) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 111

(3) بلقاسم إمام **مرجع سابق**، ص 105

عاشراً: أسباب اهتمام المبحوثين:

جدول رقم (22)

يوضح أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة

أسباب اهتمام المبحوثين	ك	%
التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية	105	35.5
معالجة الأحداث الاقتصادية وتطوراتها من جوانبها المختلفة	86	29.1
رصد تقلبات الأسعار وموازين العرض للاستفادة في حركة الاستثمار ومجالاته	74	25
القدرة على الربط بين الأرقام والمؤشرات الاقتصادية المختلفة	27	9.1
أخرى	4	1.3
المجموع*[1]	**296**	**100**

يبين الجدول السابق تنوع أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية، حيث اعتبر المبحوثون أن التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية من أهم الأسباب بنسبة 35.5%، تلاها معالجة الأحداث الاقتصادية وتطوراتها من جوانبها المختلفة، ثم رصد تقلبات الأسعار ودراسة موازين العرض للاستفادة في حركة الاستثمار ومجالاته، وجاء بعدها القدرة على الربط بين الأرقام والمؤشرات الاقتصادية المختلفة، وجاءت الأسباب الأخرى في المرتبة الأخيرة ومن أمثلتها معايشة الواقع الاقتصادي الفلسطيني وتوسيع الآفاق والمعرفة حول الحدث الاقتصادي وتوضيح دلالات النشاط الاقتصادي بنسبة 1.3%.

وتعزو الباحثة إلى أن أهم أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية كان التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى ارتباط المواطن الفلسطيني بمجتمعه الفلسطيني والواقع الاقتصادي ومعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية وتطوراتها من جوانبها المختلفة.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع ما أشارت إليه دراسة أسامة المدني (2009) إلى أن أهم أسباب اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل[(2)]، ودراسة محمد قيراط (2009) التي أظهرت أن أهم أسباب الاهتمام كشف الظواهر الاقتصادية الفاسدة [(3)].

---

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

(2) أسامة المدني، **مرجع سابق**، ص 304

(3) محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص 23

حادي عشر: درجة استفادة المبحوثين:

جدول رقم (23)

درجة استفادة المبحوثين من المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية الفلسطينية حول القضايا الاقتصادية المحلية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	لم استفد	المتوسط الحسابي
19	47	75	16	3	3	%2.67
11.7	28.8	46	9.8	1.8	1.8	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن درجة الاستفادة من قبل المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (2.67%)، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته (46%) من المبحوثين ممن يستفيدون بدرجة متوسطة، وما نسبته (1.8%) ممن هم لم يستفيدوا من المعلومات التي تعرضها الصحف الالكترونية الفلسطينية حول القضايا الاقتصادية.

وتفسر الباحثة ذلك بأن المبحوثين من شريحة الاقتصاديين وهي شريحة متخصصة من السهل عليها فهم المواد المنشورة عن القضايا الاقتصادية المحلية ومن المفترض أن تكون نسبة الاستفادة عالية، وهذا يشير إلى ضعف مستوى الأداء الإعلامي الاقتصادي في الصحف الالكترونية الفلسطينية وطرح القضايا الاقتصادية بشكل ضعيف دون عمق ويتطلب منها بذل الجهد.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت عدم حصولَ الاستفادة لدى المشاهدين مما تقدمه حصة المؤشر الاقتصادي من معطياتٍ حول الواقع الاقتصادي بنسبة 66.23% مقابل نسبة24.67 % لا يرون أن الحصة قد قدمت ما يمكن اعتباره جديدًا، فهي لن تخرج حسبهم عن سياق الحصص الروتينية القديمة [1].

(1) بلقاسم إمام **مرجع سابق**، ص 204

ثاني عشر: جوانب استفادة المبحوثين:

جدول رقم (24)

يوضح جوانب استفادة المبحوثين من المعلومات التي تعرضها صحف الدراسة حول القضايا الاقتصادية المحلية

جوانب الاستفادة	ك	%
التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين	109	28.6
تكوين رأي وفهم سليم حول القضايا الاقتصادية المحلية لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد	73	19.3
التعرف على أهم الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات بناء على معلومات اقتصادية جادة	67	17.6
التعرف على التجاوزات والمعوقات التي تعترض سبل نجاح التنمية في المجتمع	54	14.2
التعمق في معرفة وجهات النظر المختلفة حول القضايا وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني	40	10.5
الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع تجاه القضايا الاقتصادية المحلية	34	8.9
أخرى	3	0.7
المجموع*[1]	380	100

يتضح من نتائج الجدول السابق أن التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين بنسبة 28.6%، تلاها تكوين رأي وفهم سليم حول القضايا الاقتصادية المحلية لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد، ثم التعرف على أهم الفرص الاستثمارية و اتخاذ قراراته بناء على معلومات اقتصادية جادة، وبعد ذلك التعرف على التجاوزات والمعوقات التي تعترض سبل نجاح التنمية في المجتمع، تلاها التعمق في معرفة وجهات النظر المختلفة حول القضايا وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، وجاء بعدها الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع تجاه القضايا الاقتصادية المحلية، وجاءت الجوانب الأخرى في المرتبة الأخيرة ومن أمثلتها التعرف على سير أوضاع مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص أو الأهلي الاقتصادية يأتي في مقدمة جوانب الاستفادة والوعي والثقافة الاقتصادية بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية في المجتمع.

يلاحظ هنا أن استفادة المبحوثين من تناول القضايا الاقتصادية المحلية كان أكبر في الجوانب المعرفية مثل: التعرف على سير أوضاع مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص أو الأهلي الاقتصادية والتعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين، التعرف على التجاوزات والمعوقات التي تعترض سبل نجاح التنمية في

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة.

المجتمع كسوء الإدارة وضعف القرار الاقتصادي، والتعمق في معرفة وجهات النظر المختلفة حول القضايا وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

وتفسر الباحثة ضعف الاستفادة في الجوانب السلوكية لدى المبحوثين بضعف النماذج التي تقدمها صحف الدراسة على النشاطات الاقتصادية، وعدم التركيز على تقديم الحلول المناسبة للمشكلات والقضايا الاقتصادية، ويدل ذلك على أن الدراسة التحليلية تقدم الأساليب التي تقدم معلومات فقط وتراجع الأساليب التي تركز على وضع الحلول المقترحة أو التعريف بدور المواطن والجهات الرسمية (انظر جدول رقم 12)

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت حصولَ الاستفادة لدى المشاهدين مما تقدمه حصة المؤشر الاقتصادي من معطياتٍ حول الواقع الاقتصادي بنسبة بنسبة24.7% لا يرون أن الحصة قد قدمت ما يمكن اعتباره جديدًا، فهي لن تخرج حسبهم عن سياق الحصص الروتينية القديمة [1].

ثالث عشر: أسباب عدم الاستفادة:

جدول رقم (25)

يوضح أسباب عدم استفادة المبحوثين من تناول صحف الدارسة للقضايا الاقتصادية المحلية

أسباب عدم الاستفادة	ك	%
تركيز الصحف الالكترونية الفلسطينية على القضايا السياسية	64	19.2
المعالجة السطحية للقضايا الاقتصادية المحلية والاكتفاء بنقل المعلومة دون تقديم حلول	60	17.9
غياب الصحفي الاقتصادي المتخصص المهني	55	16.4
عدم تنوع الفنون الصحفية في عرض الموضوعات	39	11.6
عدم تبسيط وتوضيح المصطلحات الاقتصادية	36	10.7
افتقار المواد الإعلامية لعناصر الجذب والتشويق	35	10.4
الصحافة الاقتصادية لا تعكس النشاط الاقتصادي في فلسطين	30	9
أخرى	16	4.8
المجموع*	335	100

(1) بلقاسم إمام **مرجع سابق**، ص 204

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن أكثر أسباب عدم استفادة المبحوثين من تناول صحف كان تركيزها على القضايا السياسية بنسبة19.2%، تلاها المعالجة السطحية للقضايا الاقتصادية المحلية والاكتفاء بنقل المعلومة دون تقديم حلول، ثم غياب الصحفي الاقتصادي المتخصص، وجاء بعدها عدم تبسيط وتوضيح المصطلحات الاقتصادية، ثم عدم تنوع الفنون الصحفية في عرض الموضوعات، تلاها افتقار المواد الإعلامية لعناصر الجذب والتشويق، ثم معالجة القضايا الاقتصادية المحلية سطحية، وأن الصحافة الاقتصادية لا تعكس النشاط الاقتصادي في الدولة ، وجاءت الجوانب الأخرى في المرتبة الأخيرة ومن أمثلتها: معالجة القضايا الاقتصادية المحلية خبرية فقط، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

تشير النتائج السابقة على أن عدم استفادة المبحوثين متعلق بطريقة التغطية الصحفية لهذه الموضوعات، كما أن المبحوثين لا يثقون كثيراً بالمعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية، كما أنهم لا يعتقدون أنها تبذل جهدا كافياً لإيصال القضايا الاقتصادية ومناقشتها والدليل أن الأسباب المتعلقة بالصحف جاءت في مقدمة عدم الاستفادة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج ودراسة منى أبو جامع (2009) التي أشارت إلى أن عدم الاستفادة يرجع إلى نقص المعلومات وعدما كفايتها وعدم وضوح المفاهيم المستخدمة بنسبة 15.9% [1].

فيما تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة أسامة المدني(2009) التي أظهرت أن ضعف الاستفادة يرجع إلى أن الصحف الإلكترونية لا تدعم بعض الموضوعات بمعلومات كافية بنسبة 37.2%، كما أن الصحف الالكترونية لا تقدم آراء كافية لمتخصصين في اقتصاد السوق[2]،ومع دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت أن من أسباب عدم الاستفادة غياب التركيز عن المواضيع التي يريدها المواطن أي تلك التي تكشف معاناته [3].

(1) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 111

(2) أسامة المدني، **مرجع سابق**، ص 307

(3) محمد بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 204

رابع عشر: مساهمة الصحف في المعالجة:

جدول رقم (26)

يوضح درجة مساهمة صحف الدراسة في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
5	21	87	35	15	3.22
3.1	12.9	53.4	21.5	9.2	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن درجة مساهمة الصحف في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية صحف الدراسة جاءت متوسطة بمتوسط حسابي 3.22%، حيث أن ما نسبته 53.4% من المبحوثين يرون أن مساهمة الصحف متوسطة .

وتفسر الباحثة ذلك بأن المعلومة الاقتصادية بشكل عام تتميز بالتخصص، والتغيُّر والتطوُّر السريع، وتحتاج إلى المتخصصين في الصحافة الاقتصادية، أو على الأقل من يُحسنون الحد الأدَنى من معطياته وهو جانب غائب لدى صحفيي الركن الاقتصادي والصفحات المتخصصة الخاصة ذات الاهتمام بهذا الشَّأن الاقتصادي، بالإضافة إلى غلبة الطابع الخبري على الصحافة الاقتصادية مما يجعل الخطاب يتسم بالسطحية نظراً لافتقاره إلى التحليل والتفسير اللازم لفهم المضمون الاقتصادي واعتماده على استراتيجية التوصيف بعيداً عن مناقشة الأسباب وبلورة الحلول وطرح رؤى مستقبلية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بلقاسم إمام (2010) أشارت إلى عدم استفادة المشاهدين من حصة المؤشر الاقتصادي لعدم طرحها انشغالات المواطن في العمل الميداني المُعمق، وضعف مستوى النقاش في تشريح الأوضاع وتقديم الحلول لها[1].

خامس عشر: رضى المبحوثين عن الشكل:

جدول رقم (27)

يوضح درجة رضا المبحوثين عن شكل عرض صحف الدارسة للقضايا الاقتصادية المحلية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
0	19	98	38	8	3.21
0	11.7	60.1	23.3	4.9	

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص 204

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن درجة رضا المبحوثين عن شكل عرض الصحف الالكترونية القضايا الاقتصادية المحلية جاءت متوسطة بمتوسط حسابي 3.21%، حيث إن ما نسبته و60.1% من المبحوثين راضون عن شكل عرض الصحف الالكترونية القضايا الاقتصادية المحلية بدرجة متوسطة، وما نسبته 23.3% منهم راضون بدرجة منخفضة وما نسبته 11.7% منهم راضون بدرجة عالية، وما نسبته 4.9% منهم راضون عن شكل بدرجة منخفضة جدا، بينما لم يرض أي منهم بدرجة كبيرة جداً.

وتفسر الباحثة ارتفاع نسبة المبحوثين الراضين عن الشكل بتركيزهم على مضمون المادة الاقتصادية أكثر من الشكل، حيث إن المبحوثين لا يُعيرُوا اهتمامًا كبيرًا للجانب الشكلي، فمعظم الإجابات جاءت لتجنُّب النّقيضين، وبدون توضيحات أو تفسيرات أو كأنْ يقول البعض، بأن الشكل غير مهم وإنّما يهم المضمون وفقط، لكّننا نقول إذا لم يُقدم ذلك المضمون في حُلةٍ جيدةٍ، تسهل على القارئ متابعتها لن تتحقق الدرجة المطلوبة من الاستفادة.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة أسامة المدني (2009) التي أظهرت أن 64% معجبون بالشكل الذي يقدم به المضمون "إلى حد ما" في مقابل من أقروا بإعجابهم وبنسبة 36% مع انتفاء وجود أية مفردة غير معجبة بالشكل [1]، ودراسة بلقاسم(2010) التي أظهرت أن الأغلبية من المشاهدين لحصة المؤشر الاقتصادي يرون أن الجانب الشكلي يعد مقبولاً، وذلك بنسبةٍ كبيرةٍ بلغت (111) فردًا من مجموع العينة فيما بلغ من يرونه دون المستوى (33) فردًا [2].

سادس عشر: رضى المبحوثين عن استخدام الوسائط المتعددة والصور:

جدول رقم (28)

يوضح رضا المبحوثين عن استخدام الوسائط المتعددة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية

عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	المتوسط الحسابي
7	24	83	39	10	3.13
4.3	14.7	50.9	23.9	6.1	

يبين الجدول السابق أن درجة رضى المبحوثين عن استخدام الصحف الالكترونية الفلسطينية للوسائط المتعددة والصور في عرض القضايا الاقتصادية المحلية كانت متوسطة بمتوسط حسابي 3.13%، حيث أن ما نسبته 50.9% من المبحوثين راضون عن استخدام الصحف الالكترونية

(1) أسامة المدني، **مرجع سابق**، ص 309

(2) بقاسم إمام، **مرجع سابق**، ص194

الفلسطينية للوسائط المتعددة والصور في عرض القضايا الاقتصادية المحلية بدرجة متوسطة، وما نسبته 23.9% منهم راضون بدرجة منخفضة، وما نسبته 14.7% منهم راضون بدرجة عالية، وما نسبته 4.3% منهم راضون بدرجة عالية جداً، وما نسبته 6.1% منهم راضون بدرجة منخفضة جداً.

ويتضح أن نسبة متوسطة راضية عن استخدام الصحف الالكترونية الفلسطينية للوسائط المتعددة والصور في عرض القضايا الاقتصادية المحلية .

وتفسر الباحثة قلة استخدام الصحف الالكترونية للفلسطينية للوسائط المتعددة بقلة الإمكانيات المادية، وبطء الانترنت الذي يصعب عملية تصفح المواقع، وترجع الباحثة رضا المبحوثين عن عدم استخدام الوسائط إلى كونهم شريحة متخصصة تهتم بالمعلومة بأي طريقة.

وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دارسة أسامة المدني(2009) التي أظهرت أن المبحوثين يرون أن المادة الاقتصادية تحتاج إلى عدة إجراءات لتحسين الشكل وقد تمثلت في دعم الموضوعات بالصور بدرجة أكبر، ثم استخدام الرسوم البيانية كمؤشرات موضوعية، ثم استخدام الوميض من الموضوعات المهمة أو شديدة الأهمية لجذب الانتباه، ويأتي بعد ذلك بديل تكبير حجم الحروف نسبيا لتيسير القراءة[1].

سابع عشر: مشاكل معالجة صحف الدراسة للقضايا الاقتصادية المحلية:

جدول رقم (29)

يوضح مشاكل معالجة صحف الدراسة للقضايا الاقتصادية المحلية

المشاكل	ك	%
غياب الإعلامي الاقتصادي المتخصص وافتقاده للمهنية	119	24.3
عدم التنوع في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية المحلية	86	17.6
الاكتفاء بعرض القضية بشكل سطحي دون تحليل أسبابها وانعكاساتها	74	15.1
تقديم القضايا الاقتصادية المحلية بطريقة صعبة لا يفهمها إلا المتخصصون	70	14.3
ثبات المواد المنشورة وعدم تحديثها لفترات طويلة	68	13.9
افتقاد الصحف الالكترونية الفلسطينية لإمكانيات وأدوات التفاعل	67	13.7
مشاكل أخرى	5	1.0
المجموع*	489	100

(1) بقاسم إمام، **مرجع سابق**، ص194

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة

يتضح من خلال قراءة نتائج الجدول السابق أن أهم مشاكل معالجة الصحف الالكترونية للقضايا الاقتصادية المحلية تمثلت في غياب الإعلامي الاقتصادي المتخصص وافتقاده للمهنية بنسبة 24.3%، تلاها عدم التنوع في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية المحلية، والاكتفاء بعرض القضية بشكل سطحي دون تحليل أسبابها وانعكاساتها، وتقديم القضايا الاقتصادية المحلية بطريقة صعبة لا يفهمها إلا المتخصصون، ثم ثبات المواد المنشورة وعدم تحديثها لفترات طويلة، وافتقار الصحف الالكترونية الفلسطينية لإمكانيات وأدوات التفاعل، وجاءت المشاكل الأخرى في المرتبة الأخيرة والتي تمثلت في عدم اهتمام القراء بالقضايا الاقتصادية وغياب الحدث الاقتصادي المهم للمواطن الفلسطيني.

ويلاحظ أن من أهم مشاكل معالجة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الفلسطينية الاكتفاء بعرض القضية بشكل سطحي دون تحليل أسبابها وانعكاساتها وهذا يتفق مع نتيجة الدراسة التحليلية (جدول رقم 6) التي أكدت أن الصحف تعتمد على أسلوب عرض معلومات فقط.

كما أن من المشاكل افتقاد الصحف الالكترونية الفلسطينية لإمكانيات وأدوات التفاعل التي تتفق مع نتيجة الدراسة التحليلية التي أكدت غياب استخدام الوسائط المتعددة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية و(جدول رقم 11) الذي أكد أن نسبة استخدام العناصر التفاعلية 49.9% والنسبة الأكبر لصالح صحيفة فلسطين.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد قيراط (2009) التي أكدت أن من أهم المشاكل في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية المتعلقة بعدم إتاحة الفرصة لمناقشة المواضيع الاقتصادية بحرية، ندرة الكوادر الصحفية المؤهلة وقلة المحررين والمحللين المتخصصين، وكذلك تداخل الاقتصاد مع السياسة وعدم اهتمام القراء بالقضايا الاقتصادية، إضافة إلى ضيق حيز الابتكار والتجديد في المضمون التحريري والإخراج الصحفي والمعالجة التحريرية ونوعيتها حيث التركيز على الاستعراض والسرد والبيانات الصحفية على حساب المعالجة التفسيرية والتحليلية التي تقوم على التقييم والنقد[1].

كما تتفق مع نتيجة دراسة منى أبو جامع (2009) التي أظهرت أن أهم مشاكل معالجة قضايا الشأن الاقتصادي ندرة الكوادر الصحفية والمتخصصين في الإعلام الاقتصادي وندرة قواعد بيانات ثابتة وموثوقة[2].

---

(1) محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص 13

(2) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 115

وتختلف النتيجة مع نتيجة دراسة Fogarty, Brian J. (2005) التي أظهرت أن المشاكل التي توثر في تغطية القضايا الاقتصادية تأثير الفاعلين السياسيين والنخبة بما في ذلك جماعات المصالح، والمعايير الاجتماعية والقيم، والضغوط التنظيمية في حالة الأخبار الاقتصادية، والعامل الأكثر أهمية بين هذه هو المعايير الصحفية والجانب الروتيني في التغطية والممارسات الصحفية المقيدة الصحفيين وفقا لطبيعة وسائل الإعلام كمؤسسة و واعتماد الروتين في إنتاج الأخبار، إضافة إلى اختلاف درجة اهتمام الجمهور بالأخبار الاقتصادية مما قد كانت لحالات أخرى[1].

ويرجع الاختلاف إلى اختلاف المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، حيث أن دراسة Fogarty, Brian J تدرس وسيلة تصدر في مجتمع متحرر، بينما تدرس هذه الدراسة وسيلة تصدر في مجتمع يعاني من الاحتلال الإسرائيلي وتبعاته، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الوسيلة ودورية الصدور لكل منهما.

ثامن عشر: اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية:

جدول رقم (30)

اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية

مقترحات المبحوثين	ك	%
تعزيز الوعي بالقضايا الاقتصادية المحلية موضع اهتمام لدى الشباب الفلسطيني	112	15.5
تغطية وسائل الإعلام لنتائج الدراسات العلمية الاقتصادية	97	13.4
تغطية الأحداث الاقتصادية التي تهم حياة المواطن بدرجة عالية	90	12.5
الاستعانة بالخبرات والكوادر المهنية المحترفة للكتابة في الإعلام الاقتصادي	87	12.0
تقديم رؤية واضحة وإستراتيجية للإعلام الاقتصادي الالكتروني	79	10.9
اختيار المعلومات بشكل دقيق واستخدام أساليب مشوقة	71	9.8
التنويع في الأشكال الإعلامية لمعالجة الاقتصادية وبالذات التفسيرية والتحليلية	66	9.1
وضع مواصفات مهنية للصحف الإلكترونية الفلسطينية في تغطية مع القضايا الاقتصادية	62	8.6
فتح قنوات للحوار ومساحة واسعة للتحليل الاقتصادي داخل الصحف الالكترونية	58	8.0
المجموع*[2]	722	100

(1)Fogarty , Brian J. , OP. , Cit., p.17

* المجموع لا يساوى عدد المبحوثين لأن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من إجابة

يبين الجدول السابق أهم اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية التي تمثلت في تعزيز الوعي بالقضايا الاقتصادية المحلية موضع اهتمام لدى الشباب الفلسطيني بنسبة 15.5%، تلاها من يعتقدون ذلك من خلال تغطية وسائل الإعلام لنتائج الدراسات العلمية الاقتصادية، ثم تغطية الأحداث الاقتصادية التي تهم حياة المواطن بدرجة عالية والاستعانة بالخبرات والكوادر المهنية المحترفة للكتابة في الإعلام الاقتصادي، وكذلك تقديم رؤية واضحة واستراتيجية للإعلام الاقتصادي الالكتروني.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة محمد قيراط (2009) والمتعلقة باقتراحات المبحوثين لتطوير الصحافة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة من خلال إعطاء مساحة أكبر من الحرية والاستقلالية والحماية في العمل وكذلك التدريب والتأهيل وبناء الكوادر المواطنة المؤهلة واستخدام الانترنت للحصول على معلومات وبيانات لإنجاز عملي، إضافة إلى التركيز على التحليلات والتعليقات وما وراء الخبر والاهتمام بالصحافة الاستقصائية والتحقيقات التي تركز على هموم وقضايا رجل الشارع الاقتصادية[1].

كما تتفق مع دراسة منى أبو جامع(2009) التي أظهرت أن أهم اقتراحات القراء الاهتمام بالكادر القائم على إنتاج المعلومة وتحسين أداء الصحفيين الاقتصاديين، وعدم الاكتفاء بالقدرات المتاحة وان كان ذلك يزيد من تكاليف الصحيفة لأن المردود أعلى بكثير أن كانت تحسن التعامل مع اقتصاديات الاعلام [2].

(1) محمد قيراط، **مرجع سابق**، ص 19

(2) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص 1121

المبحث الثاني

اختبار فروض الدراسة الميدانية

أولاً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف وترتيبها عند المبحوثين.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض، وتم التحقق من ذلك باستخدام اختبار بيرسون كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (31)

يوضح العلاقة بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف وترتيبها عند المبحوثين

القضية / الترتيب	البطالة	الفقر	إغلاق المعابر التجارية	الرواتب	مشاريع صغيرة	ارتفاع الأسعار	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
ترتيب الصحف	1	2	3	4	5	6	0.029	0.957
ترتيب المبحوثين	3	5	1	4	6	2		

تشير النتائج السابقة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة وترتيبها عند المبحوثين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط 0.029 وقيمة مستوى المعنوية 0.957 وهي أكبر من 0.05.

وتفسر الباحثة عدم وجود العلاقة بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في صحيفتي الدراسة وترتيبها لدى الجمهور بأن الصحف تطرح موضوعات لا تمثل أهمية عند أغلبية المبحوثين، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل أهمها أن القضايا التي أعطاها المبحوثين أولوية هي من القضايا الملموسة وجاء ترتيبه لها بهذا الشكل لإحساسه بها وقربها من الخبرة العملية المباشرة له.

وتتفق بذلك هذه النتيجة مع نتائج دراسة عزة عثمان (2009) التي أوضحت وجود اختلاف بين أجندة الصحف السعودية وأجندة المرأة السعودية[1]، ومع دراسة عبد الله آل تويم (2007) التي أظهرت أن هناك اختلافاً كبيراً يصل أحياناً إلى التنافر بين أولويات الصحف وأولويات الجمهور، فالقضايا الاقتصادية التي اهتمت بها الصحف كانت في ذيل أولويات الجمهور أو لم يولها الأهمية نفسها [2].

(1) عزة عثمان، **مرجع سابق**، ص 342

(2) عبد الله آل تويم، **مرجع سابق**، ص 535-537

كما تتفق مع دراسة سامية الأغبري (2005) التي أوضحت اختلاف ترتيب أولويات الصحافة اليمينية تجاه القضايا الاقتصادية عن أولوياتها لدى الجمهور [1]، ودراسة غادة اليماني التي أوضحت ضعف العلاقة ببين ترتيب أولويات الصحف النسائية وأولويات المرأة [2].

فيما اختلفت مع دراسة ندية القاضي (2009) التي أوجدت ارتباط ايجابي ضعيف بين أجندة الصحف المصرية من ناحية وأجندة الجمهور من ناحية أخرى [3] ودراسة سماح محمد (2009) التي أكدت وجود علاقة بين أجندة الصحف وأجندة الجمهور بالنسبة للقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة ، وكذلك وجود ارتباط طردي قوى بين تريب صحف الدراسة لقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وترتيبها عند الذكور [4].

ثانياً: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعة هذه القضايا.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعة هذه القضايا، وتم التحقق من صحة الفرض باستخدام اختبار بيرسون كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (32)

يوضح العلاقة بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعتها

المتغيرات	مدى الاستفادة	
	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
درجة الاهتمام	0.238	0.002

تشير نتائج المعاملات الإحصائية في الجدول السابق إلى وجود علاقة بين معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعتها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

(1) سامية الأغبري، **مرجع سابق**، ص214

(2) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 307

(3) سماح محمد ، **مرجع سابق**، ص 621

(4) غادة اليماني، **مرجع سابق**، ص 307

وقد بلغت قيمة معامل الارتباط 0.238 عند مستوى معنوية 0.002، وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ومدى استفادتهم من متابعة هذه القضايا، بمعنى أنه كلما ارتفعت درجة المتابعة ارتفعت درجة الاستفادة لدى المبحوثين.

ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام الصحف الالكترونية بنقل القضايا الاقتصادية المحلية التي تهم هذه الشريحة بصورة تعكس الواقع الفعلي، بالإضافة إلى أهمية القضايا ودرجة التركيز لدى المبحوثين كونهم شريحة متخصصة ومن السهولة فهم المصطلحات الاقتصادية المستخدمة، بالإضافة إلى البيئة المحيطة والواقع الاقتصادي الذي يعيشه قطاع غزة والتغيرات المستمرة، وكذلك الأسلوب التي عرضت به القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية.

وتعزو الباحثة اختلاف درجة الاستفادة إلى أهمية القضايا الاقتصادية بالنسبة للمبحوثين وقربها من الخبرة العملية المباشرة لهم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أكدت وجود علاقة بين درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة حصة المؤشر الاقتصادي و إتيانها بالجديد وتغطية النّقص في مجال المعلومات الاقتصاديّة لتحقيق الاستفادة وفقاً لمتغير النوع والمستوى التعليمي والمهنة [1].

ثالثاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية حسب المتغيرات الديموغرافية المختلفة (العمر، النوع، المؤهل العلمي، التخصص، مكان العمل، مجال العمل).

وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية يعزى إلى العمر.**

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض عدم وجود ارتباط بين العمر ومعدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية، وتم التحقق باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما نلاحظ في الجدول الآتي:

(1) بلقاسم إمام، **مرجع سابق**، ص202

جدول رقم (33)

يوضح تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى العمر

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى المعنوية
درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	2.619	3	0.873	2.604	0.054
	داخل المجموعات	53.294	159	0.335		
	المجموع	55.913	162			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 159" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.66

تشير النتائج السابقة إلى عدم وجود فروق بين معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث وصلت قيمة F المحسوبة والتي تساوي 2.604 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.66، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.054 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويمكن للباحثة تفسير هذه النتيجة بأن الدراسة استهدفت شريحة متخصصة في الاقتصاد لذا لا يعتبر السن ذا أهمية في ذلك، فهم لديهم اهتمام بالقضايا الاقتصادية بغض النظر عن أعمارهم.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة منى أبو جامع (2009) التي أظهرت أن معظم قراء المواد الاقتصادية تتراوح أعمارهم بين 20-30 عام وهي تعكس فئة الشباب الذين يبدءون حياتهم العملية وتقل نسبة الاطلاع مع التقدم في الفئة العمرية فنجد نسبة القراء الذي أعمارهم بين 30-40 عاما هي 33 % ونسبة التي تزيد عن 40 عام هي 17.9% [1]

(1) منى أبو جامع، **مرجع سابق**، ص108

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى النوع.

نتيجة اختبار الفرض:

عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وتم التحقق من صحة الفرض باستخدام اختبار معاملT. Test، كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (34)

يوضح اختبار (T) الفروق المعنوية في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية بين الذكور من

البيان	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية
اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية	ذكر	132	3.763	0.601	− 0.236	0.814
	أنثى	31	3.790	0.536		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "161" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.97

تشير النتائج السابقة إلى عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث وصلت قيمة t إلى 0.236 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.814 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى أن المجتمع الفلسطيني ارتفعت فيه نسبة المرأة المعيلة التي فرض عليها الاهتمام بقضايا الاقتصاد مثلها مثل الرجل، إضافة إلى طبيعة اهتمامات الفرد بغض النظر عن كونه ذكر أو أنثى، كما أن الإناث في المجتمع الفلسطيني يتميزن بقدرة عالية على التحصيل العلمي والدراسي، وينعكس هذا الأمر بالطبع على الاهتمام بالقضايا الاقتصادية.

وبذلك اختلفت مع دراسة ندية القاضي(2009) التي أوجدت أن هناك علاقة لمتغير النوع في قوة العلاقة بين أجندة الصحف وأجندة جمهورها [1]، ودراسة بلقاسم إمام (2010) التي أظهرت أن نسبة المشاهدة للحصص الاقتصادية ترتفع لدى الذكور مقارنة بالإناث سواءً بالنسبة لمتابعة الحصة أصلا أو مدة المتابعة، وهذا ربما بحكم الاهتمامات التي تختلف بين الجنسين، وهو ما

(1) ندية القاضي، **مرجع سابق**، ص492

يعكسُ الرأي القائل ربما بأن الذكور أكثرُ اهتمامًا بالمسائل الاقتصادية و المالية ، و أكثرُ اهتمامًا بالانشغالات السياسية من الإناث بل القضايا التي تشغلُ الرأي العام بصفةٍ عامة [1].

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى المؤهل العلمي.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت صحة الفرض، وكانت الفروق لصالح فئة دبلوم متوسط فأقل، وتم التحقق من ذلك باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (35)

يوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لبيان معنوية الفروق في اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية يعزى إلى لمؤهل العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	3.704	2	1.852	5.676	0.004
	داخل المجموعات	52.209	160	0.326		
	المجموع	55.913	162			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 160" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.05

تشير النتائج السابقة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية يعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، حيث وصلت قيمة F إلى 5.676 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.05، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

(1) بلقاسم إمام، **مرجع سابق**، ص224

ولمعرفة الفروق استخدمت الباحثة اختبار شفيه، وهو ما تتضح نتائجه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (36)

اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى المؤهل العلمي

الفرق بين المتوسطات	دبلوم متوسط فأقل	بكالوريوس	دراسات عليا
دبلوم متوسط فأقل		0.190	0.402*
بكالوريوس	- 0.190		0.213
دراسات عليا	- 0.402*	- 0.213	

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية بين المبحوثين وفقاً للمؤهلات العلمية حيث إن الفروق بين فئتي " دبلوم متوسط فأقل، ودراسات عليا والفروق لصالح الفئة دبلوم متوسط فأقل.

وتفسر الباحثة سبب اهتمام أصحاب المؤهل دبلوم متوسط فأقل بالقضايا الاقتصادية المحلية نظراً لارتباطها المباشر بأعمالهم وأهميتها في حياتهم اليومية، كما ترى الباحثة أيضاً أن أصحاب المؤهلات العلمية الأعلى مثل الماجستير والدكتوراه قد انشغلوا في الدراسة والبحث العلمي أكثر من متابعة القضايا الاقتصادية المحلية وخاصة أن ما يعرض في الصحف لا يلبي طموحاتهم.

وتتفق مع دراسة عبد الجواد ربيع (2008) التي أشارت إلى وجود فروق بين المبحوثين الحاصلين على مؤهلات دراسية مختلفة لصالح المبحوثين من ذو المؤهلات المتوسطة [2]، واختلفت مع دراسة منى أبو جامع (2010) التي بينت اختلاف اهتمامات القراء للشأن الاقتصادي من حيث المستوى التعليمي لصالح الحاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة (54.50%)، يليهم حملة الدبلوم فالثانوية العامة ثم الدكتوراه [3]، ودراسة بلقاسم إمام (2010) التي أشارت إلى وجود فروق بين المبحوثين الحاصلين وفقا لمتغير المستوى التعليمي لصالح تدرج جامعي بنسبة 40.9% [4].

---

(1) ندية القاضي، **مرجع سابق**، ص492

(2) عبد الجواد ربيع، **مرجع سابق**، ص374

(3) منى أبو جامع، **مرجع سابق** ، ص109

* يوجد فروق ذات دالة احصائية عند مستوى 0.05 بين المبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

(4) بلقاسم إمام، مرجع سابق، 223

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى مكان العمل.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبت عدم صحة الفرض، وتم التحقق من صحة الفرض باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Away ANOVA)، كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Away ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى مكان العمل

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية	بين المجموعات	0.692	2	0.346	1.002	0.369
	داخل المجموعات	55.221	160	0.345		
	المجموع	55.913	162			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 160" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.05

تشير النتائج السابقة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية المحلية يعزى إلى مكان العمل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث وصلت قيمة F المحسوبة تساوي 1.002 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.05، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.369 وهي أكبر من 0.05.

وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى تشابه مجتمع المبحوثين تقريباً في مكان ومجال العمل، بالتالي تشابهت اهتماماتهم الاقتصادية وفقاً لمجال العمل دون تأثير من العوامل الأخرى.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بلقاسم إمام (2010) التي أكدت أن هناك فروقًا بين المشاهدين في الاهتمام بمتابعة حصة المؤشر الاقتصادي؛ وفقاً لمتغير المهنة لصالح الموظفين العموميين بنسبة 31.1% عن غيرها من المهن الأخرى[1].

---

* يوجد فروق ذات دالة احصائية عند مستوى 0.05 بين المبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

(4) بلقاسم إمام، مرجع سابق، 224

ويرجع الاختلاف بين هذه النتيجة ونتيجة الدراسة إلى اختلاف المبحوثين حيث إن دراسة بلقاسم تناولت مبحوثين من مهن مختلفة في كافة القطاعات، فيما تناولت هذه الدراسة المبحوثين الاقتصاديين في الهيئات الاقتصادية.

هـ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص.

نتيجة اختبار الفرض:

ثبتت صحة الفرض، وهي وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص، وتم التحقق باستخدام اختبار معامل الارتباط T.Test، كما نلاحظ في الجدول الآتي:

جدول رقم (38)

يوضح اختبار(T) الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمامهم بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص

البيان	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية	دراسات إنسانية	91	3.689	0.633	−2.001	0.047
	دراسات علمية	72	3.868	0.512		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "161" ومستوى دلالة 0.05 تساوي1.97

تشير النتائج السابقة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث وصلت قيمة t إلى 2.001 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى المعنوية 0.047 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية يعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والفروق لصالح الدراسات العلمية.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة طبيعية وتتناسب مع طبيعة جمود القضايا الاقتصادية التي تحتاج إلى تركيز وفهم المصطلحات المستخدمة.

وتؤكد هذه النتيجة أن طلاب التخصصات العلمية أكثر اهتماماً بالقضايا الاقتصادية المحلية، وربما هذا كان عائدا لسهولة فهمهم للقضايا الاقتصادية التي تتميز بالتعقيد والتشابك.

ومن خلال ما سبق يتضح صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية وفقاً لمتغير المؤهل التعليمي، والتخصص العلمي، فيما لم يثبت وجود فروق ذات دلالة احصائية وفقاً للنوع ومجال العمل.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة عبد الجواد ربيع (2008) وسماح متولى(2009) ودراسة غادة اليماني(2009) التي اعتبرت العمر الزمني والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي وكثافة التعرض من أهم العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات نحو قضايا معينة[1]، وتختلف مع دراسة ندية القاضي (2009) التي أوضحت صحة الفرض القائل بتأثير المتغيرات الديمغرافية (النوع– السن – المستوى التعليمي) على قوة العلاقة بين أجندة الصحف من جهة وأجندة الجمهور من جهة أخرى[2].

(1) انظر:
- عبد الجواد ربيع، **مرجع سابق**، ص374
- سماح متولي، **مرجع سابق**، 214
- غادة اليماني، **مرجع سابق**، 307
- بلقاسم إمام، مرجع سابق، 224

(2) ندية القاضي، **مرجع سابق**، ص492

المبحث الثالث

خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها

أولا: خلاصة نتائج الدراسة التحليلية:

1. تفاوت اهتمام صحف الدراسة بالقضايا الاقتصادية المحلية المختلفة، حيث ظهر في التحليل اهتمام صحيفة فلسطين متزايداً بقضايا إغلاق المعابر التجارية، وقضايا الفقر، وقضايا الرواتب عن صحيفة الحياة الجديدة.
2. اختلاف صحف الدراسة في ترتيب أولويات الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية التي تهم المبحوثين وفقاً للسياسة التحريرية التي تتبناها كل صحيفة، واختلاف البيئة المحيطة بالقراء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. أن الصحف الالكترونية الفلسطينية تناولت القضايا الاقتصادية المحلية بدون مصدر بنسبة 51.3%، فيما احتلت فئة متعدد المصدر المرتبة الأخيرة بنسبة 2.2%.
4. تمثلت المصادر الأولية التي اعتمد عليها الصحفي في الحصول على معلومات وموضوعات القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية على مسئولون حكوميون في المرتبة الأولى بنسبة 41.1%، فيما حازت فئة مصادر أولية أخرى على المرتبة الأخيرة بنسبة 3.9%.
5. أن أكثر الأساليب المتبعة في تقديم القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدارسة هي عرض معلومات فقط حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 32.2%، يليها بفارق كبير الحلول المقترحة بنسبة 18.5%، فيما حازت فئة أساليب أخرى على نسبة 0.6%.
6. جاء الاتجاه الإيجابي في معالجة موضوعات القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة في المرتبة الأولى بنسبة 81.1%، فيما حاز الاتجاه السلبي على نسبة 0.8% .
7. احتل الخبر المرتبة الأولى من مجموع أشكال المادة الصحفية قي صحف الدراسة بنسبة 71.3%، تلاه التقرير الصحفي بنسبة 20.7%، فيما لم تحظ أشكال صحفية أخرى بأي اهتمام.
8. حصلت العناوين الرئيسية المستخدمة في عرض القضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة على المرتبة الأولى بنسبة 95.5%، في مقابل نسبة 4.5% للعناوين الثانوية.
9. حازت الصورة الخبرية على المرتبة الأولى بنسبة 2.2%، وتلتها الصورة الموضوعية بنسبة 18.5%، فيما لم تنل الرسوم والجداول البيانية أي اهتمام في صحيفتي الدراسة.

10. صحيفتا الدراسة لم تعتمد على الوسائط المتعددة من فيديو أو ملفات صوتية أو رسوم متحركة أو فلاش في عرض القضايا الاقتصادية خلال فترة الدراسة.
11. حرصت صحيفتا الدراسة على استخدام بعض العناصر التفاعلية بنسب متفاوتة، حيث حازت فئة الخدمات المساعدة على المرتبة الأولى بنسبة 100% فيما حازت كل من فئة صفحات ذات صلة ومشاركة المحتوى المنشور والتعليق وإرسال عبر البريد على نسبة 46.9% كل منها.

ثانياً: خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:

1. أن درجة متابعة المبحوثين للمواقع الالكترونية الفلسطينية متوسطة بمتوسط حسابي 2.60%.
2. أن درجة متابعة المبحوثين للصحف الالكترونية الفلسطينية متوسطة بمتوسط حسابي 3.36%.
3. تنوع فترات متابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية، حيث تبين أن فترة أقل من ساعة حصلت على النسبة الأكبر بنسبة 39.9% من المبحوثين.
4. أن أكثر الأسباب التي تدفع المبحوثين إلى متابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية كان سهولة الوصول إليها وإتاحة المشاركة والتفاعلية بنسبة 24.4%، وجاء بعد ذلك تميزها بالفورية وسرعة التحديث في تقديم المعلومات.
5. أن صحيفة فلسطين كانت أهم الصحف الالكترونية الفلسطينية التي يهتم المبحوثين بمتابعتها بنسبة 40.3%.
6. أن درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية جاءت متوسطة بمتوسط حسابي 2.60%
7. أن درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية عالية بمتوسط حسابي 3.77%.
8. أن رأي المبحوثين باهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية متوسطة بمتوسط حسابي 3.44%.
9. أن حجم التغطية التي تخصصها الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية منخفضة بمتوسط حسابي (2.15%).

10. تنوع أسباب اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية، حيث اعتبر المبحوثون أن التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية من أهم الأسباب بنسبة 35.5%.
11. أن درجة الاستفادة من قبل المبحوثين للقضايا الاقتصادية المحلية في صحف الدراسة جاءت متوسطة بمتوسط حسابي 2.67%.
12. أن التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين يأتي في مقدمة جوانب الاستفادة بنسبة 28.6%.
13. أن أكثر أسباب عدم استفادة المبحوثين كان تركيزها على القضايا السياسية بنسبة 19.2%، ثم المعالجة السطحية للقضايا الاقتصادية المحلية والاكتفاء بنقل المعلومة دون تقديم حلول بنسبة 17.9%.
14. أن درجة مساهمة الصحف في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية صحف الدراسة جاءت قليلة بمتوسط حسابي 3.22%.
15. أن درجة رضا المبحوثين عن شكل عرض الصحف الالكترونية القضايا الاقتصادية المحلية جاءت متوسطة بمتوسط حسابي3.21%.
16. أن درجة رضا المبحوثين عن استخدام الصحف الالكترونية الفلسطينية للوسائط المتعددة والصور في عرض القضايا الاقتصادية المحلية كانت متوسطة بمتوسط حسابي 3.13%.
17. أن أهم مشاكل معالجة الصحف الالكترونية للقضايا الاقتصادية المحلية تمثلت في غياب الإعلامي الاقتصادي المتخصص وافتقاده للمهنية بنسبة 24.3%.
18. أهم اقتراحات المبحوثين لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية تمثلت في تعزيز الوعي بالقضايا الاقتصادية المحلية موضع اهتمام لدى الشباب الفلسطيني بنسبة (15.5%).
19. تبين عدم وجود علاقة بين ترتيب القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية وترتيبها لدى المبحوثين.
20. ثبت عدم وجود علاقة بين درجة اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية في الصحف المحلية ودرجة استفادتهم من متابعتهم.
21. ثبت صحة الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل اهتمام المبحوثين بالقضايا الاقتصادية وفقاً لمتغير المؤهل التعليمي، والتخصص العلمي، فيما لم يثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً للنوع ومجال العمل.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

من خلال استعراض الباحثة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن لها أن تخلص إلى مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الصحف الالكترونية الفلسطينية، وهذه التوصيات هي:

1. إبداء مزيد من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية ووضعها كأولوية ضمن ترتيب الصحف إلى جانب القضايا السياسية من خلال زيادة المساحات التي تخصصها الصحف الالكترونية الفلسطينية عن القضايا الاقتصادية المحلية.
2. التنويع في استخدام الأشكال الصحفية المختلفة في معالجة الموضوعات الاقتصادية المحلية التي تهتم بالمعالجات التفسيرية مثل التحقيقات ومواد الرأي .
3. العمل على إبراز المواد الاقتصادية المحلية بالوسائط المتعددة والصور والرسوم البيانية والتوضيحية لتسهيل وصول وفهم المعلومة الاقتصادية.
4. التركيز على أسلوب طرح الحلول المناسبة للقضايا الاقتصادية المناسبة ومناقشتها والتعرف على أسبابها وليست فقط عرض المعلومات، لتحقق الدور المطلوب منها في إيجاد حلول للقضايا وتؤدي دورها.
5. تخصيص صحفيين اقتصاديين، والاهتمام بهم من خلال عقد دورات تدريبية فاعلة وتدريبهم على مفاهيم الاقتصاد والكتابة في هذا المجال.
6. زيادة الاستفادة من الخبراء الاقتصاديين لإيجاد خطاب إعلامي اقتصادي يساهم في التنمية وحل القضايا الاقتصادية المحلية
7. تحسين أساليب معالجة عرض القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية والاهتمام بالقضايا التي أعطاها المبحوثين أولوية في الاهتمام لزيادة نسبة المتابعة.
8. اهتمام الخبراء الاقتصاديين وحملة الشهادات العليا بالقضايا الاقتصادية المحلية والضغط على الصحف للاهتمام بها.
9. تعزيز الوعي بالقضايا الاقتصادية المحلية موضع اهتمام الشباب الفلسطيني من خلال تغطية نتائج الدراسات العلمية الاقتصادية والأحداث الاقتصادية التي تهم حياة المواطن بدرجة عالية.

مراجـــع الدراســـة

مراجع الدراسة:

أولاً: القران الكريم:

1. سورة القلم : آية 1

ثانياً: الرسائل والأبحاث العلمية غير المنشورة:

2. أحمد الزهراني،" التعرض للصحافة السعودية اليومية وعلاقته بترتيب أولويات المواضيع السياسية لدى الجمهور السعودي"، **رسالة دكتوراه،** غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة،2013
3. بلقاسم إمام، "الإعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري: من خلال دراسة جمهور حصة المؤشر الاقتصادي"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر،2010
4. حاتم العسولي، "دور الصحافة الالكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية: دراسة تطبيقية على وكالة معا الإخبارية 2010-2012 "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013
5. حسام حمدان،"المواقع الإخبارية العربية دراسة وصفية لموقع الجزيرة نت على الشبكة العنكبوتية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة،2014
6. حنين الدماغ، " أهمية التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة "دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2010
7. خالد الغيلاني، " دور الصحافة العُمانية في ترتيب أولويات الاهتمام بقضايا التعليم لدى الجمهور العماني: دراسة تحليلية وميدانية"، **رسالة دكتوراه،** غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، 2012
8. خالد عبد الحق، "دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005
9. خالد معالي، "أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية في فلسطين/ الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1996 إلى 2007"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008

10. خضر تيسير، "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية آثارها ودورها في حل مشكلة البطالة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية ،2006
11. خليل سرداح، "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي" ، **رسالة ماجستير**، غير منشورة ، غزة: جامعة الأزهر ، 2012
12. سامية الأغبري،" تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور للفترة 2002/1995 "، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، 2005
13. صالح العامرى، "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009
14. عبد الله حسن، الفقر في فلسطين، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح، 2005
15. عبير لبد، "إخراج مواقع الصحف الفلسطينية اليومية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014
16. ماجد تربان، "الصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة مسحية"، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2007
17. ماجد حبيب، "التفاعلية في المواقع الالكترونية للصحف اليومية الفلسطينية: دراسة تحليلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014
18. محمد الحروب، "معالجة الصحافة السعودية اليومية لشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009
19. محمد أبو مصطفى،" دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: الجامعة الاسلامية، 2009
20. محمد أجبتي،"التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، عمان:جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا 2009،
21. محمد رجب، "أثر السياسة الاتفاقية على التضخم في فلسطين"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2011

22. محمد لبد، "اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور المواقع الالكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، غزة: الجامعة الاسلامية، 2014
23. محمود خلوف، "استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة منها"، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006
24. منى عيد أبو جامع، "معالجة الصحافة الأردنية للجانب الاقتصادي: دراسة تحليلية "، **رسالة ماجستير**، غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009
25. لويزة- كريمة عباد ، دور التلفزيون الجزائري في التنمية لاقتصادية دراسة وصفية تحليلية لحصة المؤشر" رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجزائر، جامعة الجزائر، 2004.
26. نبهان أبو جاموس، المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، **رسالة دكتوراه**، غير منشورة، الدنمارك: الأكاديمية العربية ،2014
27. يحيى المدهون، "دور الصحافة الإلكترونية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2012

ثالثاً: الرسائل والأبحاث العلمية المنشورة:

28. السيد أبو الخير، "المعابر الفلسطينية رؤية قانونية"، دراسة منشورة على **موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان**، http://www.achr.eu/art370.htm، بتاريخ 2005/5/20
29. إسماعيل الهلول، "دراسة لبعض الآثار النفسية والاجتماعية والقيمية الناتجة عن تأخر صرف رواتب معلمي الحكومة مقارنة بمعلمي الوكالة "، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيه2007، ص ص 1157- 1189
30. إيمان شحرور، عجز الموازنة العامة وآثاره الاقتصادية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 64/63، 2013، ص ص96- 113
31. أسامه المدني،" اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية "، **دراسة ميدانية**، كتاب الاعلام الاقتصادي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2009

32. أمل دراز، "الخطاب التنموي في الصحافة الإقليمية الخاصة إزاء قضايا المجتمع"، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثامن، العدد الرابع، ديسمبر 2007، ص 157- 219

33. بتول رشيد، فاتن مراد،" المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية "، **مجلة كلية الآداب**، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد التاسع والتسعون ،2011، ص ص 878-927

34. جواد الدلو، "الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على قراءة الصحافة المطبوعة في فلسطين"، **مجلة اللغة العربية**، جامعة القاهرة، العدد السابع،2003، ص 1- 30

35. جواد الدلو، الصحافة الرياضية في فلسطين، **مجلة كلية التربية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 1998، ص 1- 35

36. جواد الدلو، "اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية :دراسة ميدانية "، **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ، يونيو 2003.

37. سماح محمد، " دور الصحف المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الرابع والثلاثون، يوليو- أكتوبر 2009، ص 533- 630

38. سماح محمد، "معالجة الصحف المصرية للازمة المالية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور بهذه الأزمة واتجاهاته نحوها"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني والثلاثون ، أكتوبر- ديسمبر 2008، ص 65 – 113

39. صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، الجزء الخامس والعشرون، العدد واحد ،2009، ص 553-587

40. صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير** ، جامعة سطيف بالجزائر، العدد الثالث، 2004 ، ص 22- 45

41. عبد الجواد ربيع، "دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات القضايا الخاصة بالرأي العام الريفي"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، المجلد الثالث والعشرون، العدد واحد وثلاثون ، يوليه – سبتمبر 2008، ص 343- 393

42. عبد الله ال تويم، " العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية"، **سلسلة الرسائل الجامعية** ، ط1 ، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2007، ص 1- 600

43. عزة عثمان ، "دور الصحافة السعودية في ترتيب أولويات قضايا المرأة لدى الجمهور النسائي السعودي: دراسة تحليلية ميدانية" ، **في كتاب المؤتمر العلمي الأول الأسرة والإعلام وتحديات العصر**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 15-17 فبراير 2009، ص 275-351

44. عودة الفليت، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، ص 1018- 1129

45. غادة اليماني ، "دور الصحف النسائية في تحديد وترتيب أولويات اهتمام المرأة نحو القضايا المختلفة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، جامعة القاهرة، العدد الثاني والثلاثون ، أكتوبر- ديسمبر 2008، ص 223- 312

46. غازي الصوراني، الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين، دراسة منشورة على موقع **الحوار المتمدن**، http://www.ahewar.org/debat/files/88328.doc، بتاريخ 2007/2/10 ، ص 1- 40

47. فيصل الزعنون، عماد اشتيه ، البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية، **مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي**، جامعة المنصورة، العدد الأول، 2011 ، http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/imadSh taieh/unemployment.pdf

48. لمياء البحيري، "المجلات المصرية وترتيب اهتمام القراء بمشكلات المجتمع المصري"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير – يونيو 2008، ص 1259-1295

49. محمد عسلية وعبد الرؤوف الطلاع، "الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن عدم صرف الرواتب للموظفين بمحافظات غزة"، **مجلة النجاح للأبحاث**، جامعة النجاح، العدد الثالث، المجلد الواحد والعشرون ، 2007 ، ص658- 696

50. محمد قيراط، " الصحافة الاقتصادية الإماراتية بين الضغوط المهنية والتنظيمية وتحديات التنمية المستدامة "، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الشارقة، الجزء السادس، العدد حادي عشر، فبراير 2009، ص 1- 23

51. محمد مقداد، سامي مقداد، "إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة"، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، العدد الخامس والتسعون ، الجزء الواحد والثلاثون، 2009، ص 163- 192

52. مها الطرابيشي، "الصحافة الإلكترونية الدينية على الإنترنت: دراسة تحليلية وصفية لموقع صحيفة عقيدتي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة حلوان، العدد السابع، يناير 2000، ص ص 529-563

53. ندية القاضي، "دور الصحافة المصرية في ترتيب أولويات الجمهور نحو قضايا الإصلاح الاجتماعي في مصر"، دراسة **مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات**، الجزء الأول ،7- 9 يوليو 2009، ص 443-498

54. وفيق الآغا، سمير أبو مدللة، "ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها"، **مجلة جامعة الأزهر**، جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد الثالث عشر، العدد واحد ،B، ص 835- 866

رابعاً: البحوث والدراسات العربية المقدمة للمؤتمرات العلمية والندوات والملتقيات:

55. خليل النمروطي وأحمد صيدم، بطالة الخريجين ودور المشاريع في علاجها ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، 2012/4/25/24 .

56. خليل النمروطي، أثر الحصار الإسرائيلي على اقتصاد و التجارة الخارجية لقطاع غزة، ورقة عمل مقدمة ليوم دراسي بعنوان واقع التجارة الخارجية الفلسطينية بين المشاكل والتحديات، الجامعة الإسلامية، 2007/12/12، منشورة على الانترنت http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Goq9yLR/qZmUJ:www2.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/Documents

57. عبد الله ربايعة، "زكاة الرواتب فقهية تطبيقية"، بحث مقدم إلى مؤتمر الزكاة الأول : زكاة دخول الموظفين والمهن الحرة، جامعة النجاح الوطنية ، 2011

58. عبلة اصرف، دور القطاع الخاص في الحد من البطالة والفقر، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب على قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، 23-24 مايو 2010

59. غازي الصوراني و عبد الفتاح نصر الله، "المشاريع الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية" ، **دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن**

http://www.ahewar.org/debat/files/40243.doc، بتاريخ 29/ 6 /2005

60. فوزي أبو جزر، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها في الحد من البطالة في فلسطين"، ورقة عمل لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية من 13-15 /2/2006.

خامساً: الكتب العربية:

61. السيد عمر، **البحث الإعلامي: مفهومه إجراءاته ومناهجه**، ط1، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1994.

62. إسماعيل إبراهيم ، **الصحفي المتخصص** ، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001)

63. أحمد العساف وحسين سمحان، **الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة**، ط1،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012.

64. أحمد الوزني، خالد لرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 3،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.

65. أحمد ماهر، حمد الدعيج، عبد الرحمن العجمي، **المشاريع المتناهية في الصغر**، ط1،عمان: 2002.

66. أحمد طبيه، **مبادئ الإحصاء**، ط1(عمان: دار البداية، 2008)

67. أيمن عامر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، ط1، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2006.

68. بسنت العقباوي، الصحافة الإلكترونية وبنيتها على شبكة الإنترنت، ط1، جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع،2010.

69. بسيوني حمادة، **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات**، بدون طبعة، القاهرة: دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع ،1996.

70. جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، ط1، غزة: مكتبة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،2000.

71. حسام دواد وآخرون، **الاقتصاد مبادئ الكلي**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

72. حسني نصر،**الإنترنت والإعلام "الصحافة الإلكترونية**، ط 1، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2003.

73. حسنين شفيق، الإعلام الالكتروني، ط2، القاهرة : دار الكتب العلمية،2006 .

74. حسنين شفيق، التصميم الجرافيكي في وسائل الإعلام والإنترنت، ط1 ، القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

75. حسين الزويني، **القنوات الفضائية والإعلام الاقتصادي**، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

76. حسين ريان، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، ط1، الأردن: دار النفائس ،1999 عاطف عدلى العبد ونهى عاطف العبد، **نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**،ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،2008.

77. حلمي محسب، **اخراج الصحف الالكترونية على شبكة الانترنت : دراسة تطبيقية مقارنة بين الصحافتين المصرية والأمريكية**، ط1 (القاهرة: دار الاعلام للنشر والتوزيع ،2007)

78. خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربية: المشكلة .. الحل**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2004.

79. خليل صابات، وجمال عبد العظيم، **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، ط 9، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،2001.

80. ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الخالق، **البحث العلمي، مفهومه .. أدواته..وأساليبه** ، ط4 ، عمان: دار الفكر،2001.

81. ربحي عليان، **النشر الالكتروني** ، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

82. زيد الرماني، **كيف عالج الإسلام البطالة**، ط1،القاهرة: الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، 1999 .

83. زيد سليمان، **الصحافة الالكترونية**، ط1،عمان: دار اسمة للنشر والتوزيع، 2008.

84. سبع أبو لبدة، **مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي**، ط3، عمان: الجامعة الأردنية، 1982 .

85. سعيد الغريب، **الصحافة الإلكترونية والورقية: دراسة مقارنة في المفهوم والسمات**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2000.

86. سمير حسين، **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2003.

87. شريف اللبان، **الصحافة الإلكترونية دراسات تفاعلية وتصميم المواقع**، ط 1، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، 2005 .

88. شريف اللبان، **تكنولوجيا النشر الصحفي**: الاتجاهات الحديثة، ط 1، القاهرة الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2001 .

89. شعيب الغباشي، **بحوث الصحافة الإلكترونية**، ط1، القاهرة:عالم الكتب،2010 .

90. شفيق عبد اللطيف، وكالات الأنباء رؤية جديدة ، ط 1 (القاهرة : دار المعارف، 1978)

91. صلاح الدين جوهر، **علم الاتصال : مفاهيمه ونظرياته ومجالاته**، ط 1 ،القاهرة : مكتبة عين الشمس،1977.

92. عاطف العبد، نهى عاطف العبد ،**نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،2008.

93. عاطف العبد، زكي عزمي، **الأسلوب الاحصائي واستخداماته في بحوث الراي العام**، ط1(القاهرة: السحاب للنشر والتوزيع، 2004)

94. عبد الأمير الفيصل، **الصحافة الإلكترونية بالوطن العربي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

95. عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

96. عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط1 (الإسكندرية: الدار الجامعية لمنشر والتوزيع، 2005)

97. عبد الناصر النجار، **الكتابة الإبداعية للصحافة**، ط1، رام الله: شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2009 .

98. عبدالرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية**، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

99. عيسي الحمصي، **واقع الصحافة الاقتصادية العربية**، ط1، الكويت: المؤلف، 2014.

100. غازي عناية، **التضخم المالي**، بدون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1985.

101. فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي**، ط 2، القاهرة : عالم الكتب، 1984 .

102. فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، ط 5، القاهرة : عالم الكتب،1990.

103. فهد العسكر، **الإخراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة**، ط1، الرياض، مطبعة العبيكان، 1998 .

104. ماجد تربان، **الانترنت والصحافة الالكترونية رؤية مستقبلية**، ط 1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.

105. ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، ط 1، غزة: مكتبة الجزيرة، 2008

106. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات**، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004.

107. مارجي فريني، أنيا شيفرين و جين فولبي، **الصحافة التجارية تغطية أخبار الشركات والأسواق والمالية** ، بدون طبعة ، 2010.

108. محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

109. محمد عبد الحسيب، **محمود علم الدين، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1997 .

110. محمد عبد الحميد، **الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت**، ط1، القاهرة: مكتبة المدينة، 2010.

111. محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2 (القاهرة :عالم الكتب، 2004) ص178

112. محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوي في بحوث الإعلام**، ط1، جدة: دار الشروق، 1983.

113. محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، ط1 ،القاهرة، عالم الكتب، 1992 .

114. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 2004.

115. محمد كشك، **مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية ، دار الطباعة الحرة، 1996.

116. محمود علم الدين، **الفن الصحفي**، ط1، القاهرة: دار أخبار اليوم، 2004 .

117. منار محمد، *تصميم مواقع الصحف الإلكترونية*، ط1 ،القاهرة: دار العالم العربي، 2011.

118. ميشال إنولا، **الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام والثقافة والتربية**، ترجمة: نصر الدين لعياضي والصادق رابح، ط1، العين: دار الكتاب الجامعي، 2004 .

119. ناظم الشمرى، **الإعلام الاقتصادي**، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2013.

120. كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الاسلامية**، ط2(القاهرة: دار الشروق، 1988)

121. نبيل حداد، **فن الكتابة الصحفية: السمات – المهارت – الاشكال – القضايا**، ط1، عمان: دار الكندي، 2002.

122. يوسف لبد، **حول الرأي العام**، ط1، غزة: دار ابن خلدون للنشر والتوزيع ،2002.

سادساً: المجلات والصحف والدوريات:

123. أسامة نوفل،"القطاع الصناعي الفلسطيني، تحليل المؤشرات الصناعية لعامي– 2000 1994، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، السنة الأولى، العدد الأول غزة: 2001 B.

124. أمل جمال ، **الصحافة الاقتصادية وغيابها عن صفحات إعلامنا المحلي**، مجلة سجال ، رام الله ، العدد الرابع ، تموز 2013 .

125. أمين أبو وردة، الصحافة الالكترونية نجاح في اختبار الحرية وإخفاق في الجودة، **مجلة مدى الإعلام**، العدد الثالث، بتاريخ 2011/11.

126. تنمية المشروعات الصغيرة، **دورية جسر التنمية**، العدد التاسع سبتمبر، السنة الأولى، 2002.

127. سعيد أبو معلا، قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني والتعددية الحزبية، **مجلة التسامح**، العدد الرابع، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2006.

128. عبد الله موسى، **البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل** ، مجلة النبأ، السنة الخامسة، العدد السادس والثلاثون، بتاريخ 1999/8/12، http://annabaa.org/nba36/betala.htm

129. هبة لاما، المواقع الفلسطينية اسيرة الاستنساخ، مجلة مدى الإعلام، العدد الثالث، 2011/11.

سابعاً: التقارير والنشرات والمطبوعات غير الدورية

130. الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير المكتب الإقليمي العربي، رام الله : 2014 . www.ituarabic.org

131. الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية، أمان، تحليل مشروع الموازنة 2013.

132. الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية، أمان، تحليل مشروع الموازنة 2014 .

133. الجهاز المركز الإحصائي الفلسطيني، مستويات المعيشية في الأراضي الفلسطينية 2012، رام الله:2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،التقرير السنوي2011، www.pcbs.gov.ps.

134. البنك الدولي، تقرير المتابعة الاقتصادية المقدم الى لجنة الارتباط الخاصة، 27 أيار 2015

135. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: دورة نيسان – حزيران 2004، رام لله:2004.

136. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: دورة نيسان – حزيران 2014، رام لله: 2014.

137. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة التقرير السنوى 2014، نيسان 2015، رام لله: 2014،

138. المرصد الإنساني الأرض الفلسطينية المحتلة، الإغلاق المستمر لمعابر قطاع غزة الاقتصاد ، العدد الخامس عشر، تموز 2007.

139. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الفقر في قطاع غزة، غزة : 2006.
140. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة "خنق اقتصادي واجتماعي، العدد الثالث والعشرون، 2000/10/15 .
141. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة ، العدد الأول، 1996/3/4.
142. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر ظاهرة ارتفاع الأسعار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة، غزة: 2008.
143. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 2008/6/25 حتى 2008/12/24 ، غزة:2008.
144. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية، الفترة من 15 يونيو 2007 إلى 14 يونيو 2007، غزة :2007.
145. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الفقر في قطاع غزة مايو2001، رام الله:2001.
146. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، للفترة 15 يونيو 2007 إلى 15يونيو2008، غزة :2008.
147. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، مرجع سابق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، العدد الخامس عشر، 1996/11/6.
148. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، العدد الرابع عشر، 1996/10/17.
149. أحمد قباجة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة التاريخية والأفاق المستقبلية، 2012 .
150. دائرة السياسات الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكدار ، الفقر في الأراضي الفلسطينية، رام الله: 2007.
151. ديوان الموظفين العام، دليل الموظف، رام الله : 2005
152. عمر عبد الرزاق، نائل موسى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات من زاوية مكافحة الفقر، رام الله: 2001 .

153. محسن صالح، قطاع غزة التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: 2014.

154. محمد الراعي، وزارة الاقتصاد الوطني، تقييم أداء المعابر في قطاع غزة ، ابريل 2005

155. محمود الجعفري وناصر العارضة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ، ماس، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، تشرين أول 2002.

156. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معابر قطاع غزة، شريان حياة أم أداة حصار، بيروت: 2009 ، http://www.alzaytouna.net/permalink/4449.html

157. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، نص اتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية 2005، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4886

158. مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول استمرار إغلاق المعابر وحصار قطاع غزة، رام الله :2011.

159. مجلس التجارة الفلسطينية بال تريد ومجلس الشاحنين الفلسطيني ، **مشروع تسهيل التجارة من خلال الأردن ومصر، رام الله:** 2009، http://www.psc.ps/files/server/projects/facilitating%20palestinian%20global%20trade%20through%20jordan%20and%20egypt%20-%20ar.pdf.

160. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"، أوراق عمل ووقائع المؤتمر السنوي، 2006.

161. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، المراقب الاقتصادي، العدد الثامن عشر، رام الله: 2009.

162. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، المراقب الاقتصادي، العدد الثاني والعشرون، رام الله: 2010.

163. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير الإغلاق المفروض على قطاع غزة – الآثار الاقتصادية والإنسانية، كانون الأول 2007.

164. منتدى الأعمال الفلسطيني، مركز الدراسات والأبحاث، تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، 2014، www.pbf.org.ps.

165. منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004.

166. ناصر العارضة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، السياسات التجارية والمالية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، 2002.
167. نصر عبد الكريم، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، رام الله: 2010.
168. نضال صبري، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، رام الله: 2000.

ثامناً: المقابلات

169. حامد جاد، محلل اقتصادي ومراسل صحيفة الأيام الاقتصادي، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/26.
170. عدنان الحجار، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/12/1.
171. فريد أبو ضهير، أستاذ إعلام بجامعة النجاح، مقابلة تلفونية بتاريخ 2014/10/20.
172. محسن أبو رمضان، محلل اقتصادي، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/15.
173. محمد مقداد، أستاذ مشارك في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/25.
174. معين رجب، الخبير الاقتصادي، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/11/12.
175. نائل موسى، محلل اقتصادي ومحاضر بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، مقابلة تلفونية بتاريخ 2013/11/26.
176. نشأت الأقطش، أستاذ الإعلام بجامعة بيرزيت، مقابلة تلفونية بتاريخ 2014/10/19.

تاسعاً: مواقع الانترنت:

177. الإعلام الاقتصادي علم مفقود في فلسطين، صحيفة القدس ،
fhttp://www.alquds.com/news/article/view/id/204037

178. الصحافة الاقتصادية بين النشأة والتخصص، موقع سورية المؤقتة، متوفر على http://syriaig.org/syr14/index.php/minstmenu/eco-mnu/816-2014-04

179. الفقر وأثاره على أمن المجتمع الفلسطيني، موقع المجد الأمني ، المجتمع والآمن ، بتاريخ http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=29

180. آزاد شقلاوي، ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي: أسبابها ، آثارها والحلول المقترحة لها ، جريدة الاتحاد ، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=69683

181. أزمة غلاء الأسعار وطريقة علاجها، مجلة الوعي، السنة الثالثة والعشرون ، العدد 260 ، أيلول 2008،

182. http://www.al-waie.org/issues/260/article.php?id=690_0_51_0_C

183. جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط ، مكونات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالاته وآفاق المستقبل، 2010، متوفرة بتاريخ 2010/1/16، http://www.pbf.org.ps/site/?q=pages/view/395، تاريخ دخول الموقع 2013/9/15

184. رائد حلس ، الفقر في الأراضي الفلسطينية ، موقع إيليا بيت المقدس ، http://aelyanews.net/mobile/permalink/114776.html

185. عبد الحاج، الإعلام الاقتصادي السوري.. المشكلات والحل، موقع سكايز http://www.skeyesmedia.org/ar/a/Articles/2641

186. عمار جمهور ، الصحافة الاقتصادية المحلية والدعاية المجانية ، شبكة الانترنت للإعلام العربي أمين، http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=15924

187. عمر شعبان، أزمة رواتب موظفي السلطة تداعيات خطيرة على المشروع السياسي الفلسطيني ، وكالة معا http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=562398

188. فلسطين أو لاين ،الإعلام الاقتصادي الفلسطيني.. على أي عتبة يضع قدميه؟ ، بتاريخ 2014/6/4، http://felesteen.ps/details/35775/%

189. محمود خلوف، الصحافة الالكترونية والغرق في التقليدية، موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2008/1/12 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/01/12/118572.html

190. مركز الدراسات العالمية، تقرير "الأزمة المالية للسلطة: اتفاقيات مجحفة.. إدارة خاطئة.. وحلول غائبة"، بتاريخ 2013/2/6،
http://aelyanews.net/permalink/103421.html

191. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، البطالة في فلسطين،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9177

192. موقع الغرفة التجارية ، http://www.pal-chambers.org/ar-sa/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

193. موقع اتحاد الصناعات الفلسطينية ، http://www.pfi.ps/ar-sa/Statistics ، تاريخ الدخول 2015/5/20

194. موقع اتحاد المقاولين الفلطسينين، http://www.pcu.ps/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

195. موقع جمعية رجال الأعمال الفلسطينين، http://www.pba-gaza.ps/ ، تاريخ الدخول 2015/5/20

196. مصطفى الكفري،التضخم كظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار، دراسة على موقع الحوار المتمدن، العدد: 905، http://www.ahewar.org/ /

197. معين رجب، المشاريع الصغيرة.. الملجأ لغياب مقومات المشاريع الكبرى، موقع فلسطين أون لاين، بتاريخ 2013/2/2 ، http://felesteen.ps/details/35775/% موسى عبد الشكور، ارتفاع الأسعار وعلاجه ، شبكة الناقد الإعلامي بتاريخ 2012/9/12 ، http://naqed.info/forums/index.php?showtopic=1098

198. أزمة غلاء الأسعار وطريقة علاجها، مجلة الوعي، السنة الثالثة والعشرون ، العدد 260 ، أيلول 2008،
http://www.al-waie.org/issues/260/article.php?id=690_0_51_0_C

199. هبة العمراني، الصحافة الالكترونية الفلسطينية الإخبارية، موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2010/6/10، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200971.html

200. موقع الحاسب الالكتروني لحساب العينة، http://www.surveysystem.com/sscalc.htm

201. وزارة العمل، الإدارة العامة لعلاقات العمل، "إحصائية أسماء النقابات المهنية العاملة والمسجلة في قطاع غزة للعام 2014 "، غزة :2014

عاشرا: المراجع الأجنبية:

202. Larcinese, Valentino & Puglisi, Riccardo & Snyder Jr., James M., "Partisan Bias in Economic News: Evidence on the Agenda-Setting Behavior of U.S. Newspapers", *Journal of Public Economics*, Elsevier, Vol. 95,No 9, October 2007, pp 1178-1189

203. Fogarty, Brian J., "Determining Economic News Coverage." Carolina at Chapel, International Journal of Public Opinion , Vol. 17, No. 2 ,2005, p p 1-33

204. Massy, B. & Levy, M., Interactivity Online Journalism, and English language web news papers in Asia، **Journalism and mass Communica on quarterly**, vol.67 No.1, spring 1999, p.138

ملاحـــق الدراســـة

ملاحق الدراسة _____

ملحق رقم (1)

استمارة تحليل المضمون

اسم الصحيفة الإلكترونية : ..... التاريخ : ..... اليوم : .....

رقم الاستمارة : ..... .

م	الموضوع							المصادر الصحفية						المصادر الأولية						الأساليب المتبعة								اتجاه المعالجة		
اليوم	بطالة	فقر	ارتفاع الأسعار	رواتب	مشاريع	إغلاق المعابر		مراسل	مندوب	وكالات	متعدد المصادر	بدون مصدر	كاتب مقال	مسئولون حكوميون	مسئولون قطاع خاص	خبراء ومتخصصون	أفراد عاديون	تقارير ودراسات ومؤتمرات	أخرى	عرض معلومات فقط	تحديد الأسباب	عرض النتائج والآثار	وضع الحلول المقترحة	تحديد الدور المطلوب من الجمهور	تحديد الدور المطلوب من الجهات الرسمية	أخرى	إيجابي	غير محدد	سلبي

ملحق رقم (1)

استمارة تحليل المضمون

اسم الصحيفة الإلكترونية : ..... التاريخ : ..... اليوم : .....

رقم الاستمارة : .....

الفنون الصحفية للمادة						عناصر الإبراز																	
						العناوين		الصور					الوسائط المتعددة				العناصر التفاعلية						
خبر	تقرير	حديث صحفي	تحقيق	مقال	أخرى	رئيسي	ثانوي	خبرية	موضوعية	شخصية	رسوم وجداول بيانية	أخرى	فيديو	ملفات صوتية	رسوم متحركة	فلاش	تعليق	مشاركة شبكات التواصل	إرسال إلى صديق	المشاركة في المحتوى	تقييم الأخبار	حفظ المادة الإعلامية	طباعة المادة

ملحق رقم (2)

استمارة الاستقصاء

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الصحافة

صحيفة استبيان حول:

"دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية"

(دراسة تحليلية وميدانية)

أخي الكريم/ أختي الكريمة:

بعد التحية،،،

نضع بين يديك استبانة: حول دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية، بهدف التعرف على مدى اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية وكيفية معالجتها.

لذا يرجى منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، واختيار الإجابات المناسبة من وجهة نظركم بأمانة وموضوعية، الأمر الذي سيسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة، تفيد المعنيين في خدمة البحث العلمي، علماً بأن جميع البيانات سرية لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

أرجو أن تحظى هذه الاستمارة باهتمامكم الجاد، وأن تجيب عنها بدقة واهتمام.

ولكم جزيل الشكر والاحترام على حسن تعاونكم

الباحثة/عدلات عبد المعطي الشيخ

1436هـ-2014م

ملاحق الدراسة

الوحدة الأولى: متابعة الصحف الالكترونية

1. **ما درجة متابعتك للمواقع الالكترونية الفلسطينية ؟**

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

2. **ما درجة متابعتك للصحف الالكترونية الفلسطينية ؟**

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

3. **ما الوقت الذي تقضيه يومياً في متابعة الصحف الالكترونية الفلسطينية ؟**

❑ أقل من ساعة ❑ من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات
❑ من ساعة إلى أقل من ساعتين ❑ ثلاث ساعات فأكثر

4. **ما أهم أسباب متابعتك للصحف الالكترونية الفلسطينية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)**

❑ سهولة الوصول إليها وإتاحة المشاركة والتفاعلية	❑ التعمق في شرح وتفسير القضايا المحلية
❑ تتميز بالصدق والموضوعية	❑ تتناول الرأي والرأي الآخر
❑ تحترم خصوصية المستخدم	❑ الفورية وسرعة التحديث في تقديم المعلومات
❑ عدم توفر الصحف الورقية في أي مكان	❑ توفير الوقت والجهد والمال
❑ توافر وسائط متعددة	❑ الاطلاع على الأعداد السابقة
❑ أخرى، يرجى تحديدها:	

5. **ما أهم الصحف الالكترونية الفلسطينية التي تهتم بمتابعتها ؟**

❑ الحياة الجديدة	❑ فلسطين
❑ الأيام	❑ القدس

الوحدة الثانية: الصحف الالكترونية والقضايا الاقتصادية المحلية

6. **ما درجة متابعتك للقضايا الاقتصادية في الصحف الالكترونية الفلسطينية ؟**

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

ملاحق الدراسة _____

7. حدد درجة اهتمامك بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية عبر الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

القضية / الدرجة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
البطالة					
الفقر					
ارتفاع الأسعار					
الرواتب					
المشاريع الصغيرة					
إغلاق المعابر التجارية					

8. حدد درجة اهتمام الصحف الالكترونية الفلسطينية بالقضايا الاقتصادية المحلية الآتية:

القضية / الدرجة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
البطالة					
الفقر					
ارتفاع الأسعار					
الرواتب					
المشاريع الصغيرة					
إغلاق المعابر التجارية					

9. برأيك حجم التغطية التي تخصصها الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية:

الوسيلة / الحجم	كافية	متوسطة	غير كافية
القدس			
الحياة الجديدة			
الأيام			
فلسطين			

10. ما أسباب اهتمامك بمتابعة القضايا الاقتصادية المحلية في الصحف الالكترونية الفلسطينية؟

(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

11. ما درجة استفادتك من المعلومات التي تعرضها الصحف الالكترونية الفلسطينية حول القضايا الاقتصادية المحلية؟

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

❑ لم أستفد (**انتقل إلى سؤال 13)**

12. ما أهم جوانب استفادتك من المعلومات التي تعرضها الصحف الالكترونية الفلسطينية حول القضايا الاقتصادية المحلية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)؟

❑ التعرف على أهم المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في فلسطين

❑ التعرف على أهم الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات بناء على معلومات اقتصادية جادة

❑ التعرف على التجاوزات والمعوقات التي تعترض سبل نجاح التنمية في المجتمع

❑ تكوين رأي وفهم سليم حول القضايا الاقتصادية المحلية لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد

❑ الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع تجاه القضايا الاقتصادية المحلية

❑ التعمق في معرفة وجهات النظر المختلفة حول القضايا وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

❑ أخرى، يرجى تحديدها: .....

13. برأيك لماذا لم تستفد من تناول الصحف الالكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

❑ الصحافة الاقتصادية لا تعكس النشاط الاقتصادي في فلسطين	❑ تركيز الصحف الالكترونية الفلسطينية على القضايا السياسية
❑ عدم تبسيط وتوضيح المصطلحات الاقتصادية	❑ عدم تنوع الفنون الصحفية في عرض الموضوعات
❑ افتقار المواد الإعلامية لعناصر الجذب والتشويق	❑ غياب الصحفي الاقتصادي المتخصص المهني
❑ المعالجة القضايا الاقتصادية المحلية السطحية للقضايا الاقتصادية المحلية و الاكتفاء بنقل المعلومة دون تقديم حلول	
❑ أخرى، يرجى تحديدها:	

14. ما درجة مساهمة الصحافة الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية ؟

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

15. ما درجة رضاك عن شكل عرض الصحف الالكترونية القضايا الاقتصادية المحلية ؟

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

16. **ما درجة رضاك عن استخدام الصحف الالكترونية الفلسطينية للوسائط المتعددة والصور في عرض القضايا الاقتصادية المحلية ؟**

❑ عالية جداً ❑ عالية ❑ متوسطة ❑ منخفضة ❑ منخفضة جداً

17. برأيك ما هي مشاكل معالجة الصحف الالكترونية للقضايا الاقتصادية المحلية ؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- ❑ غياب الإعلامي الاقتصادي المتخصص وافتقاده للمهنية .
- ❑ تقديم القضايا الاقتصادية المحلية بطريقة صعبة لا يفهمها إلا المتخصصون.
- ❑ ثبات المواد المنشورة وعدم تحديثها لفترات طويلة.
- ❑ افتقاد الصحف الالكترونية الفلسطينية لإمكانيات وأدوات التفاعل.
- ❑ عدم التنوع في المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية المحلية.
- ❑ الاكتفاء بعرض القضية بشكل سطحي دون تحليل أسبابها وانعكاساتها .
- ❑ أخرى، يرجى تحديدها: .....

18. ما اقتراحاتك لتطوير أداء الصحف الالكترونية الفلسطينية في معالجة القضايا الاقتصادية المحلية؟

- ❑ تعزيز الوعي بالقضايا الاقتصادية المحلية موضع اهتمام لدى الشباب الفلسطيني.
- ❑ تقديم رؤية واضحة وإستراتيجية للإعلام الاقتصادي الالكتروني.
- ❑ تغطية وسائل الإعلام لنتائج الدراسات العلمية الاقتصادية.
- ❑ اختيار المعلومات بشكل دقيق واستخدام أساليب مشوقة.
- ❑ تغطية الأحداث الاقتصادية التي تهم حياة المواطن بدرجة عالية.
- ❑ وضع مواصفات مهنية للصحف الإلكترونية الفلسطينية في تغطية مع القضايا الاقتصادية.
- ❑ الاستعانة بالخبرات والكوادر المهنية المحترفة للكتابة في الإعلام الاقتصادي.
- ❑ التنويع في الأشكال الإعلامية لمعالجة الاقتصادية وبالذات التفسيرية والتحليلية
- ❑ فتح قنوات للحوار ومساحة واسعة للتحليل الاقتصادي داخل الصحف الالكترونية.
- ❑ أخرى، يرجى تحديدها: .....

.....

الوحدة الثالثة: السمات العامة

19.النوع: ❑ ذكر ❑ أنثي

20.العمر: ❑ أقل من 30 عاماً ❑ من 30 عاماً إلي أقل من 40 عاماً ❑ من 40 عاماً إلى أقل من 50 عاماً ❑ من 50 عاماً فأكثر

21.المحافظة: ❑ شمال غزة ❑ غزة ❑ الوسطى ❑ خان يونس ❑ رفح

22.التخصص: ❑ دراسات إنسانية ❑ دراسات علمية

ملاحق الدراسة

23.المؤهل العلمي: ❑ دبلوم متوسط فأقل ❑ بكالوريوس ❑ دراسات عليا

24.مكان العمل: ❑ قطاع عام ❑ قطاع خاص ❑ المؤسسات الأهلية

25.مجال العمل: ❑ محلل اقتصادي ❑ باحث اقتصادي ❑ إداري ❑ محاسب ❑ رجل أعمال

❑ أخرى يرجى تحديدها:.....

شكراً لكم على حسن تعاونكم..

Ministry of Education – Palestine

Islamic University – Gaza

Deanery of Higher Studies

Faculty of Arts

Journalism and Media Department

Master Theses:

The role of Palestinian Electronic Newspapers in Arrangement the Priorities Towards local Economic issues

An Analytical and field study

Prepared by:

Adalat abd Elmuti elsheikh

Supervised by:

Dr.Talat A. Issa

Assistant Professor at Journalism & Media Department at the Islamic University

" A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for Master Degree"

2015-1436